



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء
كلية الإدارة والاقتصاد / الدراسات العليا
قسم الاقتصاد

تقييم المبادرات الإنمائية للبنك المركزي – تجارب بلدان مختارة مع إشارة خاصة للعراق

رسالة مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة كربلاء وهي جزء
من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية

تقدم بها الطالب

حسن خضير عباس الحميداوي

بإشراف

الأستاذ المساعد الدكتور

زينب هادي نعمة الخفاجي

2024 م

1446 هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿... فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً ۗ وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ
فَيَمْكُتْ فِي الْأَرْضِ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة الرعد: الآية 17

الاهداء

الى: خالق الروح والقلم وبارئ الذر والنسم وخالق كل شيء من العدم
الى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة نبي الرحمة ونور العالمين (صل
الله عليه واله وسلم).

السادة الاطهار والعروة الوثقى.. اهل بيت النبوة (عليهم السلام).
مراد قلبي والاقرب لي من نفسي المغيب عن الابصار والكامن بعين البصيرة
بقية الله الأعظم... صاحب العصر والزمان (عج).

من علمني ان الدنيا كفاح وسلاحها العلم والمعرفة الى الذي لم يبخل عني
بشيء والدي العزيز راحتي ونجاحي الى أعظم واعز رجل في الكون.

تلك الحبيبة ذات القلب النقي الى من اوصاني الرحمن بها برأ واحساناً، التي
غابت عني وهي في قلبي عالقة (أمي) رحمها الله تعالى.

سندي وعزوتي وفرحي ووسامي ومن اشاركم لحظاتي ويفرحون لنجاحي
وكأنه نجاحهم (اخواني واخواتي واعمامي واخوالي).

بكل حب اهديكم هذا الجهد المتواضع.

حسن خضير

الشكر والتقدير

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي
بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾ صدق الله العظيم {النمل: 19}

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف خلق الله وخاتم الانبياء والمرسلين
محمد بن عبد الله وعلى آل بيته الكرام الطيبين الطاهرين.
أتقدم بوافر شكري وتقديري إلى الاستاذة المساعدة الدكتورة (زينب هادي نعمة الخفاجي)
لقبولها الاشراف على هذه الرسالة ولما أبدت من جهد واهتمام كبيرين لأجل إعداد هذا البحث،
فقد أعطتني من علمها ووقتها كثيراً فكانت نعم المشرفة الصالحة اشكرها جزيل الشكر وأتمنى
لها التقدم والازدهار.

وأقدم بجزيل شكري وامتناني إلى الأستاذ المساعد الدكتور (هاشم جبار الحسيني) عميد
كلية الإدارة والاقتصاد المحترم ورئيس قسم الاقتصاد الأستاذ الدكتور (توفيق عباس
المسعودي) و(جميع أساتذتي في قسم الاقتصاد) المحترمين، لما بذلوه من جهود عظيمة
طوال مدة الدراسة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية.

ويلزمني واجب الوفاء والعرفان بتقديم الشكر الجزيل إلى السادة رئيس وأعضاء لجنة
المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذا البحث، وعلى ما سيبدونه من ملاحظات قيمة سترشد
البحث بالمعلومات الكافية لتظهره برونق وبريق علمي بحت.

ولا يفوتني في ذلك ان اتوجه بشكري وتقديري إلى الدكتورة (ايمان عبد الرحيم كاظم)
المحترمة مديرة قسم الاقتصاد الكلي والأستاذة (نجاة رؤوف نافع الديملاني) المحترمة مديرة
قسم الإحصاءات النقدية والمالية في البنك المركزي، لجهودهم الكبيرة في ابداء المشورة
والنصح والمساعدة في الحصول على البيانات طوال مدة الكتابة وجميع موظفي البنك
المركزي لما أبدوه من جهد في ابداء آرائهم الحكيمة والقيمة التي أعدت البحث.

كما أتقدم بجزيل شكري واحترامي وامتناني إلى وأصدقائي وزملائي وكل من مد لي يد
العون، ومن فاتني ذكرهم الذين ساعدوني وساندوني طوال مدة دراستي حياً وإيماناً منهم
بنجاحي فجزاهم الله تعالى جميعاً عني خير الجزاء وأحسنه.

حسن خضير

إقرار المشرف

اشهد ان اعداد الرسالة الموسومة بـ (تقييم المبادرات الإنمائية للبنك المركزي- تجارب بلدان مختارة مع إشارة خاصة للعراق) التي تقدم بها الطالب (حسن خضير عباس) قد جرى تحت إشرافي في جامعة كربلاء كلية الإدارة والاقتصاد، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية.



الأستاذ المساعد الدكتور

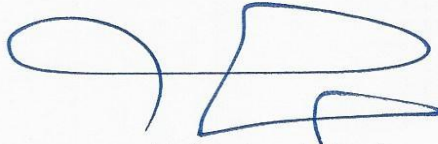
زينب هادي نعمة الخفاجي

جامعة كربلاء / كلية الإدارة والاقتصاد

التاريخ / 2024/

توصية رئيس القسم

(بناءً على توصية الأستاذ المشرف أشرح الرسالة للمناقشة)



الأستاذ المساعد الدكتور

خضير عباس حسين الوانلي

التاريخ / 2024/

إقرار رئيس لجنة الدراسات العليا

بناءً على إقرار المشرف العلمي والخبير اللغوي على رسالة الماجستير قسم الاقتصاد/ للطالب (حسن خضير عباس) الموسومة بـ (تقييم المبادرات الإنمائية للبنك المركزي – تجارب بلدان مختارة مع إشارة خاصة للعراق)، أشرح هذه الرسالة للمناقشة.

الأستاذ الدكتور

علي احمد فارس

رئيس لجنة الدراسات العليا

معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا

مصادقة مجلس الكلية

صادق مجلس كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة كربلاء على توصية لجنة المناقشة

الأستاذ المساعد الدكتور

هاشم جبار حسين الحسيني

عميد كلية الإدارة والاقتصاد

إقرار لجنة المناقشة

نشهد نحن رئيس وأعضاء لجنة المناقشة بأننا اطلعنا على رسالة الماجستير الموسومة بـ (تقييم المبادرات الإنمائية للبنك المركزي - تجارب بلدان مختارة مع إشارة خاصة للعراق) والمقدمة من قبل الطالب (حسن خضير عباس) وقد ناقشنا الطالب في محتوياتها وفيما له علاقة بها، ووجدنا أنها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية وبتقدير (جيد جدا).

الأستاذ المساعد الدكتور

أسماء جاسم محمد

جامعة بغداد / كلية الإدارة والاقتصاد

(عضواً)

الأستاذ الدكتور

محمد حسين الجبوري

جامعة كربلاء / كلية الإدارة والاقتصاد

(رئيساً)

الأستاذ المساعد الدكتور

زينب هادي نعمة الخفاجي

جامعة كربلاء / كلية الإدارة والاقتصاد

(عضواً ومشرفاً)

الأستاذ المساعد الدكتور

هدى زوير مخلف

جامعة كربلاء / كلية الإدارة والاقتصاد

(عضواً)

المستخلص

نتيجة للتحديات التي شهدتها الاقتصاد العراقي في عام 2014 وصف هذا العام الأسوأ والأكثر تحدياً في تاريخ الاقتصاد العراقي والتي كانت سبباً في الركود الاقتصادي وعلى اثر ذلك قدم البنك المركزي العراقي مبادرات في الربع الأخير من عام 2015 لتكون مبادرات استثنائية تقدم كمحاولة لإيجاد الآليات الكفيلة لمعالجة مشكلة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة وكذلك دعم المصارف المتخصصة وصندوق الإسكان، وتتعلق مشكلة البحث بمجموعة من التساؤلات، منها ما هي أهم المبادرات الإنمائية التي اتخذها البنك المركزي العراقي خلال السنوات الأخيرة، وما هي الآليات المستخدمة وتقييم نجاح هذه المبادرات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وما هي النتائج والتأثيرات الملموسة التي حققتها المبادرات الإنمائية للبنك المركزي العراقي على القطاعات الاقتصادية المكونة للاقتصاد المحلي، ويفترض البحث ان هناك علاقة إيجابية بين تنفيذ المبادرات الإنمائية التي تبناها البنك المركزي وتحقيق التنمية الاقتصادية، ويهدف البحث الى التعريف بالبنك المركزي العراقي ودوره في دعم المبادرات الإنمائية، ومعرفة دور المصارف المتخصصة في دعم وتعزيز فعالية مبادرات البنك المركزي في العراق، وتحليل مبادرات البنك المركزي العراقي الإنمائية من خلال قياس بعض المؤشرات التنموية ونسب تنفيذ المبادرات، والاطلاع على تجارب بعض الدول في مجال التسهيل الكمي والمبادرات للبنوك المركزية.

وتوصل الباحث الى جملة من الاستنتاجات أبرزها، قيام البنك المركزي العراقي بتبني سياسة نقدية غير تقليدية، لتمويل المشاريع الاقتصادية بهدف تحقيق التنمية الاقتصادي، وتأثير هذه المبادرات على زيادة الكتلة النقدية خلال المدة (2016-2022) اذ يعد محفز للتضخم والبطالة مما أسهم في زيادة معدلات التضخم فقد زاد من (1.2%) عام 2016 الى (7.2%) عام 2022.

وعليه نقترح على البنك المركزي والمصارف المتخصصة تعزيز التعاون بينهم وتطوير آليات التمويل لتحفيز الاستثمارات في المشاريع الإنمائية وتعزيز النشاط الاقتصادي، فضلا عن ان استمرار البنك المركزي العراقي بتبني المزيد من الاسهامات والمبادرات في مختلف المجالات والتي تسهم في تحقيق ابعاد التنمية الاقتصادية.

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع	ت
أ	الاية القرانية	.1
ب	الاهداء	.2
ت	الشكر والتقدير	.3
ث	المستخلص	.4
ج - د	فهرس المحتويات	.5
د - ر	فهرس الجداول	.6
ر - ز	فهرس الاشكال	.7
1	المقدمة	.8
2	اولاً: أهمية البحث	.9
2	ثانياً: مشكلة البحث	.10
3	ثالثاً: فرضية البحث	.11
3	رابعاً: هدف البحث	.12
3	خامساً: منهجية البحث	.13
3- 4	سادساً: الحدود الزمانية والمكانية	.14
4	سابعاً: هيكلية	.15
5 - 9	الاستعراض المرجعي	.16
12 - 66	الفصل الأول: الاطار النظري للمبادرات الإنمائية للبنك المركزي	.17
13 - 28	المبحث الأول: الاطار النظري والمفاهيمي للبنك المركزي	.18
13	المطلب الأول: المفهوم، النشأة والوظائف للبنك المركزي	.19
22	المطلب الثاني: خصائص وأهداف البنك المركزي	.20
26	المطلب الثالث: التوجهات والاراء حول استقلالية البنك المركزي	.21
29 - 43	المبحث الثاني: المبادرات الإنمائية ودورها في تعزيز التنمية الاقتصادية	.22

29	المطلب الأول: مفهوم واهداف ومؤشرات وابعاد واهمية التنمية الاقتصادية	.23
36	المطلب الثاني: مفهوم واهمية مصادر التمويل التنمية الاقتصادية	.24
44 - 67	المبحث الثالث: الأسس النظرية لدور البنك المركزي في دعم المبادرات الإنمائية	.25
44	المطلب الأول: دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومسار تأثيرات السياسات النقدية	.26
49	المطلب الثاني: أدوات البنك المركزي	.27
56	المطلب الثالث: السياسات النقدية التي استخدمها البنك المركزي في تنشيط الاقتصاد	.28
62	المطلب الرابع: الدور التنموي والتطويري للبنك المركزي عبر المبادرات الإنمائية	.29
67 - 96	الفصل الثاني: التجارب دولية في تطبيق مبادرات البنك المركزي وسياسة التيسير الكمي	.30
68 - 80	المبحث الأول: تجربة مبادرات البنك المركزي المصري	.31
68	المطلب الأول: واقع الاقتصاد المصري	.32
69	المطلب الثاني: مبادرات البنك المركزي المصري	.33
81 - 89	المبحث الثاني: تجربة الولايات المتحدة الأمريكية في تطبيق سياسة التيسير الكمي	.34
81	المطلب الأول: الواقع الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية	.35
82	المطلب الثاني: السياسة النقدية للولايات المتحدة الأمريكية	.36
83	المطلب الثالث: دوافع اعتماد هذه الآلية	.37
90-96	المبحث الثالث: تجربة الجزائر في تطبيق سياسة التيسير الكمي	.38
90	المطلب الأول: دوافع اعتماد هذه الآلية	.39
91	المطلب الثاني: سبب اللجوء الى سياسة التيسير الكمي	.40

92	المطلب الثالث: إجراءات وأثار تطبيق سياسة التيسير الكمي	.41
95	المطلب الرابع: الآثار الإيجابية والسلبية لتطبيق سياسة التيسير الكمي	.42
97 - 156	الفصل الثالث: المبادرات الإنمائية للبنك المركزي العراقي واسهام المصارف المتخصصة فيها	.43
98 - 118	المبحث الأول: البنك المركزي العراقي ودوره في تمويل التنمية الاقتصادية	.44
98	المطلب الأول: البنك المركزي العراقي	.45
100	المطلب الثاني: التحديات التي واجهت البنك المركزي العراقي وآليات العمل فيها	.46
102	المطلب الثالث: حجم المبادرات الإنمائية للبنك المركزي العراقي	.47
109	المطلب الرابع: التمويل المقدم الى المصارف الخاصة والقطاعات الاقتصادية والمصارف المتخصصة	.48
119-135	المبحث الثاني: اسهام المصارف المتخصصة في ظل مبادرات البنك المركزي	.49
119	المطلب الأول: المصارف المتخصصة المشاركة في مبادرات البنك المركزي العراقي	.50
130	المطلب الثاني: الفوائد المتحصلة للبنك المركزي من المبادرات	.51
136-158	المبحث الثالث: تقييم الدور التنموية للمبادرات الإنمائية للبنك المركزي العراقي	.52
136	المطلب الأول: تقييم المبادرات من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية	.53
150	المطلب الثاني: رؤية مستقبلية لدور المبادرات في تحقيق التنمية الاقتصادية	.54
153	المطلب الثالث: نسبة تنفيذ المبادرات ومدى انعكاسها على الاقتصاد من خلال بعض المؤشرات	.55
157 - 160	الاستنتاجات والتوصيات	.56

161	المصادر	.57
	Abstract	.58

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجداول	ت
76	الجدول (1) مبادرات التمويل العقاري للبنك المركزي المصري لمحدودي ومتوسطي الدخل لعام (2014)	.1
79	الجدول (2) المستفيدين من مبادرة التمويل العقاري لعام 2014	.2
86	الجدول (3) حجم عمليات التيسير الكمي خلال المدة (2014-2008)	.3
87	الجدول (4) ميزانية فعلية مبسطة لبنك الاحتياطي الفيدرالي (مليارات الدولارات الأمريكية)	.4
91	الجدول (5) تطور بعض المؤشرات الاقتصادية والنقدية قبل سياسة التيسير الكمي	.5
94	الجدول (6) حجم الكتلة النقدية المطبوعة من سياسة التيسير الكمي	.6
95	الجدول (7) تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال المدة (2014-2019)	.7
103	الجدول (8) المبالغ الممنوحة من مبادرة الـ (1) ترليون للمدة من (2021-2015)	.8
107	الجدول (9) المبالغ الممنوحة من مبادرة الـ (5) ترليون دينار عراقي للمدة من (2021-2015)	.9
110	الجدول (10) تمويل مبادرة الـ (4) ترليون دينار عراقي الى القطاعات المستفيدة للمدة (2023-2015)	.10
113	الجدول (11) المبالغ الممنوحة للمصارف المتخصصة بموجب مبادرة (12,282) ترليون دينار عراقي الى عام (2023)	.11

114	الجدول (12) نسبة التمويل الممنوحة من مبادرة الـ (4) ترليون دينار عراقي الى المخصص الكلي من المبادرة الى عام (2023)	.12
116	الجدول (13) نسبة التمويل الممنوحة من مبادرة الـ (12,282) ترليون دينار عراقي الى المخصص الكلي من المبادرة الى عام (2023)	.13
120	الجدول (14) المبالغ التي منحها المصرف الصناعي العراقي من مبادرات البنك المركزي	.14
122	الجدول (15) المبالغ التي منحها المصرف الزراعي التعاوني من مبادرات البنك المركزي	.15
125	الجدول (16) المبالغ التي منحها المصرف العقاري من مبادرات البنك المركزي	.16
127	الجدول (17) المبالغ التي منحها صندوق الإسكان العراقي من مبادرات البنك المركزي	.17
130	الجدول (18) معدل النمو السنوي للمبالغ الممنوحة من المصرف الصناعي الى عام (2022)	.18
131	الجدول (19) حجم المبالغ المخصصة من المصرف الزراعي التعاوني	.19
132	الجدول (20) حجم المبالغ المخصصة من المصرف العقاري	.20
134	الجدول (21) حجم المبالغ المخصصة من صندوق الإسكان العراقي	.21
135	الجدول (22) نسبة اسهام المبادرة من مجموع ائتمان المصارف المتخصصة	.22
136	الجدول (23) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية واسهام القطاعات غير نفطية	.23
139	الجدول (24) الصادرات غير النفطية وماسهمتها في الناتج المحلي الإجمالي	.24
142	الجدول (25) الاستيرادات واسهاماتها في الناتج المحلي الإجمالي	.25

144	الجدول (26) معدلات التضخم في العراق للمدة من (2016-2023) (2012=100)	.26
147	الجدول (27) الاستثمار ونسبة اسهام في الناتج المحلي الإجمالي	.27
152	الجدول (28) عدد الدورات لموظفي البنك المركزي العراقي لعام (2022)	.28

فهرس الاشكال

الصفحة	عناوين الاشكال	ت
21	الشكل (1) وظائف البنك المركزي العراقي	.1
23	الشكل (2) خصائص البنوك المركزية	.2
57	الشكل (3) عمل السياسة النقدية التوسعية	.3
93	الشكل (4) توزيع المبالغ التي قام بأصدارها بنك الجزائر في إطار التمويل غير التقليدي	.4
104	الشكل (5) المبالغ الممنوحة من مبادرة الـ (1) ترليون دينار عراقي	.5
105	الشكل (6) عدد المشاريع الممولة سنوياً من مبادرة الـ (1) ترليون دينار عراقي	.6
108	الشكل (7) المبالغ الممنوحة من مبادرة الـ (5) ترليون دينار عراقي	.7
111	الشكل (8) تمويل مبادرة الـ (4) ترليون دينار عراقي للمدة (2015-2023)	.8
117	الشكل (9) نسبة المبالغ الممنوحة الى المتخصصة لمبادرة الـ (12,282) ترليون دينار عراقي للمصارف المتخصصة الى عام (2023)	.9
118	الشكل (10) المبالغ المخصصة لمبادرات البنك المركزي للمصارف العاملة في العراق	.10

121	الشكل (11) المبالغ الممنوحة من المصرف الصناعي العراقي	.11
124	الشكل (12) المبالغ الممنوحة من المصرف الزراعي التعاوني	.12
126	الشكل (13) المبالغ الممنوحة من المصرف العقاري	.13
128	الشكل (14) المبالغ الممنوحة من صندوق الإسكان العراقي	.14
129	الشكل (15) نسبة المبالغ الممنوحة للزبانن من مجموع مبالغ مبادرة البنك المركزي ولكل مصرف	.15
914	الشكل (16) اتجاه الاستثمار العراقي للمدة (2022-2016)	.16
151	الشكل (17) اعداد المشاريع الممولة في مبادرة النشاطات الإنسانية والثقافية والمجتمعية وعلاج المرضى لعام (2022)	.17

المقدمة

عملت البنوك المركزية في مصر والولايات المتحدة الأمريكية دوراً كبيراً في تنشيط الاقتصاد وناقذه من حالة الركود التي يعاني منها، إذ مارس البنك المركزي العراقي نشاطه استناداً إلى قاعدته التشريعية المتمثلة في القانون رقم (56) لعام 2004 والذي تتركز أولوياته بحسب المادة (3) المتضمنة الاهداف الرئيسية للبنك لتحقيق الاستقرار في الاسعار المحلية والحفاظ على نظام مالي ثابت يقوم على اساس التنافس في السوق، وفي عام 2014 التي شهدها الاقتصاد العراقي والذي كان سبباً في الركود الاقتصادي وتتمثل هذه التحديات في عدم اعتماد الموازنة العامة الاتحادية وانخفاض أسعار النفط العالمية فضلاً عن سيطرة العصابات الإرهابية على ثلاثة محافظات عراقية، مما أثر على قدرة الحكومة في تمويل الخدمات والمشاريع الحيوية.

في ضوء هذه الاحداث تبني البنك المركزي العراقي العديد من المبادرات في الربع الأخير من عام 2015 لتكون مبادرات استثنائية تقدم كمحاولة لإيجاد الآليات الكفيلة لمعالجة مشكلة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة وكذلك دعم المصارف المتخصصة وصندوق الإسكان من اجل ازمة السكن إذ سئسم في تنشيط الاقتصاد العراقي وزيادة فرص العمل كون قطاع الإسكان يسهم في تحريك القطاعات الأخرى ومن اجل تحقيق جملة من الاهداف التنموية منها معالجة حالة الركود ونقص السيولة وتحفيز النمو الاقتصادي والحد من البطالة والفقر ولتطوير الخبرات والمهارات وتطوير المشاريع الصغيرة القائمة وتوسيع انتاجها وانشاء مشاريع جديدة.

وهنا يتضح دور البنك المركزي العراقي في دعم عملية التنمية الاقتصادية من خلال سياسته النقدية التي تصب نحو تشجيع الاستثمار الحقيقي وتقوية فرص التنمية عن طريق تحفيز النشاط الائتماني المصرفي وتوجيهه نحو المشاريع التنموية التي تساعد في رفع كفاءة مستويات التشغيل والاستخدام الأمثل لموارد البلد المادية والبشرية الممكنة والمتاحة، وتأكيداً لدور البنك المركزي العراقي التنموي من خلال سياسته الرامية الى تحفيز القطاع الحقيقي إذ استمر البنك حتى عام 2023 من خلال مبادراته الاقراضية وبالتعاون مع المصارف العاملة في العراق بتحفيز تلك المصارف للتوجه نحو السوق وتوفير الائتمان والتمويل المصرفي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة بغية تحفيز الاستثمارات التنموية لتحقيق نمو اقتصادي.

اولاً: أهمية البحث

يستمد البحث أهميته من الحاجة الى معرفة دور البنك المركزي في عملية التنمية الاقتصادية من خلال:

- 1- تقديم دراسة عن مبادرات البنك المركزي والاثر الذي تتركه في القطاعات الاقتصادية.
- 2- تشخيص المبادرات الإنمائية للبنك المركزي ودورها في دعم المصارف المتخصصة من اجل تقديم الائتمان للمواطنين.

ثانياً: مشكلة البحث

تبنى البنك المركزي العراقي سلسلة من المبادرات الرائدة لغرض النهوض بواقع الاقتصاد العراقي من خلال القطاع الخاص ودعم الأنشطة الاقتصادية المختلفة وتعزيز القطاع المصرفي، وتشمل هذه المبادرات آليات متقدمة لتسهيل عمليات الائتمان وتحسين إجراءات الرقابة المالية، وتعد هذه المبادرات جزءاً أساسياً من استراتيجية البنك المركزي لتعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة في العراق، اذ يمكن صياغة مشكلة البحث من خلال مجموعة من التساؤلات وهي:

- 1- ما هي أهم المبادرات الإنمائية التي اتخذها البنك المركزي العراقي خلال السنوات الأخيرة؟
- 2- ما هي الآليات المستخدمة لتقييم نجاح هذه المبادرات في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية؟
- 3- ما هي النتائج والتأثيرات الملموسة التي حققتها المبادرات الإنمائية للبنك المركزي العراقي على القطاعات الاقتصادية المكونة للاقتصاد المحلي؟
- 4- هل ان المبالغ المقدمة تناسب وحجم الاحتياجات الفعلية للقطاعات الاقتصادية؟

ثالثاً: فرضية البحث

تفترض هذه الدراسة أن هناك علاقة بين عملية تنفيذ المبادرات الإنمائية التي تبناها البنك المركزي العراقي والتنمية الاقتصادية، وإن توجيه البنك المركزي لتمويل المؤسسات المالية الحكومية وبخاصة

المصارف المتخصصة وصندوق الإسكان يعزز قدرتها على تقديم خدمات مالية متخصصة لدعم المشاريع الاستثمارية.

رابعاً: هدف البحث

يهدف هذا البحث الى:

- 1- التعرف بالبنك المركزي العراقي ودوره في دعم المبادرات الإنمائية.
- 2- معرفة دور المصارف المتخصصة في دعم وتعزيز فعالية مبادرات البنك المركزي في العراق.
- 3- تحليل مبادرات البنك المركزي العراقي الإنمائية من خلال تحليل بعض المؤشرات التنموية ونسب تنفيذ المبادرات.
- 4- الاطلاع على تجارب بعض الدول في مجال التيسير الكمي والمبادرات للبنوك المركزية.

خامساً: منهجية البحث

اعتمدت البحث في التحقق من الفرضية او دحضها على المنهج (الاستقرائي والاستنباطي) وكذلك المنهج التحليلي والاستعانة بالأسلوب الوصفي.

سادساً: الحدود الزمانية والمكانية

1- الحدود المكانية: تتمثل في كل من (البنك المركزي العراقي، المصرف العقاري، المصرف الزراعي التعاوني، المصرف الصناعي العراقي، صندوق الاسكان العراقي، تجربة مصر، والولايات المتحدة الامريكية).

2-الحدود الزمانية: تتمثل في البيانات للمدة الزمانية للبحث (2015-2023)

سابعاً: هيكلية البحث

بغية الوصول الى متطلبات البحث وتغطية كافة أهدافه وتبيان فرضيته قد أحتوى على ثلاثة فصول: تناول الفصل الأول الاطار النظري للمبادرات الإنمائية للبنك المركزي العراقي، وتضمن ثلاث مباحث اختص المبحث الأول منها: الاطار النظري والمفاهيمي للبنك المركزي، اما المبحث الثاني قد تناول: المبادرات الإنمائية ودورها في تعزيز التنمية الاقتصادية، فيما جاء المبحث الثالث: الأسس النظرية لدور البنك المركزي في دعم المبادرات الإنمائية، وجاء الفصل الثاني: ليختص في التجارب الدولية في تطبيق مبادرات البنك المركزي وسياسة التيسير الكمي، وتضمن ثلاث مباحث، تناول المبحث الأول: تناول تجربة مبادرات البنك المركزي المصري، اما المبحث الثاني: تناول تجربة الولايات المتحدة الامريكية في تطبيق سياسة التيسير الكمي، اما المبحث الثالث: تضمن تجربة الجزائر في تطبيق سياسة التيسير الكمي، وجاء الفصل الثالث: ليختص في تناول المبادرات الإنمائية للبنك المركزي العراقي واسهام المصارف المتخصصة فيها، وقد تضمن ثلاث مباحث، تناول المبحث الأول: البنك المركزي العراقي ودوره في تمويل التنمية الاقتصادية، فيما تضمن المبحث الثاني: اسهام المصارف المتخصصة في ظل مبادرات البنك المركزي العراقي، اما المبحث الثالث: فتضمن تقييم الدور التنموي للمبادرات الإنمائية في العراق.

الاستعراض المرجعي

يمثل الاستعراض المرجعي الأساس الذي يقوم عليه أي بحث جديد، فهو يمثل النقطة التي ينطلق منها الباحث لاستكشاف الموضوع الذي يهتم به ويعد أداة قيمة لأي بحث عند اعداده كونها تساعد الباحث في فهم ما تم عمله في المجال الذي يدرسه ومعرفة الثغرات والفرص التي يمكن استغلالها في بحثه الخاص وتمكنه من وضع بحثه في سياق أوسع لفهم التطورات التاريخية للموضوع والتقنيات التي تم استخدامها سابقاً ونتائجها وتحليلها إذ يمكن للباحث استخدام الاستعراض المرجعي لتحديد المجالات التي لم يتم استكشافها بعد أو التي لا تزال تحتاج إلى المزيد من البحث، مما يوجه اهتمامه نحو الفجوات أو المستجدات لإظهار أهمية البحث بصورة أفضل ولتوسيع المعرفة في هذا المجال.

أولاً: دراسات عراقية (محلية)

1- دراسة (باسم سلومي حمد، رسالة ماجستير المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد)

عنوان البحث	مبادرات البنك المركزي وتأثيرها في بعض النشاطات المصرفية، 2022.
هدف البحث	التعرف على المبادرات وتوضيحها وتحليل دور تلك المبادرات في تعزيز العمليات والأنشطة للمصارف
أهم الاستنتاجات	1- إن ممارسة السياسة النقدية غير التقليدية قد ساعدت البنوك المركزية على استخدام أدوات إضافية لإدارة السياسة النقدية في وقت عجزت فيه الأدوات الأخرى في تحقيق أهداف السياسة النقدية التي تستهدفها هذه البنوك. 2- قلة القروض السكنية التي منحتها المصارف التجارية والإسلامية عينة البحث واقتصارها على قروض المشاريع الصغيرة والمتوسطة وجزء قليل منها على المشاريع الكبيرة، ويعزى السبب في ذلك إلى أن مبادرة السكن انقسمت على قسمين، الأول للمصارف المتخصصة، والقسم الثاني للمصارف التجارية.

<p>1- إن يقوم البنك المركزي بالتقليل من أنواع المبادرات المقدمة، كون أن تعدد هذه المبادرات قد خلق تنافسا غير متوازن بين البنك المركزي والمصارف في تقديم خدماتها المصرفية، لذا فإن التقليل من أنواعها يفسح المجال أمام المصارف لتقديم خدماتها المصرفية تختلف عن تلك المقدمة عن طريق المبادرات.</p> <p>2- نوصي بأن يقوم البنك المركزي بزيادة المبالغ المخصصة والممنوحة للمصرف الزراعي لضالة المبالغ المخصصة له، ليتمكن المصرف من دعم القطاع الزراعي خاصة وان العراق يتمتع بالمساحات الزراعية الشاسعة غير المستغلة بسبب قلة الدعم المقدم للفلاحين، وأن هذا الدعم سيسهم في زيادة الانتاج المحلي وقلة الاعتماد على المنتجات والمحاصيل الزراعية المستوردة والتي تتسبب في نفس الوقت خروج العملة الصعبة خارج البلد</p>	<p>أهم التوصيات</p>
--	-------------------------

2- دراسة (زينب علي عبد الحسن عبد، الدبلوم العالي المعادل للماجستير المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد)

<p>تقييم مبادرات البنك المركزي العراقي في تمويل قطاع السكن، 2021.</p>	<p>عنوان البحث</p>
<p>تقييم مبادرة البنك المركزي العراقي في تمويل قطاع الاسكان وتقييم الدعم المالي المقدم من البنك المركزي العراقي ومعرفة تطور الائتمان الممنوح في تغطية الحاجة السكنية</p>	<p>هدف البحث</p>
<p>1- عمد البنك المركزي العراقي إلى إطلاق مبادرة لغرض دعم صندوق الاسكان وفقا المؤشرات معينة، وأن نسبة اسهام الجهات التنفيذية للمبادرة في تغطية الحاجة السكنية لا ترتقي الى مستوى الطموح.</p> <p>2- اعتماد المصرف العقاري وصندوق الاسكان على تخصيصات الدولة المحدودة لتمويل راس ماله مما أدى إلى محدودية نشاطه الإقراضي، إذ لجأ المصرف العقاري وصندوق الإسكان العراقي إلى الاقتراض من مصرفي الرافدين والرشيد ليستمر في ممارسة نشاطه.</p>	<p>أهم الاستنتاجات</p>

<p style="text-align: center;">أهم التوصيات</p>	<p>1- العمل على ادخال اصلاحات على نظام تمويل الاسكان بما يتماشى ومتطلبات سوق السكن كإنشاء وتأسيس مصارف ومؤسسات متخصصة في مجال الإسكان للإقراض مثل إنشاء مؤسسة تمويل إعادة القروض العقارية.</p> <p>2- ادخال مؤشرات ومعايير جديدة في آلية توزيع مبالغ المبادرة من البنك المركزي العراقي للمبادرات الحالية والمستقبلية فيما يخص قطاع الإسكان مثل الحاجة السكنية للمحافظات ولاسيما المحافظات التي تعرضت الى تدمير البنى التحتية ومستوى الدخل.</p>
--	---

3- دراسة (عادل عبد الله حميد المحمدي، رسالة ماجستير كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد)

<p style="text-align: center;">عنوان البحث</p>	<p>دور مبادرات البنك المركزي العراقي للمصارف الخاصة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، 2019.</p>
<p style="text-align: center;">هدف البحث</p>	<p>التعرف من خلال الدراسة على مساهمات البنك المركزي العراقي ودوره في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية في العراق، والمقارنة بين المبادرات التي يقدمها البنك المركزي العراقي لمعرفة أهميتها للاقتصاد.</p>
<p style="text-align: center;">أهم الاستنتاجات</p>	<p>1- المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعد من المشروعات التي تنعش اقتصاد البلد والمحرك الاساسي والمهم لعملية التنمية الاقتصادية، وتسهم في زيادة الناتج المحلي الاجمالي أيضاً، وتسهم في تحسين وضع ميزان المدفوعات، فضلا عن الأهمية الاجتماعية عبر توفيرها فرص العمل للتقليل من مشكلة البطالة، وبذلك أصبح اهتمام العديد من الدول بهذه المشروعات، وبالذات في الدول النامية.</p> <p>2- إن المبادرات هي جزء من نشاطه التمويلي في دعم النشاط الاقتصادي وتخفيف من مستوى البطالة ، فضلا عن تزويد السوق العراقية بالخدمات والسلع بدلاً من استيرادها من الخارج ، فضلا عن تنويع مصادر الدخل بدلا من الاعتماد على انتاج النفط .</p>
<p style="text-align: center;">أهم التوصيات</p>	<p>1- تهيئة الأدوات اللازمة والسياسات التي تهيئ بيئة عمل مناسبة لهذه المشروعات، وهنا يتطلب الأمر تعديل التشريعات الخاصة والقوانين التي تخص ممارسة الانشطة</p>

<p>الاقتصادية وبما يعزز البيئة الانتاجية والاستثمارية، ويسهم في استمرار نجاح عمل المشروعات الاقتصادية.</p> <p>2- رسم سياسة وطنية شاملة تحدد الاحتياجات الفعلية والامكانيات اللازمة لعمل هذه المشروعات، مثل تخفيض حجم الاستيرادات ودعم المنتج الوطني، وكذلك تخفيض حجم الضرائب والعمل على توفير الوقود والمواد الأولية، والتعاون بين المؤسسات الحكومية والخاصة ومراكز الاستشارات والابحاث على ادارة البرامج التنموية.</p>

4- دراسة (علي فريد عبد الكريم، رسالة ماجستير كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد)

<p>عنوان البحث</p>	<p>مبادرات القروض ودورها في دعم وتمويل المشاريع الصغيرة – تجارب دول مختارة مع الإشارة الى العراق، 2012.</p>
<p>هدف البحث</p>	<p>توفير قنوات متعددة ومتنوعة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة</p>
<p>أهم الاستنتاجات</p>	<p>1- أن دعم اصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال اتاحة التمويل يؤدي الى الاسهام في نمو وتحسين هذه المشاريع في إطار تنمية القطاع الخاص، كما يسهم التمويل في قيام ونجاح واستمرار هذه المشاريع، وهذا ينطبق على كل من الدول النامية والمتقدمة.</p> <p>2- تسهم القروض التمويلية في دعم قدرات الافراد العاطلين أو الباحثين عن العمل، للحصول ذاتياً على فرصة عمل تتناسب مع رغباتهم واستعداداتهم ومؤهلاتهم من النواحي كافة بدلاً من الاعتماد على الوظيفة العامة التي توفرها الدولة.</p>
<p>أهم التوصيات</p>	<p>1- انشاء صندوق لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وانشاء مؤسسات ضمان مساندة للتمويل اضمن المخاطر الناجمة عن تعثر استرداد القروض.</p> <p>2- متابعة المستفيدين من القروض والتأكيد على مدى التزامهم في تمويل المشاريع وتشغيل الأيدي العاملة وتوفير الإنتاج.</p>

ثانياً: دراسات عربية

1- دراسة (لرزق يوسف، عايش قويدر، جامعة الاغواط)

عنوان البحث	أثر السياسة النقدية في ظل تطبيق التيسير الكمي، الجزائر، 2020.
هدف البحث	التعرف على الازمة الاقتصادية التي عرفتھا الجزائر بداية منتصف 2014 والاجراءات التي قامت بها السلطات الجزائرية خاصة التيسير الكمي وجعل تجربتي اليابان والولايات المتحدة الامريكية في التيسير الكمي كهدف مستقل.
أهم الاستنتاجات	1- إن النجاح في استخدام سياسة التيسير الكمي يتطلب أن يكون اقتصاد الدولة يتمتع بالمرونة والتنوع حتى لا يكون هناك آثار سلبية عليه. 2- من خلال الإحصائيات المقدمة من طرف بنك الجزائر فقد نجحت السياسة النقدية في التخفيض من معدلات التضخم وذلك من خلال استخدام أدوات حديثة كاسترجاع السيولة لمدة (6) أشهر إضافة إلى استرجاع السيولة لمدة سبعة أيام وثلاثة أشهر، إضافة إلى الرفع من معدل الاحتياطي القانوني من (8%) إلى (12%).
أهم التوصيات	1- ضرورة استقلالية بنك الجزائر لكي تكون السياسة النقدية أكثر فعالية في التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية والاعتماد على تسيير شفاف يعتمد على الطرق الحديثة من اجل زيادة تنافسية المؤسسة.

2 - دراسة (جاري فاتح، شلال زهير، جامعة بومرداس)

عنوان البحث	سياسة التيسير الكمي، كاتجاه حديث لإدارة السياسة النقدية في الجزائر، 2019.
هدف البحث	الهدف من خلال هذه الدراسة الوصول إلى التعرف على الاتجاهات الحديثة لإدارة السياسة النقدية، كما سيتم التعرف على سياسة التيسير الكمي وإلى الأسباب التي دفعت الجزائر لتعديل سياستها النقدية وفقاً لذلك.
أهم الاستنتاجات	1- تعد الجزائر من الدول النامية القليلة التي طبقت التيسير الكمي إلى جانب فنزويلا، ويتضح أن هذا التمويل في الجزائر فرضته الظروف الاستثنائية التي جاءت بها الصدمة البترولية لسنة 2014 إذ تم اللجوء له لضمان تمويل غير تقليدي لعجز الخزينة العمومية وليس لعدم فعالية أدوات السياسة النقدية التقليدية.

2- سياسة التمويل غير التقليدي المطبقة في الجزائر تشبه إلى حد بعيد سياسة التيسير الكمي إلا أن شروط تطبيقها مختلفة	
1- العمل على التحرر من التبعية الاقتصادية للبتروول، والعمل على تنويع الاقتصاد. 2- ضرورة تفعيل مختلف ادوات السياسة النقدية لتحديد المزيج التمويلي المثالي لتمويل عجز الميزانية بأقل تكلفة ومن دون ضغوط تضخمية.	أهم التوصيات

ثالثاً: دراسات اجنبية

1- دراسة (uzzaman, and other, Australian Academy of Accounting and Finance Review، بحث منشور في مجلة الأكاديمية الأسترالية للمحاسبة ومراجعة التمويل)

دور القروض المصرفية في زيادة إنتاجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بنغلاديش، 2019.	عنوان البحث
الهدف من هذا البحث هو دراسة العلاقة بين قروض البنوك والإنتاجية للشركات الصغيرة والمتوسطة.	هدف البحث
1- أن المتاجرة في الشركات الصغيرة والمتوسطة تحتاج إلى قروض بنكية لشراء السلع لمزيد من المبيعات والأرباح، ولكن يستعملون عدداً قليلاً من العمال لذلك، لا يمكنهم إضافة قيمة أكثر. 2- نجد أن التمويل في الشركات الصغيرة والمتوسطة يسهم بالشكل إيجابي في إنتاج مبيعات الشركات الصغيرة والمتوسطة بالشكل أساس وتشير النتائج إلى أن الإنتاج حساس للغاية للتمويل المصرفي في القطاع الصناعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تلك الموجودة في قطاع الأعمال.	أهم الاستنتاجات
يجب على البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية إعطاء الأولوية لتقديم قروض للشركات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الصناعي لأنها تحتاج إلى استثمارات ضخمة في مجال التصنيع فضلاً عن رأس المال إما لبدء عملية الإنتاج أو لتوسيع الإنتاج، في كلتا الحالتين هو توظيف الكثير من العمال وإضافة قيمة أكثر والتي يمكن أن تسهم في زيادة الإنتاجية ومن ثم النمو الاقتصادي.	أهم التوصيات

2- دراسة (Epstein, Geraid, Research peper The united Nations)
 ،University world in statute for Development Economics Research

بحث منشور، جامعة الأمم المتحدة في النظام الأساسي لبحوث اقتصاديات التنمية)

عنوان البحث	البنوك المركزية كوكلاء للتنمية الاقتصادية، 2006.
هدف البحث	التركيز في هذه الدراسة على استقلال البنوك المركزية ودورها في مكافحة التضخم واستخدام الاساليب غير المباشرة للسياسة النقدية معدلات الفائدة مقابل الطرق المباشرة مثل السقوف الائتمانية وتخصيص الائتمان للقطاعات ذات الاحتياجات الاجتماعية الخاصة مثل الاسكان.
أهم الاستنتاجات	قيام البنوك المركزية بتمويل الحكومات من خلال اساليب التخصيص والاعانات وهذا يتعارض مع تاريخ وتقاليد البنوك المركزية والجدل حول الأدوار التنموية للبنوك المركزية وأدوار الاستقلالية، ما اذا كانت البنوك المركزية لديها أو ينبغي أن تتبع سياسة تنموية، اذ يرى البعض أن البنوك المركزية يجب أن لا تقوم بهذا الدور وترتكز دورها التنموي على تعزيز القطاع المالي وخاصة القطاع المالي العصري القائم على سوق الأوراق المالية.
أهم التوصيات	على البنوك المركزية ان تركز دورها التنموي بالكامل على تعزيز القطاع المالي العصري.

رابعاً: البحث الحالي (تقييم المبادرات الإنمائية للبنك المركزي العراقي – تجارب بلدان مختارة مع إشارة خاصة للعراق)

ما يميز البحوث السابقة عن البحث الحالي هو إن هذا البحث تناول تقييم المبادرات الإنمائية للبنك المركزي العراقي بالشكل عام، فضلاً عن تقييم اغلب المؤشرات الاقتصادية الكلية المكونة للاقتصاد العراقي والمؤثرة في الناتج المحلي الإجمالي، وبذلك اختلف مع البحوث السابقة التي تناولت تقييم مبادرات البنك المركزي في دعم قطاع السكن، وكذلك اختلف مع دراسة مبادرات البنك المركزي وتأثيرها في بعض النشاطات المصرفية، فضلاً عن ذلك اذ تناولت البحث تحليل دور واسهام المصارف المتخصصة وصندوق الإسكان في اقراض مبالغ المبادرات، وتقييم نسبة تنفيذ المبادرات ومدى انعكاسها على الاقتصاد، فضلاً عن انها تناول تجارب دول مختارة .

الفصل الاول

الإطار النظري للمبادرات الإنمائية للبنك المركزي

المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للبنك المركزي

المبحث الثاني: المبادرات الإنمائية ودورها في تعزيز التنمية الاقتصادية

المبحث الثالث: الأسس النظرية لدور البنك المركزي في دعم المبادرات
الإنمائية

المبحث الأول: الأطار النظري والمفاهيمي للبنك المركزي

المطلب الأول: المفهوم والنشأة ووظائف البنك المركزي

أولاً: - مفهوم البنك المركزي

اشتقت كلمة بنك من الكلمة الإيطالية "بانكو" التي تعني المصطبة أو المقعد الذي كان يستخدمه الصيارفة في الأسواق لتبادل العملات، وهذا المصطلح تطور مع مرور الوقت ليشمل المكان الذي تتم فيه عمليات التداول والتبادل المالي، ومن ثم أصبحت كلمة بنك تشير إلى المؤسسة المالية التي تدير العمليات المصرفية والمالية المتعددة بما في ذلك التحويلات النقدية والإقراض والاستثمارات والخدمات المصرفية الأخرى (1).

وتعرف البنوك المركزية على أنها المؤسسة الرائدة في الهرم المصرفي للدولة، إذ تحمل مهمة بارزة هي إصدار وتنفيذ السياسات النقدية وتقوم بمهمة حيوية تهدف إلى الحفاظ على الاستقرار النقدي وضبط التضخم من خلال إدارة تدفق النقود وتبادلها بالإضافة إلى التحكم في القطاع المصرفي وضبط نوعية وحجم الائتمان، وتندرج ضمن مهام البنوك المركزية أيضاً الإشراف الفني على المصارف التجارية التي تعمل داخل البلد وهذا يشمل وضع معايير وإرشادات لضمان التفاهم والالتزام بأعلى المعايير المصرفية ومراقبة سير العمليات المالية والتجارية لتلك البنوك مع التأكد من توافقها مع السياسات المحددة (2).

ويعرف الاقتصادي *دي كوك البنوك المركزية بأنها ((المؤسسات المصرفية الرئيسية التي تحكم وتنظم الهيكل النقدي والمصرفي بما يحقق أقصى استفادة للاقتصاد الوطني)) وتقوم هذه البنوك بمهام متعددة تشمل تنظيم إصدار العملة وإدارة العمليات المالية الحكومية فضلاً عن الحفاظ على احتياطات النقد للبنوك التجارية وإدارة احتياطات العملات الأجنبية للدولة، كما تقوم بتقديم خدمات متعددة للبنوك التجارية مثل إعادة خصم الأوراق المالية وتقديم التسهيلات الائتمانية وإنجاز معاملات التسوية بين البنوك التجارية، وتقديم خدمات الإقراض لها وتضطلع بوظائف تنظيمية ورقابية تتعلق بضبط مستويات الائتمان وفقاً لاحتياجات الاقتصاد الوطني مع تحقيق أهداف السياسة النقدية المحددة (3).

- 1- عبد الحليم محمود كراجة، محاسبة البنوك، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص (11).
- 2 - سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص (140).
- *جيرهارد دي كوك: هو اقتصادي ورجل أعمال جنوب أفريقي ولد 1935 في كيب تاون وكان أول حاكم والوحيد لبنك الاحتياطي لجنوب أفريقيا.
- 3 - زكريا الدوري، يسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2006، ص (23-24).

كذلك يعرف البنك المركزي على انه مؤسسة مالية تتعامل مع مسائل الائتمان بنفس الطريقة التي تتعامل بها البنوك الأخرى، ومع ذلك تختلف البنوك المركزية عن بقية المصارف في عدة جوانب مهمة إذ تتميز البنوك المركزية بتفردا فيما يتعلق بملكيتها وكذلك في أهدافها الرئيسية وطبيعة العمليات التي تقوم بها ومن ثم طبيعة الأطراف التي تتعامل معها (1).

البنك المركزي يُعتبر المصدر الرئيسي للعملة القانونية، وهي النقود التي تُقبل وتُستخدم بشكل قانوني وتُفرض بموجب القانون. يقوم البنك المركزي بإصدار مجموعة متنوعة من العملات بفئات مختلفة، مستنداً في ذلك إلى وحدة النقد الأساسية، مثل الدينار العراقي. (2).

كما عرف البنك المركزي بأنه مؤسسة حكومية تقوم بأداء مجموعة من الوظائف الأساسية، تتضمن الحفاظ على استقرار النقد والتحكم في أسعار العملات ودعم الاستقرار المالي عند الحاجة، وأيضاً يأخذ دور المقرض الأخير للحكومة وعلاوة على ذلك يمتلك الحق في احتكار إصدار النقد في البلاد مما يجعلها المسؤولة الوحيدة عن طباعة وإصدار العملات الرسمية (3).

ونستنتج مما سبق ان البنك هو مؤسسة مالية مستقلة، تشرف على إدارة النظام النقدي في الدولة، وتتمثل مهامه الرئيسية في إصدار النقود والعملات الوطنية، والتحكم في العرض النقدي وسعر الفائدة، ومراقبة البنوك التجارية، والسيطرة على معدلات التضخم كما يسعى البنك إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعزيز النمو الاقتصادي..

ثانياً: - نشأة وتطور البنك المركزي

بدأت المصارف التجارية أولاً قبل أن تتطور إلى البنوك المركزية بوصفها جزءاً أساسياً من النظام المالي على مر العصور، وتطورت وظائف هذه المؤسسات إذ انطلقت بداية البنوك المركزية في القرن السابع عشر إذ انشأ بنك السويد في عام 1688 وبنك إنجلترا المركزي في عام 1694، ويعد بنك إنجلترا المركزي بدايةً فعليةً للبنوك المركزية إذ إنه أول من قام بتطبيق مبادئ ووظائف تشبه تلك التي تقوم بها البنوك المركزية الحديثة، ومن ثم اتبعت العديد من البلدان انموذج مصرف إنجلترا كدليل لتأسيس بنوكها المركزية (4).

1- سامي السيد، النقود والبنوك والتجارة الدولية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2018، ص (182).
2- هيل عجمي الجنابي، رمزي ياسين، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص (173).

3-Borko Krstic, and Mirjana Jemovic, Crisis Concept of the Central Bank Functions Optimization, Economics and Organization, Vol 7, N23, 2010, P.(280)

4- زكريا الدوري، يسرى السامرائي، مصدر سابق، ص (13).

وفي عام 1785 تبنت دول أخرى في أوروبا فكرة إنشاء بنوك مركزية كوسيلة لمواجهة أزمة الثقة في الأوراق النقدية التي كانت تحدث بالشكل متكرر من وقت لآخر، ولاسيما تأثرت هذه الدول بالنجاح الذي حققته بنوك إنجلترا والسويد وفرنسا، وأن تأسس هذه البنوك المركزية اسهم في تعزيز الثقة في النظام المالي وتحسين استقرار الاقتصاد، وفي فرنسا تم تأسيس البنك المركزي في عام 1800 تحت دعوة من (نابليون بونابرت)، وجاء تأسيس هذا البنك بعد فشل الهيئة التي اقترحها رجل الأعمال (جون لو) لملك فرنسا لويس السادس عشر، وكانت مهمة هذه الهيئة هي إصدار الأوراق النقدية ولكنها فشلت في التصدي للعجز المالي الذي كان يعاني منه اقتصاد فرنسا (1).

وقد ظهرت دول أخرى باستراتيجياتها الخاصة من أجل التصدي للتحديات الاقتصادية والنقدية، فعلى سبيل المثال في عام 1814 قامت هولندا بتأسيس بنك "Denuder" وذلك للتصدي لنقص الثقة في العملة الورقية التي كانت تستخدمها، وفي عام 1816 في السياق نفسه قامت النمسا بإنشاء مؤسسة للإصدار بهدف إعادة تنظيم نظام الدفع الذي كان مهدداً بسبب زيادة حجم الأوراق النقدية وتدهور قيمتها جراء الحروب، وفي عام 1850 بلجيكا أسست بنكها الوطني لتجاوز التحديات المالية التي نشأت عقب أزمة عام 1848، وفي عام 1882 أسست اليابان بنك اليابان المستوحى إلى حد كبير من نموذج المصرف الوطني البلجيكي بهدف التصدي للتضخم المفرط والعجز الكبير في الميزانية والفوضى التي رافقت عملية إصدار العملة (2).

اما في عام 1914 قامت الولايات المتحدة الامريكية بإنشاء النظام الاحتياطي الفدرالي بهدف تعزيز الاستقرار المالي والنقدي في البلاد بعد الأزمة المالية الحادة التي وقعت في عام 1907 وأثرت بشدة على النظام المصرفي الأمريكي، وبتيح الاحتياطي الفدرالي للبنوك (الإقراض منه) عندما تحتاج إلى سيولة مالية، هذا ساعد في تفادي أزمات السيولة ويحافظ على استقرار النظام المصرفي، كذلك يتيح (إدارة العرض النقدي) خلال سياسته النقدية والتحكم في معدلات الفائدة بهدف مراقبة التضخم والتقليل من تقلبات الاقتصاد، بالإضافة الى وظيفة (تنظيم ومراقبة البنوك) وأن الاحتياطي الفدرالي يؤدي دوراً مهماً في تنظيم ومراقبة البنوك في الولايات المتحدة لضمان أنها تلتزم بالقوانين واللوائح المالية، ويمتلك الاحتياطي الفدرالي مستوى من الاستقلالية عن الحكومة الفيدرالية، مما يسمح لها باتخاذ قرارات مالية

1- عفراء هادي سعيد، البنك المركزي ودوره في تحقيق التوازن الاقتصادي مع إشارة خاصة الى العراق، أطروحة دكتوراه (بحث غير منشور)، جامعة بغداد، 2004، ص (7-8).

2- شقيري نوري موسى، المؤسسات المالية المحلية والدولية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الاردن، 2009، ص (29).

مستقلة ومواجهة التحديات المالية بفعالية، وتهدف جميع هذه الوظائف للحفاظ على استقرار النظام المصرفي والاقتصادي في الولايات المتحدة (1).

وكانت هذه البنوك عبارة عن مؤسسات تجارية خاصة منحتها الحكومات لاحقاً امتيازات لهذه البنوك للاحتكار في إصدار العملة مع حقوق مراقبة وإشراف من قبل الحكومات وذلك وفقاً لقواعد محددة، ومن خلال هذه الامتيازات برزت بنوك الإصدار بتميز عن غيرها من البنوك ومع مرور الوقت استمرت هذه البنوك في كسب احترام البنوك الأخرى، وبدأت (النقود الورقية) تنتشر بالشكل كبير وعليه تطورت مهام بنوك الإصدار مع مرور الوقت إذ توسعت اختصاصاتها لتشمل ليس فقط إصدار العملة وإنما أيضاً المحافظة على احتياطياتها من الذهب، وفي هذا السياق قامت البنوك التجارية بإنشاء حسابات خاصة في بنوك الإصدار إذ قامت بإيداع ارصدها النقدية فيها واستخدمت هذه الاحتياطيات لتسوية حساباتها، وهكذا أصبح بنك الإصدار بمثابة الحارس أو الأمين لهذه الاحتياطيات النقدية للبنوك التجارية، ومن هذه الوظيفة نشأت وظائف أخرى مهمة كمقرض أخير إذ تلجأ البنوك للحصول على سيولة إضافية في حالات الضرورة (2).

وتعد البنوك المركزية في أي دولة مؤسسة فريدة لأنها تمثل الهيئة المركزية المسؤولة عن الأنشطة المصرفية الأساسية داخل الاقتصاد الوطني، وتتمتع البنوك المركزية بدور استراتيجي بالتحكم في السياسة النقدية إذ تقوم بالمراقبة والإشراف على عمليات الائتمان وإصدار العملة التي تتمتع بالقوة القانونية، وهي تعد مؤسسات عامة تابعة للدولة وتخضع لإشرافها وسيطرتها نظراً للدور الحيوي الذي تؤديه في تنظيم الاقتصاد وضمان استقراره (3).

وتعد البنوك المركزية أحد الجهات الأساسية في الدولة، كونها تهدف إلى تحقيق الأهداف العامة للمجتمع وتنفيذ السياسة النقدية كجزء من السياسة الاقتصادية، وتعمل البنوك المركزية بالشكل مماثل للمصارف التجارية في التعامل مع الائتمان والخدمات المالية لكنه يختلف عنها في ملكيته وأهدافه وطبيعة العمليات التي يقوم بها وطبيعة المتعاملين معه (4).

1- William J. Baumol and Alan S. Blinder، Economics Principles and Policy، 1998، P (696).

2- عوض فاضل إسماعيل الدليمي، النقود والبنوك، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، بغداد، 1989، ص (273).
3- محمد إبراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات النقود والبنوك، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2015، ص (84).

4- منصور زين، استقلالية البنك المركزي وأثرها على السياسة النقدية مؤتمر المنظومة للجزائر والتحول الاقتصادي الواقع بعد التحديث، الجزائر، 2004، ص (423).

وبسبب التوترات السياسية والاقتصادية والحروب التي أدت الى أزمات اقتصادية ، فتلك الأزمات اسهمت في تسليط الضوء على أهمية البنوك وسرعت من ظهور مبادرات الصيرفة المركزية العامة، فبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى انتشرت البنوك المركزية حول العالم وبسبب الكساد العالمي و ظهور نظرية كينز وزيادة تأثير الحكومات على البنوك المركزية، قامت الحكومات بتأميم البنوك المركزية ومنها بريطانيا وفرنسا بعد الحرب العالمية الثانية (1939-1945)(1).

اما في الدول العربية مثل مصر في عام 1898 تم تأسيس أول بنك مركزي كشركة اسهام مصرية، وحصلت على حق إصدار العملة الورقية وتنفيذ الأنشطة المصرفية داخل مصر، وهي تشترك في ظروف تتشابه مع من اذكرها نتيجة لوقوعها تحت الاحتلال أو الانتداب البريطاني الى ربط عملاتها ومواقفها الاقتصادية والنقدية وقد أثرت تلك الظروف بشكل كبير على تشابه مراحل تطورها (2).

ثالثاً: - وظائف البنك المركزي

يتجلى التشابه البارز في الأدوار والوظائف التي تضطلع بها البنوك المركزية في معظم الدول، لكن تظهر الاختلافات على وجه الواقع عندما يتعلق الأمر بتطبيق هذه الأدوار والوظائف وذلك نتيجة لاختلاف البيئات الاقتصادية، وتتميز البنوك المركزية بكونها تؤدي دوراً بارزاً في القيام بوظائف تنظيمية أساسية مع توجيه الجهود أيضاً نحو أداء وظائف تحفيزية ومن هذه الوظائف هي: -

1-إصدار وتنظيم العملة المحلية والحفاظ على قيمتها داخلياً وخارجياً

إحدى المهام الأساسية التي تقوم بها البنوك المركزية، هو إصدار وإدارة العملة الورقية لذا يُطلق على البنك المركزي لقب بنك الإصدار، وقد تم تنظيم هذا الأمر منذ البداية من خلال مجموعة من القيود القانونية المتعلقة بإصدار النقود الورقية وهذه القيود ترتبط بشكل أساسي بالأصول التي يجب أن تقوم المؤسسة المالية بتوفيرها كضمان للنقود الورقية التي تُصدرها، وقد تباينت هذه القيود على مر الزمن(3).

1- عدنان تايه النعيمي، إدارة العملات الأجنبية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2012، (187).

2- سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، مصدر سابق، ص (139).

3- محمود حسين الوادي واخرون، النقود والمصارف، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الاردن، 2010، ص (167).

وفي القرن التاسع عشر شهدت مناقشات شديدة بين الاقتصاديين الإنجليز حول هذه القضية، إذ تنقسم وجهات نظرهم إلى مذهبين متنافرين الأول هو مذهب اقتصادي تبناه المؤيدون لضرورة منح البنوك المركزية حرية مطلقة في إصدار أوراق النقدية وقد دافع هؤلاء المؤيدون عن هذا المذهب الاقتصادي ووجهوا حججاً لدعم وجهة نظرهم، التي تدعو إلى حرية البنوك المركزية في إصدار العملة ووفقاً لتلك الحالة كان النظام المتبع هو نظام قاعدة الذهب لذا فإن البنوك المركزية يجب أن تأخذ في الاعتبار الحاجة إلى الحفاظ على مستوى مناسب من احتياطي الذهب لضمان إصدار العملة، بالمقابل إذا كان النظام يقوم على عمليات خصم الأوراق التجارية التي تعكس نمو النشاط الاقتصادي وأصبح الإصدار مرتبطاً بالحاجة للتعاملات أكثر من إدارة البنوك المركزية، فزيادة الأنشطة الاقتصادية يمكن أن يزيد أو يقلل الإصدار ويبرر هؤلاء هذا الرأي بأنه ليس هناك داعٍ للقلق بشأن دوران النقود الورقية التي تستند إلى تلك العمليات لمدد طويلة، إذ يمكن للبنوك استحصال هذه الأوراق التجارية عند استحقاقها وهكذا تعود الأمور إلى طبيعتها، أما بالنسبة للمذهب الثاني الذي ينادي بضرورة تقييد حرية البنوك المركزية في إصدار النقود، ويستند أنصار هذا المذهب إلى تبريرهم على أساس أن تعديل كمية النقود بزيادة أو نقصان لا يعتمد بالضرورة على الإصدار النقدي بل يكفي أن يقبل البنك المركزي المزيد من الأوراق التجارية المتعلقة بالمصارف التجارية عن طريق تخفيض سعر الخصم، وبذلك يتم زيادة الرصيد لدى المصرف التجاري مما يتيح لها زيادة الاقراض ومن ثم يزيد العرض النقدي دون الحاجة لزيادة كمية النقود المطروحة بالإضافة إلى ذلك يمكن للبنوك المركزية تقليص حجم الاقراض عن طريق رفع سعر الخصم ومن هنا يمكن تقليص كمية النقود المصدرة (1).

2- المستشار المالي والاقتصادي

يقوم البنك المركزي بأداء مجموعة من المهام المالية والمصرفية لصالح الحكومة مما يزيد من مستوى الثقة في النظام الاقتصادي، وتتضمن هذه المهام الاحتفاظ بحسابات الحكومة وتدبير إيداعاتها إذ تقوم الحكومة بإيداع عائداتها لدى البنك المركزي وبدوره يتولى إدارة وتنظيم الحسابات المالية المتعلقة بالمؤسسات والمشاريع الحكومية ويقوم بالاحتفاظ بودائعها المالية، كذلك يقوم بتلبية احتياجات الحكومة من العملات الأجنبية سواء لأغراض التجارة الدولية أو لتنفيذ سياسات محددة (2).

1- كمال شرف، هاشم أبو عراج، النقود والمصارف، جامعة دمشق، سوريا، 2018، ص (217-218).
2--محمد زكي الشافعي، مقدمة في النقود والبنوك، الطبعة السابعة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2000، ص (274).

ونظراً للخبرة الواسعة التي يتمتع بها البنك المركزي في المجال المالي والنقدي والعلاقات القوية التي يحافظ عليها مع مؤسسات مالية أخرى، فإنه يمتلك القدرة على تقديم استشارات قيمة في المسائل المالية المتعلقة بوضع سياساتها النقدية، بالإضافة إلى ذلك يمكن للبنك المركزي تقديم توجيهات حيال عمليات الإنفاق التي تمثل إحدى الجوانب المهمة في الحكومة كونها تستشيرها فيما يتعلق بالسياسة النقدية وأسعار الفائدة وسياسات صرف العملات الأجنبية(1).

3- الملجأ الأخير للإقراض

وهي إحدى الوظائف الأساسية والحيوية للبنوك المركزية والذي يقوم بأداء هذه المهمة نتيجة لدوره البارز والمتفرد في النظام المالي والنقدي اذ يعد هو المكون الذي يحتل قمة الهرم المالي والمصرفي كونه:

أ - يحتفظ بالأرصدة النقدية للبنوك الأخرى بدلاً من أن تحتفظ المصارف بأرصدة نقدية تفوق احتياجاتها ويتم ذلك لتسهيل وتسوية الحسابات المتبادلة ويتم ذلك عن طريق نقل الأموال بين حساباتها لدى البنك المركزي بدون حاجة لتحويل الأموال نقداً(2).

ب - يعد ملجأ الإقراض الأخير وهو تقديم القروض للمصارف عندما تحتاج إلى توفير سيولة نقدية في حالات الطوارئ ويلجأون عادةً إلى إقراض البنك المركزي الذي يعد المقرض الأخير كونه يستطيع تلبية احتياجاتها من السيولة النقدية وتغطية عمليات السحب الضرورية(3).

ج- تدقيق الإحصائيات ومراقبة الأنشطة التي تصدرها المصارف وهي من المسؤوليات الحيوية للبنوك المركزية، إضافةً إلى رصد التطورات في هذه البيانات وتحديد مواطن الخطر والأزمات المتوقعة بهدف التدخل لحماية هذه المصارف والنظام المالي بالشكل عام، وتعمل البنوك المركزية على تحليل هذه البيانات وتقييمها بعناية بهدف تحديد مواطن الخطر والتهديدات المحتملة التي قد تؤثر على استقرار المصارف والنظام المالي(4).

1- صادق راشد الشمري، إدارة العمليات المصرفية مدخل وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار اليازوري للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 2016، ص (128).

2- حسن احمد عبد الرحيم، اقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الأولى، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008، ص (74).

3- سندس حميد موسى، البنوك المركزية والتوازن الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، الاردن، 2020، ص (30).

4- عوض فاضل إسماعيل الدليمي، النقود والبنوك، جامعة بغداد، مطبعة دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، العراق، 1990، ص (290).

4- الرقابة والاشرف على الائتمان المصرفي

وهي من ابرز وظائف البنك المركزي في العصر الحديث ويتمثل هذا الدور ضمن السياسة النقدية للتأثير في النشاط الاقتصادي، إذ يقوم البنك المركزي بمنح وإلغاء التراخيص للمؤسسات المصرفية والإشراف عليها ويتم ذلك وفقاً للصلاحيات المخولة له بموجب القانون ويتولى البنك المركزي مهمة مراقبة حسابات وعمليات البنوك بهدف تجنب تعثرها وربما إفلاسها ويتم ذلك من خلال إجراء مراجعات دورية وزيارات غير معلنة لفحص سجلات البنوك ومتابعة أعماله (1).

وبناءً على القانون الخاص بالإشراف على القطاع المصرفي يمتلك البنك المركزي حصرياً السلطة لاتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتنظيم وترخيص نشاط المصارف والإشراف عليها بالإضافة إلى مسؤولية المراقبة والتفتيش على أنشطتها وفروعها، اذ تهدف هذه الإجراءات إلى ضمان التزام جميع المؤسسات المصرفية بأحكام القوانين المصرفية واللوائح المتعلقة بها، ويمتلك البنك حق طلب واستلام جميع المعلومات المتعلقة بنشاط المصارف وفروعها وعمالئها وهذا يشمل المعلومات التي تكون ذات صلة بأعمال المؤسسات المصرفية وبيانات عملائها ومعاملاتهم، وفي حال تجاوزت المؤسسات المصرفية أو فروعها اللوائح والمعايير والتوجيهات التنظيمية المعمول بها يحق للبنك المركزي تطبيق هذه اللوائح والتأكد من التزام المؤسسات المصرفية المرخصة وفروعها بها (2).

5- الرقابة على الصرف الأجنبي

يتجسد دور البنك المركزي كبنك للحكومة لأنه يتحمل مسؤولية كبيرة في تنظيم إدارة الاحتياطات الأجنبية للبلاد، وتشمل هذه الاحتياطات مجموعة من الأصول المالية والوسائل الأخرى التي تهدف إلى دعم الاقتصاد وضمان استقرار النظام المالي، وتتضمن هذه الأصول الودائع الجارية والثابتة وكذلك الاحتياط الجاري والثابت وودائع نقدية واستثمارية تُستخدم لتلبية الاحتياجات اليومية والطويلة الامد، اما السندات الحكومية فأن البنك المركزي يشتريها لدعم السيولة ولتحقيق استقرار السوق المالية اما بالنسبة للذهب فإنه يعد مخزوناً ذو قيمة واستدامة ويمكن استخدامه لتعزيز القوة الاقتصادية والنقدية للبلاد (3).

1- سيف سعيد السويدي، النقود والبنوك، الطبعة الثالثة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة قطر، قطر، 2002، ص (157).

2- قانون البنك المركزي العراقي، رقم 56 لسنة 2004، المادة (40).

3- صادق راشد الشمري، إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العلمية، دار الفرح للنشر، بغداد، 2008، ص (130).

ومن الضروري أن تحتفظ البنوك المركزية بكميات كافية من الاحتياطات النقدية الأجنبية لمعالجة أي نقص في ميزان المدفوعات أو تقلب في أسعار صرف عملتها المحلية من خلال (1):

1- زيادة الثقة بالعملة المحلية وتأتي كنتيجة لاستخدام الاحتياطات الدولية كضمان لإصدار العملة الورقية داخل البلد.

2- الاحتياطات تشكل قوة شرائية دولية للبلد الذي يمتلكها، وتعمل على تعزيز القيمة الخارجية للعملة الوطنية في حال ظهور عجز في ميزان المدفوعات وكما موضح بالشكل اهم وظائف البنك المركزي.

الشكل (1) وظائف البنك المركزي



المصدر- من اعداد الباحث بالاعتماد على

صادق راشد الشمري، عقود البيع والمعاملات المحرمة (الجزء الأول)، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2022، ص (128).

1- نعيم صباح جراح، البنك المركزي ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2013)، اطروحة دكتوراه (بحث غير منشور)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، 2014، ص (22).

المطلب الثاني: - خصائص وأهداف البنك المركزي

أولاً: - خصائص البنك المركزي

يتميز البنك المركزي بخصائص عديدة والتي تميزها عن المؤسسات المالية والمصرفية وتختلف هذه الخصائص بحسب النظام القانوني لكل دولة وتتمثل هذه الخصائص ومن ثم: -

1-البنك المركزي هو مؤسسات نقدية تتمتع بطابع عام اذ تكون الدولة هي المسؤولة عن إدارتها والإشراف عليها من خلال التشريعات التي تصدرها وتلك التشريعات هي التي تحدد أهدافه وواجباته وتعمل بالتعاون مع الحكومة في وضع السياسات النقدية وتتمثل مهمة تنفيذ هذه السياسات في التدخل والتوجيه والمراقبة (1).

2-البنك المركزي يحتل موقع الريادة والقمة في الجهاز المصرفي باعتبارهُ سلطة رقابية على المصارف وحيازته لصلاحية حصرية هي إصدار النقود القانونية، وإن قوته تكمن في قدرته على تنظيم ورقابة النظام المصرفي وضبط سياسة النقد التي يرغب في تنفيذها (2).

3- يعمل البنك المركزي على تحقيق الصالح العام للدولة وليس هدفه الربحية، فالدور الأساسي للبنك المركزي هو العمل على استقرار النظام المالي والنقدي وتعزيز الاقتصاد الوطني على الرغم من أن بعض البنوك المركزية قد تحقق أرباحاً من بعض الأنشطة الفرعية إلا أن هذا ليس الهدف الأساسي لوجودها (3).

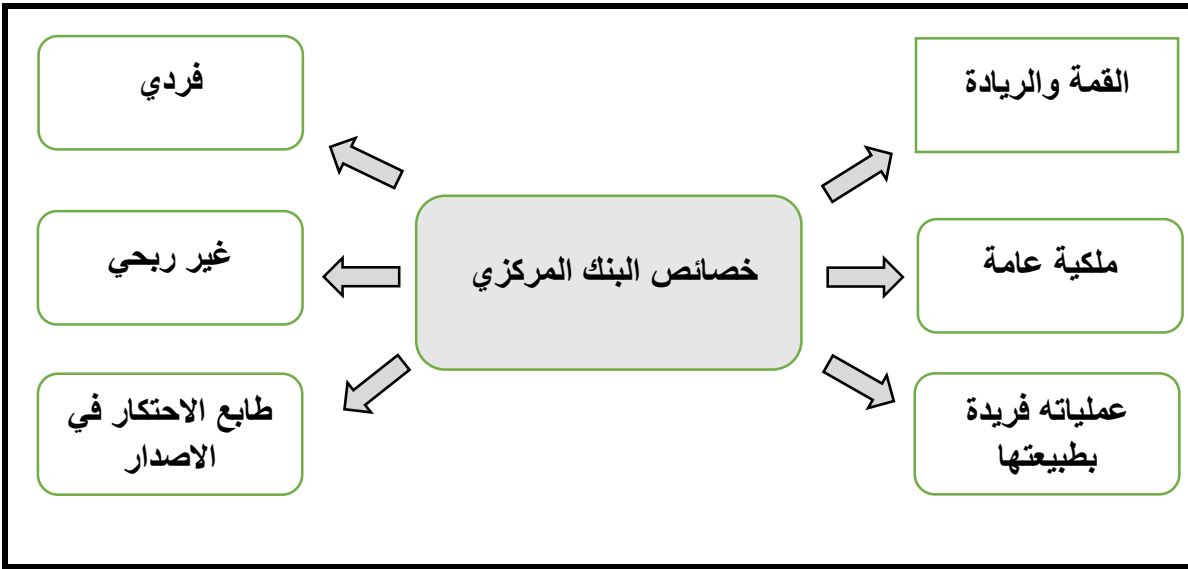
4- يُمثل البنك المركزي الجهة المختصة والحصرية في عملية طباعة النقود اذ يكون البنك المركزي هو الجهة الوحيدة المسؤولة عن إصدار النقود، لذ يتسنى للبنك المركزي أن يمتلك القدرة والاستطاعة لتحويل الأصول الحقيقية إلى نقدية وبالعكس (4).

5- هو مؤسسة وحيدة في نشاطاتها ولا تتعارض أعماله مع أعمال المصارف التجارية (5).

1-زكريا الدوري، يسرى السامرائي، مصدر سابق، ص(25).
2- رابح حدة، دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، اجتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2009، ص (117).
3- علي كنعان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، الطبعة الأولى، دار المنهل للطباعة والنشر، بيروت لبنان، 2012، ص (242).
4- منير إسماعيل أبو شاور أمجد عبد المهدي مساعدة، نقود وبنوك، الطبعة الاولى، مكتبة المجتمع العربي، للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص (167).
5- فاروق بن صالح الخطيب، النقود والسياسة النقدية الطبعة الأولى، مكتبة الشفري للنشر والتوزيع، جدة، 2015، ص (402).

نستنتج من خلال هذه الخصائص أن البنك المركزي هو المؤسسة النقدية الرئيسة التي تهيمن على النشاط الاقتصادي من خلال النقد الذي يعد من أهم المتغيرات في الاقتصاد، كذلك يؤدي دوراً كبيراً في توجيه سياسة الائتمان وايضاً يعد موجهاً حقيقياً للبنوك التجارية وهذا ينعكس بالشكل إيجابي على النشاط الاقتصادي عن طريق تحقيق الاستقرار النقدي والحفاظ على استقرار الأسعار والمحافظة على قيمة النقد وضمن استدامة النشاط الاقتصادي وكما موضح بالشكل أهم خصائص البنك المركزي.

الشكل (2) خصائص البنك المركزي



المصدر - من اعداد الباحث بالاعتماد على المصادر في الصفحة السابقة.

ثانياً: - أهداف البنك المركزي

ان إحدى الضرورات الأساسية لضمان نجاح البنك المركزي في أي نظام اقتصادي هو تحديد أهداف دقيقة وواضحة لان تلك الأهداف هي التي تمكن البنك المركزي من وضع سياسات نقدية تعزز من استقرار أسعار الصرف داخل البلاد وخارجها وتحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار على المدى القريب والبعيد وذلك باستخدام أدنى تكلفة ممكنة يتحملها المجتمع.

ومن الواضح أن الاعتبار الأساسي ينحصر في مصداقية السياسة النقدية المتبناة من قبل البنك المركزي اذ تأتي هذه المصداقية من درجة الاستقلالية العالية التي يتمتع بها البنك مما يُمكنه من وضع السياسات ذات الأهداف طويلة الأجل بناءً على معاييرها الخاصة ورؤيته المستقلة فمثلاً إذا اعتمد البنك المركزي سياسة مكافحة التضخم فإن هذه السياسة قد تؤدي في المدى القريب إلى زيادة الضغط على

أسعار الفائدة وزيادة معدل البطالة ومع ذلك ففي المدى المتوسط والبعيد سينتج عن هذه السياسات انخفاضاً مستمراً في معدل التضخم ومن هنا تصبح المقاربة الزمنية اللازمة لتقييم فاعلية السياسة النقدية أمراً بالغ الأهمية يأخذ في الاعتبار تقييم سياسة مكافحة التضخم من خلال النظر في الآثار الإيجابية طويلة الأمد فضلاً عن التكلفة الاقتصادية التي يتحملها المجتمع في المدى القريب (1).

1-استقرار الأسعار

بعد 2003 واجه العراق مشكلة التضخم الذي اضطرت به الأوضاع، وكان من الضروري توجيه الجهود للسيطرة على التضخم ولهذا السبب أصبحت معالجته أحد الأهداف الأساسية، وبسبب التداخل بين السياسة النقدية والمالية وتأثير السلطات المالية العامة لذا واجهت السياسة النقدية صعوبات كبيرة في تحقيق تناغم مطلق مع السياسة المالية لمعالجة التضخم، وأصبحت الأدوات النقدية خياراً واضحاً للسياسة النقدية إذ تمنح هذه الأدوات القدرة للتأثير على استقرار التضخم ومكافحته بطرق ذاتية ومستقلة عن السلطات المالية، وتتيح سلطة البنك المركزي التحكم في معدلات الفائدة وسعر الصرف، وبعد 2003 قامت السلطات النقدية بتطبيق إجراءات أساسيين للتصدي للتضخم أحدهما هو تعزيز سعر الصرف للدينار عراقي مقابل العملات الأجنبية، والآخر هو ضبط معدلات الفائدة للبنك المركزي وهذه الخطوات تشكل الركائز الأساسية لمعالجة تحديات التضخم (2).

2-الاستقرار المالي

أصبح الحفاظ على هذا الهدف أمراً متزايد الأهمية على مدى العقد الماضي، وعلى الرغم من وجود اتفاق وهو أن الاستقرار المالي لا يحدث بالشكل تلقائي، لأن الاستقرار المالي يعد شرطاً ضرورياً لكنه لا يعد كافياً لتحقيق أهداف البنك المركزي التقليدية المتعلقة بمعدلات التضخم والنواتج ومعدلات التوظيف، وعدم إدراجه بالشكل صريح يمكن أن يؤدي إلى تجاوزه أو إغفاله على الرغم من تعقيد مفهوم الاستقرار المالي إلا إن هناك سمتين تميزان عدم الاستقرار، الأولى تتعلق بتقلب المتغيرات الكلية مثل أسعار الفائدة وأسعار الصرف والتي تؤثر بصورة مباشرة على الاقتصاد الفعلي، أما الثانية فتتجلى بوجود مؤسسات وأسواق يهددها نقص السيولة إلى درجة قد تعرض الاستقرار الاقتصادي للخطر (3).

1- عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، الطبعة الأولى، دار الجامعة الإسكندرية، 2013، ص (404).

2- فلاح حسن ثوين، احمد كريم باجي، دراسة في اهداف البنوك المركزي مع إشارة خاصة الاهداف البنك المركزي العراقي للمدة 2012-2014، المجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، ال عدد106، 2016، ص (2).

3- فلاح حسن ثويني، احمد كريم باجي، مصدر سابق، ص (9).

3-النمو الاقتصادي

هو العملية التي يجري فيها زيادة الدخل الحقيقي وتتم هذه الزيادة بالشكل متراكم ومستمر على مدى سنوات تمتد لمدة ربع قرن ويتم تحقيق هذه الزيادة بمعدل يتجاوز معدل نمو السكان، وتتضمن هذه العملية توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث بالإضافة إلى المحافظة على الموارد غير المتجددة وعدم استنزافها (1).

إن التوجيه نحو تعزيز النمو الاقتصادي يتطلب من البنك المركزي إعادة النظر في استراتيجياته وأدواته، ويمكن التعبير عن هذه الأدوات من خلال الاحتياطات المصرفية الزائدة بهدف تحفيز المصارف لتوجيه نشاطها نحو السوق، وتأتي هذه الخطوة في سياق توجيه السياسة النقدية نحو توفير التمويل والائتمان اللازمين لتحقيق أهداف النمو الاقتصادي ومعالجة تداعيات الركود الاقتصادي في القطاع الخاص، ويبقى البنك المركزي ملتزماً بالتصدي للتضخم من خلال التحكم في سعر الصرف وسعر الفائدة ومع ذلك يتيح توجيه الاهتمام نحو تعزيز النمو الاقتصادي الفرص القوية لتحقيق الاستقرار المستدام ويتطلب هذا التحقيق تنسيقاً وثيقاً بين السياسات المالية والنقدية بهدف تحقيق التوازن المطلوب بين الاستقرار والنمو المرغوبين (2).

والهدف من تحقيق استقرار سعر الصرف وتخفيض معدل التضخم يكمن في خلق بيئة تعزز من معدلات النمو الاقتصادي، إذ إن البنك المركزي يستطيع إجراء تغييرات في حجم الاحتياطات الشاملة للبنوك التجارية ومن ثم تزايد قدرتها على إيداع الائتمان والتأثير في حجم الائتمان المقدم من البنوك، إذ تعمل السياسة النقدية في الحفاظ على سعر فائدة منخفض لتشجع زيادة الطلب على الائتمان والاستثمار ومن ثم تعزيز النمو الاقتصادي (3).

وخلاصة القول فإن الاستقرار النقدي والمالي للاقتصاد عند مستوى منخفض من التضخم يؤدي دوراً إيجابياً في دعم النمو الاقتصادي واستدامته إذ يعد تحقيق النمو الاقتصادي مع انخفاض معدلات التضخم هدفاً أساسياً لواضعي السياسات الاقتصادية الكلية.

1- محمود جاسم عباس، النمو الاقتصادي. المؤشرات الأساسية في الاقتصاد العراقي (1970-2008)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد 27، 2012، ص (65).

2- مظهر حمد صالح، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومتطلبات الاستقرار والنمو الاقتصادي، البنك المركزي العراقي، بغداد، 2008، ص (7-8).

3- سعدون حسين فرحان، ثابت خليل إبراهيم، الاستقرار النقدي وأثره في النمو الاقتصادي في عدد من الدول النامية (1990-2010)، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة كركوك، العدد 2، 2014، ص (145-147).

4-توفير فرص العمل

يعمل البنك من خلال دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة لخلق فرص عمل وهنالك توافق بين اراء الخبراء الاقتصاديين على أن زيادة مستوى التشغيل يعد هدفاً أساسياً يسعى أصحاب القرار إلى تحقيقه، وقد ازدادت أهميته بالشكل ملحوظ في العديد من الدول لا سيما بعد تفاقم أزمة الكساد الكبير في الثلاثينيات من القرن الماضي، إذ تتخذ السلطات النقدية إجراءات تهدف إلى تفادي حدوث البطالة والانحرافات المصاحبة التي يمكن أن تضر بمستويات الدخل والإنتاج، ويركز الاهتمام على تحقيق مستوى معين من التشغيل الكامل والذي ينطوي عادة على وجود معدل بطالة معين فوق الصفر ويعرف هذا المعدل باسم معدل البطالة الطبيعي وعادة ما تتراوح نسبته بين (4-6%) (1).

المطلب الثالث: - التوجهات والآراء حول استقلالية البنك المركزي

إن أول بنك مركزي يُمنح الاستقلال القانوني هو البنك المركزي الألماني في عام 1957، والسبب الرئيس لمنح الاستقلالية للبنوك هو عزلها عن الضغوط السياسية، إذ تدعمها المنظمات الدولية مثل بنك التسويات الدولية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي (2).

لقد أصبحت قضية استقلالية البنوك المركزية موضوعاً بارزاً خلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، ويأتي هذا في إطار الحاجة الملحة لإجراء إصلاحات اقتصادية شاملة والتي ترافقها تغييرات هيكلية تمت من قبل الحكومات والبنوك المركزية بهدف تعزيز النمو وضمان الاستقرار المالي (3).

تعد الاستقلالية أحد الركائز الأساسية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي لتقليل التقلبات المالية والاقتصادية التي يمكن أن تؤثر سلباً على الاقتصاد والمجتمع في المدى البعيد، لذلك يجب على الدول والمؤسسات الاقتصادية العمل على تعزيز استقلالية البنوك المركزية وضمان تطبيق السياسات النقدية بالشكل مستقل ومتوازن، وان الجدل حول دور استقلالية البنك

1- نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، السياسة الاقتصادية الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار اليازوري، عمان، 2015، ص (16).

2- Ran joy Ray Chaudhuri، Central Bank Independence and Regulations and Monetary Policy، Muhlenberg College Allentown, PA, USA, 2018, p (9).

3- محمد صالح القرشي، اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية، الطبعة الأولى، أثير للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2009، ص (175).

المركزي هو موضوع طويل الأمد ومتجدد فقد تم طرح هذا التساؤل منذ مدة طويلة حول مدى قدرة البنك المركزي على الاستقلال من التدخلات الحكومية، ويعود جذور هذا النقاش إلى ما قبل ظهور نظم البنوك المركزية نفسها إذ أثارت قضية استقلال البنك المركزي جدلاً مستمراً انطلق منذ بدايات القرن الثامن عشر، ويستعرض الاقتصادي البارز ديفيد ريكاردو في عام 1824 الدور المحتمل لبنك وطني في بريطانيا إذ أشار إلى عدم الثقة في قدرة الحكومة في السيطرة على إصدار الأموال الورقية بالشكل مستقل، وأكد أن منح الحكومة هذه السلطة قد يؤدي بسهولة إلى الانتهاك وأشار إلى خطر تحكّم الحكومة في إدارة النقود الورقية مما يتسبب في تهديد كبير للاقتصاد (1).

وحسب رأي الاقتصادي ساملسون فإن استقلالية البنك هي عدم تبعيته للسلطات في البلد، ووفقاً لهذا الرأي فالأفضل أن يتمتع البنك بالاستقلالية في اتخاذ قراراته وتنفيذ سياسته النقدية ويعمل وفقاً لما يراه مناسباً بغض النظر عن أي تدخل من السلطات الثلاث (التشريعية، القضائية، التنفيذية)، ويكون هدفه هو تحقيق المصلحة الاقتصادية الوطنية للدولة من خلال تنفيذ سياسات تتناسب مع الوضع الاقتصادي والتحديات التي تواجه الاقتصاد، وعادة ما يكون مسؤولاً بشكل مباشر أمام السلطة التشريعية وكذلك عليه ان يقدم تقارير وشروح عن سياسته النقدية للسلطة التشريعية والاستجابة لأي استفسارات تتعلق بعمله (2).

وفي عام 1931 أشار الاقتصادي جون مينارد كينز في كلمته أمام اللجنة الملكية في البنك المركزي الهندي، إلى أن البنك المثالي يجمع بين المسؤولية الرئيسية للحكومة ودرجة متقدمة من الاستقلالية لسلطات البنك، ويرتبط مفهوم استقلالية البنك المركزي أساساً بالعلاقة بين هذه البنوك وحكوماتها متخذاً في الاعتبار التطورات الاقتصادية والسياسية على مر العصور حتى يومنا هذا (3).

وتعد قضية الاستقلالية في السياسات الاقتصادية موضوعاً محورياً يشهد على تعدد الآراء والجدل لمختلف البلدان، وهذا الجدل يرتبط بمسألة مدى استقلالية البنوك المركزية عن التدخلات الحكومية ويهدف هذا النوع من الاستقلالية إلى تحقيق الفصل التام بين السياسة النقدية والتدخلات السياسية، وهذا

1- حيدر حسين طعمة، البنك المركزي العراقي ارهاصات الهيمنة وقضم الاستقلالية، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، جامعة بابل، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلد 2014، ال عدد 10، العراق، 2014، ص (118-153).

2-بول ساملسون، وليام نورد هاوس، الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، الطبعة 15، الدار الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص (558).

3- منصور زين، مصدر سابق، ص (421).

يتعارض بالشكل أساسي مع مفهوم التبعية إذ تطرح هذه المسألة تساؤلات كبيرة حول طبيعة الاستقلالية والتبعية المطلوبة، وبالرغم من اتجاه بعض المؤيدين نحو منح البنك المركزي استقلالية مطلقة كونه يعد جهة رئيسة في النظام النقدي والمالي وأن يتمتع بالقدرة على ممارسة مهامه بالشكل فعال بدون تدخلات سياسية، وتبقى هناك آراء معارضة يؤكدون على دور الحكومة كممثلة للشعب وأهمية وجود التوازن بين أهداف الحكومة وأهداف البنك المركزي خاصة فيما يتعلق بتحقيق الاستقرار في الأسعار⁽¹⁾

وتواجه الدراسات المتعلقة بالاستقلالية تحدياً كبيراً خاصة عند محاولة قياس درجتها ويعود سبب هذه الصعوبة إلى طبيعة الاستقلالية نفسها إذ لا يمكن قياسها بالشكل دقيق من خلال مقاييس كمية نظراً للعوامل المتداخلة والقابلة للتفسير بمختلف الأوجه والتي قد تخضع لتقديرات قيمية ونسبية وعلى الرغم من هذا التحدي فإن معظم الدراسات تحتوي على مجموعة من المعايير المحددة لاستقلالية البنوك منها⁽²⁾.

1- تعتمد درجة سلطة وحرية البنك المركزي عند تنفيذ السياسة النقدية على مدى حدود إمكانيات تدخل الحكومة في البنك .

2- يختلف مدى التزام البنك المركزي في التعامل مع نمو العجز في الإنفاق الحكومي وشراء أدوات الدين الحكومية سواء بالشكل مباشر أو بمنح تسهيلات ائتمانية حسب السياسات والظروف المالية والاقتصادية في كل بلد.

3- تعتمد درجة سلطة الحكومة على النظام الدستوري والقانوني في تعيين وإقالة محافظي البنك المركزي وأعضاء مجالس إدارته حسب مدة ولايتهم ويمكن أن يتفاوت هذا التدخل من بلد لآخر وفقاً للأنظمة المعمول بها.

4- ان يخضع البنك المركزي للمساءلة وأن يخضع لآليات فعالة للرقابة .

1- فلاح حسن ثويني، استقلالية البنك المركزي العراقي والسياسة الاقتصادية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، المجلد 7، العدد 21، 2009، ص (1).

2- زينب عوض الله، أسامة محمد القولي، أساسيات الاقتصاد النقدي المصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003، ص (138-139).

المبحث الثاني: - المبادرات الإنمائية ودورها في تعزيز التنمية الاقتصادية

المطلب الأول: - مفهوم وأهداف ومؤشرات وأبعاد واهتمامات التنمية الاقتصادية

أولاً: - مفهوم التنمية الاقتصادية

بدأ مفهوم التنمية الاقتصادية في ثلاثينيات القرن العشرين عندما بدأ الاقتصاديون يدركون أن معظم البشرية لا تعيش في بلدان رأسمالية متقدمة، ففي أواخر الثمانينيات من القرن الماضي كانت نظرية النمو الكلاسيكية الجديدة للاقتصادي روبرت سولو والتي أكدت على دور رأس المال البشري في عملية النمو، وان إحياء الاهتمام بنظرية النمو أعادت أدبيات النمو في التسعينيات وأوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين للتركيز على مفهوم إنتاجية العمل الإجمالي والتكنولوجيا المتجسدة أو المحددة داخلياً واتجاه العلاقة السببية بين رأس المال البشري والنمو ودور المؤسسات، وتشير الأدبيات الى أن مفهوم التنمية الاقتصادية غالباً ما يتم الخلط بينه وبين النمو الاقتصادي ومن الصعب التمييز بين نظريات التنمية ونظريات النمو، إذ إن النمو الاقتصادي هو الارتفاع في الدخل أو الإنتاج الوطني أو نصيب الفرد ويقاس عادةً بالنتائج المحلي الإجمالي أو الناتج القومي الإجمالي، وإن الزيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تعني أكثر من مجرد النمو الاقتصادي لذلك فإن مفهوم التنمية الاقتصادية يتطلب الوضوح حول معنى النمو الاقتصادي، لذا تعرف التنمية الاقتصادية بأنها الحد من الفقر وعدم المساواة والبطالة أو القضاء عليها في سياق الاقتصاد المتنامي، وكما في عام 1991 عندما أكد البنك الدولي في تقريره عن التنمية أذ إن التحدي الذي يواجه التنمية يتمثل في تحسين نوعية الحياة وهذا يعني دخل أعلى وتعليم أفضل ومعايير أعلى للصحة والتغذية وتقليل الفقر والتوجه نحو بيئة أنظف ومزيد من تكافؤ الفرص وحرية فردية وحياة ثقافية أكثر ثراء (1).

كما عرفت بأنها (مجموعة من الخطوات والإجراءات التي تتخذها الدولة وصناع القرار والسياسات بهدف تعزيز المستوى الاقتصادي داخل البلاد، وتسعى إلى تحسين جودة المعيشة والصحة والتعليم ومن ثم تحسين حياة المواطنين) وتعتمد هذه الجهود على الاستثمار في

1- Addis Ababa Othow Akongdit، Impact of Political Stability On Economic Development: Case Of South Sudan، Printed in the United States of America، 2019، p (19).

الإمكانيات والقدرات العلمية والمعرفية المتنوعة، وتهدف أيضاً إلى الاستفادة المثلى من التكنولوجيا والأجهزة الإلكترونية المتطورة من خلال توجيه الاستثمار نحو البحث والتطوير ودعم الصناعات الحديثة وتحسين بيئة الأعمال (1).

اما الخبير الاقتصادي في الأمم المتحدة جيرالد مايبير عرفها (انها عملية تتسم بزيادة الدخل القومي الفعلي أي كمية السلع والخدمات المتاحة للسكان خلال مدة زمنية معينة) (2).

وهناك تعريف أكثر شمولاً للتنمية الاقتصادية (أي انها ليست مقتصرة على الجوانب الاقتصادية فقط بل تشمل أيضاً دراسة السلوك الاجتماعي والقيم السائدة والأوضاع السياسية الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى ذلك تعد تنمية الفرد عاملاً أساسياً في هذه العملية وهو العنصر الحقيقي للتنمية الاقتصادية، إذ لا تقتصر التنمية على التقدم المادي فقط بل يجب التركيز أيضاً على الجوانب الاجتماعية وتحسين مستوى الأفراد، وهذا هو الهدف الرئيسي للتنمية الاقتصادية) (3).

ونستنتج مما سبق ان التنمية الاقتصادية هي عملية شاملة تهدف إلى تعزيز النمو والتقدم في الاقتصاد الوطني للدولة، وتشمل تحسين مختلف الجوانب الاقتصادية مثل زيادة مستوى الإنتاج والإنتاجية وتحسين التوزيع العادل للثروة وتطوير البنية التحتية والمؤسسات الاقتصادية وتعزيز الاستثمار وتطوير السوق وتحسين مستوى المعيشة وتوفير فرص العمل، والهدف الأساسي لها هو رفع مستوى الرخاء الاقتصادي وتحسين حياة للمواطنين في الدولة.

ثانياً: أهداف التنمية الاقتصادية

تهدف الدول النامية في خططها الإنمائية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف على النحو التالي (4):

1-زيادة الدخل الوطني

الدول النامية تعطي الأولوية القصوى لزيادة الدخل الوطني الحقيقي اذ يعد ذلك أحد أهم الأهداف على الإطلاق، ويتجلى هذا الهدف نتيجة التحديات التي تواجهها هذه الدول مثل الفقر وتدهور مستوى المعيشة للمواطنين وزيادة الدخل يعد وسيلة فعالة للتغلب على هذه التحديات إذا تم تحقيق هذه الزيادة من

1- فؤاد شبل، التنمية الاقتصادية أصولها وقواعدها، الطبعة الأولى، وكالة الصحافة العربية (ناشرون)، الجيزة، مصر، 2021، ص (6).

2- تشارلز كندل برجر، أسس ومفاهيم وتخطيط التنمية الاقتصادية، ترجمة وتحرير ايمن عبد العظيم، وكالة الصحافة العربية (ناشرون)، الجيزة، مصر، 2021، ص (10).

3- آرثر لويس، نظرية التنمية الاقتصادية، تقديم ومراجعة سعاد درويش، وكالة الصحافة العربية (ناشرون)، الجيزة، مصر، 2021، ص (9).

4- عبد اللطيف مصطفى، عبد الرحمن بن ساتية، دراسات في التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2014، ص (25).

خلال إجراء تغييرات هيكلية في البنية الاقتصادية، إذ إن زيادة الدخل الوطني الحقيقي تخضع لتأثيرات متعددة لأنها تعتمد على عوامل متنوعة منها معدل النمو السكاني والإمكانيات المادية والتقنية المتاحة للدول، ومع معدل النمو السكاني العالي تتزايد الضغوط على الدولة لزيادة الدخل الوطني الحقيقي لتلبية احتياجات السكان، ومع ذلك يتعلق تحقيق هذه الزيادة أيضاً بمدى توافر الموارد المادية والتكنولوجية والبنى التحتية للدولة.

2-رفع المستوى المعيشي

تحقيق مستوى مرتفع للمعيشة يعد من الأهداف الرئيسة التي تسعى إليها التنمية الاقتصادية خاصة في الدول النامية، فمن الصعب تحقيق الحياة الكريمة التي تشمل الحاجات الأساسية مثل الطعام والمأوى والرعاية الصحية والثقافة ما لم يتم رفع مستوى المعيشة للأفراد بالشكل كافٍ، وتحقيق هذا يكون ممكناً من خلال زيادة الدخل الوطني بصورة تفوق نسبة زيادة السكان مما يؤدي إلى تحقيق زيادة في متوسط دخل الفرد (1).

3-تقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروات

إن أبعاد التنمية الاقتصادية تؤدي دوراً حاسماً في تفسير التحولات الاقتصادية للدول النامية، وعلى الرغم من انخفاض الدخل القومي ومتوسط نصيب للفرد إلا أن هناك فجوات كبيرة في توزيع الدخل والثروات وان قليل من الأفراد يمتلكون نسبة كبيرة من الثروة ونصيب عالي من الدخل القومي، في حين يمتلك غالبية أفراد المجتمع نسبة ضئيلة من الثروة ويحصلون على نصيب متواضع من الدخل القومي، وان لهذا التفاوت تأثيرات سلبية مثل عدم تحقيق العدالة الاجتماعية كذلك الضياع الاقتصادي إذ ينفق الأغنياء أموالهم على السلع الفاخرة مما يؤدي إلى توجيه الموارد الاقتصادية نحو هذه القطاعات، وهذا يعني أن البنية الاقتصادية قادرة على تلبية الطلب المتزايد من هذه الطبقة الثرية (2).

4-بناء الأساس المالي المتقدم

بعد التحقق من مفهوم التنمية الاقتصادية تبين لنا أنها لا تقتصر على زيادة الدخل القومي ومتوسط دخل الفرد بحد ذاتها بل يشترط الاقتصاديون أن ترتبط تلك الزيادات بتوسيع في القطاعات المهمة من الناحية الاقتصادية والتقنية، وهناك دول كبيرة تشهد زيادات كبيرة في الدخل القومي ومتوسط دخل الفرد ولكن لا يمكن عدّها تحقق التنمية الاقتصادية لأنها تتطلب

1- عبد اللطيف مصطفى، عبد الرحمن بن سائية، مصدر سابق، ص26.

2- احمد جابر بدران، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة 6 أكتوبر، القاهرة، مصر، 2014، ص (19).

بناء الأساس المادي للتقدم وهو يتمثل في إنشاء قاعدة واسعة للهيكل الإنتاجي، وهذا الأمر لا يتحقق إلا من خلال بناء الصناعات الثقيلة التي تلبي احتياجات الاقتصاد الوطني لإعادة الإنتاج وليس هذا فقط بل يجب أن يكون بناء القاعدة الواسعة للهيكل الإنتاجي هو بداية الرحلة نحو التنمية، بعد ذلك يقرر الاقتصاد الوطني اختيار استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بناءً على ظروفه واحتياجاته الخاصة (1).

ثالثاً: مؤشرات التنمية الاقتصادية

تعد المؤشرات مجموعة من التقارير التي تقدمها الحكومة لتوجيه سياسات الدولة، وتشمل مجموعة متنوعة من البيانات والإحصاءات الاقتصادية التي تؤدي دوراً بارزاً في تقييم أداء جميع القطاعات وفهم مدى تقدم أو تراجع الدولة اقتصادياً وتقدم هذه التقارير بانتظام ومن هذه المؤشرات (2).

1- مؤشرات الإنتاج والتصنيع

هذا المؤشر يستخدم لقياس معدلات الإنتاج الموجودة في أي دولة، بهدف تقييم مدى التقدم الاقتصادي في تلك الدولة ويشار إلى جميع السلع والخدمات الموجودة في هذه الدولة من خلال الناتج المحلي الإجمالي.

2- مؤشر قطاع الإسكان والبناء

إن تلقى هذا المؤشر اهتماماً كبيراً فإنه سينعكس ذلك إيجابياً على جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في أي دولة، بالإضافة إلى ذلك يعد هذا المؤشر واحداً من أهم الأدوات المستخدمة لقياس تأثير النمو السكاني على النمو الاقتصادي للبلد.

3- مؤشر ميزان المدفوعات

يستخدم هذا النوع من الوثائق لتقديم تقرير يتعلق بالعرض والطلب على منتجات خاصة بالدولة، ويعمل هذا النوع على مراقبة وتتبع عمليات البيع والشراء بالإضافة إلى تجميع المعلومات المتعلقة بالسلع والخدمات التي تُقدمها الدولة.

4- مؤشر الاستهلاك الخاص بالأسعار والأجور

يستخدم هذا المؤشر لتحديد مستوى التضخم في الاقتصاد، إذ يتم ذلك عن طريق قياس التغيرات في الأجور وإجمالي الإنفاق الاستهلاكي ويساعد أيضاً في تقدير معدل التضخم.

1- احمد جابر بدران، مصدر سابق، ص (19).

2- أمجد فايد، مؤشرات التنمية الاقتصادية وكيفية قياسها متاح على الرابط، <https://economiccorner.com>، 2020/12/31.

5- مؤشرات خاصة بالتوظيف وسوق العمل ومعدلات البطالة

تعد هذه المؤشرات من أبرز المقاييس المستخدمة لان هذا المؤشر يسهم في فهم وتحليل الوضع الاقتصادي الشامل للمجتمع اي بمعدلات البطالة الموجودة في الدولة إلى جانب قضايا التوظيف وأجور العمال ويركز على القطاع الصناعي وأداء صناعة البلد.

6- مؤشرات التقارير التي تخص السياسة النقدية ومعدلات الفائدة

تختص هذه التقارير لبيان أحوال البنك المركزي ويتم ذلك من خلال مراقبة جميع الاجتماعات التي تعقدها اللجان السياسية، وتعد هذه التقارير واحدة من أكثر التقارير تأثيراً في السوق إذ تتعامل مع مفهومي العرض والطلب على المنتجات الخاصة بالبنك المركزي، إلى جانب مراقبة عمليات البيع والشراء وتجميع المعلومات حول السلع والخدمات التي تقدمها الدولة (1).

رابعاً: أبعاد التنمية الاقتصادية

التنمية تمثل مفهوماً شاملاً يشير إلى عمليات التحسين والتطوير في الأنظمة الاقتصادية بهدف تحقيق تقدم وازدهار دائم اذ تتكامل هذه العمليات في إطار يشمل مجموعة واسعة من الابعاد (2).

1- البعد المادي

يستند إلى الفكرة الأساسية التي تشير إلى أن التنمية تمثل التناقض الواضح للتخلف، ومن ثم يمكن تحقيق التنمية من خلال التخلص من سمات التخلف واكتساب الصفات التي تميز البلدان المتقدمة، والمفهوم المادي للتنمية الاقتصادية يبدأ عندما نبدأ في تراكم رأس المال الاقتصادي وهذا الأمر يسمح بتحسين التقسيم الاجتماعي للعمل، مما يتيح التحول من الإنتاج اليدوي إلى الإنتاج الآلي ليسهم أيضاً في تحقيق السيادة في الإنتاج الصناعي وتشكيل السوق الداخلية وهذا ما يعرف عادة بجوهر التنمية، ولتحقيق التنمية في البلدان النامية فإن هذا يتطلب العديد من الخطوات مثل تحقيق التراكم الرأسمالي وتطوير التقسيم الاجتماعي للعمل وسيادة الإنتاج السلعي .

2- البعد الاجتماعي

إن الجانب الاقتصادي للتنمية مرتبط بالشكل وثيق بالأبعاد الاجتماعية والثقافية والسياسية للمجتمع، وقد أدى توسيع مفهوم التنمية إلى امرين الأول هو المرادفة بين التنمية ومفهوم التحديث، اذ ينظر إلى التحديث على أنه عملية تحول نحو أنماط جديدة من الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وبناء

1- أمجد فايد، مصدر سابق.

2- مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، الطبعة الأولى، دائر وائل للنشر، عمان، 2007، ص (131-134).

على هذا يظهر العديد من المؤشرات المادية وغير المادية وتشمل التقدم في التكنولوجيا وزيادة الإنتاج المادي وتحسين معدلات الإنتاج وسرعة الانتقال الجغرافي وزيادة السكان وتقديم الخدمات الاجتماعية والإنتاجية وإعادة تأهيل المهارات الفردية وتعديل الأنظمة الاجتماعية والقيمية بهدف التكيف مع احتياجات المجتمع الجديد، أما الثاني هو تحقيق التنمية من خلال الانتشار، إذ تنتقل ابعاد التغير من البلدان المتقدمة إلى البلدان الأخرى من خلال نقل التكنولوجيا ورأس المال والمهارات والقيم والتغيرات في الأنظمة القائمة، أما بالنسبة للجوانب الاجتماعية لعملية التنمية فتشمل تغيرات في الهياكل الاجتماعية بسبب تغير توجهات السكان وتطوير المؤسسات الوطنية والجهود الحثيثة للتقليل من الفوارق في الدخل والحد من الفقر، وأصبح هدف عملية التنمية هو تلبية الاحتياجات الأساسية للإنسان ونتيجة لهذا التغير تحولت فلسفة التنمية من تركيزها على النمو الاقتصادي إلى التركيز على فهم احتياجات الإنسان، ومن ثم أصبحت التنمية تعبر عن تطور الإنسان ورفاهيته الشاملة.

3- البعد الاقتصادي

ويخص تلبية الحاجات المادية للإنسان عن طريق الإنتاج والاستهلاك، ويرى بعض الاقتصاديين أن التنمية الاقتصادية تتطلب نمواً اقتصادياً سريعاً للقضاء على الفقر وتوليد الموارد اللازمة للتنمية وتقوم هذه التنمية على الفكرة القائلة بأن استخدام الموارد اليوم ينبغي ألا يقل عن الدخل الحقيقي في المستقبل، وهو يعني أن النظم الاقتصادية ينبغي أن تدار بحيث نعيش على أرباح مواردنا، ونحتفظ بقاعدة الأصول المادية وتعمل على تجسيدها، وي طرح هذا البعد مسألة اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية، مما يعني استخدام أفضل للتكنولوجيا والمعارف والقيم التي تضع في الأولوية الديمومة الكبرى، باعتبار الاقتصاد هو محرك التنمية إلا أنه لا يمكن بناء هذه التنمية دون موارد طبيعية وبشرية ولهذا جاء التصور بإدخال التكاليف البيئية والاجتماعية في الحسابات الاقتصادية، أي أن التنمية الاقتصادية أصبحت تأخذ في الاعتبار المتغيرات البيئية مثل نظام الإدارة البيئية والتقييم النقدي الأضرار البيئية والمتغيرات الاجتماعية الحق في السكن⁽¹⁾.

4- البعد الدولي

ان فكرة التنمية والتعاون الدولي أصبحت ضرورة ملحة في المجتمع الدولي، مما أدى إلى تبني التعاون على المستوى الدولي وظهور الهيئات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبناءً على هذا التوجه أطلقت الأمم المتحدة عقد التنمية الأول في عام 1961، وكان هدفه تحقيق معدل نمو

1- مصطفى يوسف كافي، التنمية المستدامة، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص (76).

اقتصادي يبلغ (67%) وفي سياق مماثل شهد عقد الستينيات ظهور منظمة اللكات المعروفة بالاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة الجمركية وظهور منظمة الأونكتاد أو مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وتهدف هذه المنظمات إلى تحقيق علاقات دولية أكثر تكافؤاً ثم جاء عقد التنمية الثاني للمدة بين 1970 و1980 إذ استهدف معدل نمو سنوي يبلغ (6%) ومع كل هذا الجهد لم تتمكن هذه الهيئات من تحقيق أهدافها الأساسية من وجهة نظر البلدان النامية، ومن هنا يلاحظ الزيادة المتنامية في الفوارق في الدخل بين البلدان الغنية والفقيرة على مر الزمن.

5- البعد الحضاري

أن مفهوم التنمية يتجاوز النطاق الاقتصادي ويمتد ليشمل جميع جوانب الحياة مما يؤدي إلى نشوء حضارة جديدة، ويعد بعض الافراد التنمية مشروعاَ لنهضة حضارية فالتنمية ليست عملية اقتصادية وتكنولوجية بل هي عملية بناء حضاري تقوي فيها المجتمعات شخصيتها وهويتها الإنسانية (1).

خامساً: أهمية التنمية الاقتصادية

إن أهمية التنمية الاقتصادية تشكل نقطة محورية في أجندة الدول والمجتمعات كافة إذ تتجلى هذه الاهتمامات في سعيها نحو تحسين جودة حياة المواطنين وتعزيز استدامة النمو الاقتصادي وتعكس هذه الاهتمامات العديد من الأبعاد التي تمثل أساساً للتطور والازدهار الاقتصادي وتشمل (2).

- 1- تعد التنمية الاقتصادية بالنسبة لمعظم الاقتصاديين مسألة تتعلق بمزيد من النمو الاقتصادي.
- 2- يرى العديد من قادة الأعمال أن التنمية الاقتصادية تنطوي ببساطة على التطبيق الحكيم للسياسة العامة التي من شأنها أن تزيد من القدرة التنافسية لأي بلد.
- 3- بالنسبة للذين يعتقدون أن الحكومة يجب أن توجه الاقتصاد بالشكل أكثر كفاءة، فإن التنمية الاقتصادية هي عبارة رمزية للسياسة الصناعية.
- 4- بالنسبة لعلماء البيئة يجب أن تكون التنمية الاقتصادية تنمية مستدامة تعمل على التوفيق بين النظم الطبيعية والاجتماعية.
- 5- بالنسبة للقادة العماليين فهي وسيلة لزيادة الأجور والمزايا والتعليمية وتدريب العمال.

1- مدحت القرشي، مصدر سابق، ص (134).

2- Addis Ababa Othow Akongdit, Previous source, 2019, p (21).

6- بالنسبة للقادة والمهنيين في المجتمع المحلي تعد التنمية الاقتصادية وسيلة لتعزيز الاقتصادات داخل المدن والارياف من أجل الحد من الفقر وعدم المساواة.

7- بالنسبة للموظفين العموميين على مستوى الولايات والمستوى المحلي تجسد التنمية الاقتصادية نطاق برامج خلق فرص العمل.

المطلب الثاني: - مفهوم وأهمية ومصادر تمويل التنمية الاقتصادية

اولاً: مفهوم تمويل التنمية الاقتصادية

هو نوع من الخدمات المصرفية المقدمة للأفراد الذين يكونون عاطلين عن العمل أو للمقترضين الذين يتمتعون بدخل منخفض أو للفئات التي لا تمتلك وسائل للوصول إلى الأموال والخدمات المالية (1). كذلك يعرف انه البحث عن مصادر تمويل مالي خارجي ويعد أمراً ضرورياً لتمويل الأنشطة الاستثمارية أو التي تتطلب استثمارات مالية إضافية ويمكن تصنيف هذه العملية إلى نوعين أساسيين من التمويل، وهما التمويل الحقيقي والتمويل النقدي (2).

كذلك هي سلسلة عمليات تمكن المؤسسة من تلبية احتياجاتها المالية، سواء كان ذلك من خلال الحصول على تخصيص أولي من الأموال كذلك زيادة القروض المتوفرة في السوق العامة أو من خلال التفاوض مع المؤسسات المالية للحصول على تمويل، بالإضافة إلى استكمال المداخل عبر تلقي المساهمات المالية من الدولة أو الخزينة العامة من خلال إصدار سندات باهظة (3).

ونستنتج مما سبق ان تمويل التنمية الاقتصادية يشير إلى العملية التي تتيح للحكومات والهيئات الخاصة والمؤسسات الدولية توفير الأموال والموارد المالية لتنفيذ مشاريع وبرامج، تهدف إلى تحسين البنية التحتية الاقتصادية وتعزيز التنمية الاقتصادية في مناطق محددة أو على مستوى وطني.

1- Nexhbi Veseli, other, Financing of Small and Medium Enterprises Case of Macedonia, The Eurasia Proceedings of Educational Social Sciences (EPESS), Volume 5, 2016, p (371-377).

2- صباح حسن العكلي، دور القروض الموجهة في تمويل التنمية الاقتصادية (المصارف التجارية في العراق حالة دراسية 2005-2018)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، المجلد 2021، العدد 65، 2021، ص (313).

3- قتيبة عبد الرحمن العاني، التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية والتجارية - دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص (58).

ثانياً: أهمية تمويل التنمية الاقتصادية

ان موضوع تمويل التنمية الاقتصادية يجذب اهتماماً متزايداً من قبل العديد من الاقتصاديين والباحثين في الوقت الحاضر، إذ إنه يعد العامل الأساسي في عملية التنمية الاقتصادية وواحداً من المشكلات الرئيسية التي تواجهها الدول النامية، ويعزى هذا الاهتمام إلى انخفاض المدخرات الوطنية وهذا الانخفاض يرجع جزئياً إلى نقص الآليات المتاحة التي يمكن من خلالها تعبئة القوة الشرائية من داخل الدولة لتعزيز النمو الاقتصادي ورفاهية مواطنيها لضمان سير العملية التنموية، ومن بين الإجراءات التي يتم اتخاذها لتعزيز النمو الاقتصادي وتحسين أوضاع الفقراء هو الانفاق من جانب الحكومات والمستثمرين والهيئات الخيرية للصالح العام، وعلى الرغم من تطور مفهوم التنمية الاقتصادية إلا أن التمويل ما زال يؤدي دوراً حيوياً في تحقيق برامج التنمية، وإن تطوير التمويل المحلي يتعلق بكيفية تعبئة القوة الشرائية من داخل البلد وتوجيهها نحو تعزيز النمو الاقتصادي، ويمكن تصنيف هذه القوة الشرائية في ثلاث مجموعات رئيسية القطاع العائلي، والقطاع الخاص، والقطاع الحكومي، وتحصل الدول على مواردها المالية من مصدرين رئيسيين هما المدخرات المحلية والمدخرات الأجنبية، إذا تم تعزيز قدرة الدول على تعبئة المدخرات المحلية واستثمارها بالشكل فعال لتحقيق التنمية المستدامة وينعكس ذلك على تحقيق تقدم اقتصادي واجتماعي يعود بالنفع على جميع شرائح المجتمع (1).

ثالثاً: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية

1-مصادر التمويل الداخلية

يعد التمويل المحلي أمراً ضرورياً وأساسياً لتحقيق التنمية المحلية، ويتطلب هذا الأمر تجميع أكبر كم من الموارد المالية المحلية وتوفيرها من مصادر متنوعة، ويهدف ذلك إلى تمويل المشروعات المحلية لضمان تحقيق معدلات مرتفعة للتنمية، وتقسّم وسائل تمويل التنمية إلى قسمين هما:

أ: التمويل المحلي الحكومي

(1) - الإيرادات الضريبية

تعد الضرائب أمراً حاسماً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لأنها تشكل الجزء الرئيسي من الإيرادات للعديد من الوحدات الحكومية خاصة في الدول النفطية كونها تأتي بعد إيرادات النفط، وتؤثر الضرائب بشكل كبير على المعطيات الاقتصادية ومستوى المعيشة وأصبحت الضريبة في الدول المتقدمة

1-مناضل عباس الجواري وآخرون، دور الإيرادات غير النفطية في بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية للمدة (2004-2020)، مجلة وراث العلمية، المجلد 5، العدد 14، 2022، ص (312).

مصدراً أساسياً للتمويل، وتعد أداة فعالة لتشجيع بعض الأنشطة كما تستخدم كوسيلة للتأثير في دخول الطبقات الاجتماعية وتعزيز عجلة التنمية الاقتصادية في الدول النامية، إذ تركز البحث بالشكل فعال عن هذه المصادر وتعبئتها ثم توجيهها نحو تمويل المشروعات التنموية مع التركيز على تقليل الاستهلاك الزائد الذي ينشأ نتيجة زيادة الدخل المترتبة عن التوسع في النشاط الاقتصادي، إذ إن ارتفاع الدخل الناتج عن النمو الاقتصادي يتسبب في زيادة مرونة الفرد تجاه فرض الضرائب ويمكن تحقيق ذلك من خلال تصميم سياسة ضريبية متطورة تأخذ في اعتبارها المرونة ولتسهم في زيادة الإيرادات الحكومية، بالإضافة إلى ذلك ينبغي جعل الهيكل الضريبي مرناً للتكيف مع التغيرات الاقتصادية لمواكبة ظهور مصادر دخل جديدة (1).

(2) - الإيرادات غير ضريبية

عادةً ما يتم تضمين جميع أشكال الإيرادات غير الضريبية في فئة شاملة وتعرف في بعض الأحيان بالإيرادات غير الضريبية، وتتنوع هذه الإيرادات بالشكل واسع لأنها تتضمن المساهمات الاجتماعية وإيرادات الممتلكات ومبيعات السلع والخدمات، وفيما يتعلق بالمساهمات الاجتماعية يعد ذلك إيرادات فعلية أو محسوبة وتجمع من خلال خطط التأمين الاجتماعي بهدف توفير تخصيصات مستحقة للأفراد المستحقين للحصول على الضمان الاجتماعي، وتضمن هذه المساهمات الحق في الاستفادة من المنافع الاجتماعية عند حدوث مخاطر اجتماعية معينة ويمكن أن تكون هذه الاسهامات إلزامية أو طوعية حسب السياق والنظام القانوني (2).

(3) - ادخار القطاع الحكومي

وتتمثل بأنها الفرق بين الإيرادات الحكومية الجارية والنفقات الجارية الحكومية ". وتختلف أهمية هذه القطاع حسب مرحلة تطور الاقتصاد، والنظام الاقتصادي السائد وتتضمن الإيرادات الحكومية الضرائب المباشرة وغير المباشرة والرسوم وأرباح المشاريع العامة، بينما تتضمن النفقات العامة النفقات الاجتماعية كالإنفاق على الصحة والتعليم والدفاع وغيرها، والنفقات التحويلية المتمثلة بالدعم والإعانات التي تقدمها الدولة للمؤسسات والهيئات المختلفة ، والنفقات الجارية كالرواتب والأجور وتختلف الأهمية النسبية لكل منها في الادخار الكلي باختلاف الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية

1- إبراهيم جاسم جبار الباسري، تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية (العراق أنموذجاً)، الطبعة الأولى، النجف الاشرف، 2022، ص (23).

2-نبيل جعفر عبد الرضا، الشراكة بين القطاعين الخاص والعام في العراق، الحوار المتمدن، العدد (3676)، 2012، ومتاح على الرابط التالي : <https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=300318>

والسياسات الاقتصادية المعتمدة في البلدان النامية كما أن هذه الأهمية النسبية تتغير من فترة إلى أخرى في البلد النامي (1).

(4) - الإيرادات من الموارد الطبيعية

النفط والغاز يعدان بين أهم الموارد الطبيعية المتاحة في الدول النامية، وان العائد الاقتصادي منهما يعد رأسمالاً يجب استثماره في أصول إنتاجية ذات ملكية عامة تكون قادرة على الاحتفاظ بقيمة الأصل لتوفير عوائد إيجابية على الاستثمار، وينطوي النفط على أهمية خاصة نظراً لكونه واحداً من أهم الموارد الطبيعية المستخدمة في تمويل التنمية الاقتصادية، كذلك توفر الإيرادات النفطية العملات الأجنبية لتمويل السلع الرأسمالية والاستهلاكية والخدمات ويمكن استثماره في بناء قاعدة صناعية خاصة مثل صناعة التكرير والبتروكيماويات وصناعات أخرى (2).

ب: التمويل المحلي الخاص

(1) - استثمار القطاع الخاص المحلي

يتعلق هذا الاستثمار بالمشاريع الإنتاجية التابعة للقطاع الخاص والتي تهدف إلى تحقيق الأرباح من خلال مبيعاتها، وتتخذ هذه المشاريع شكل شركات مساهمة إذ يتم إصدار أسهم متنوعة مثل الأسهم العادية والممتازة بالإضافة إلى إصدار سندات الدين بأجال متفاوتة، وتتمتع هذه الشركات بالقدرة على جذب صغار المستثمرين من خلال إصدار أسهم بقيمة صغيرة مع إمكانية تداول هذه الأسهم في السوق الثانوي، وتعتمد مدخرات هذه الشركات على الأرباح غير الموزعة والاحتياطيات ويعد القطاع الخاص العمود الفقري لاقتصاد السوق كونه يؤدي دوراً كبيراً في توجيه وتخصيص الموارد نحو الاستخدامات الفعالة، إذ اعتمدت العديد من الاقتصادات على الخصخصة كآلية أساسية للتحول نحو اقتصاد السوق وذلك في محاولة للاندماج في الاقتصاد العالمي والاستفادة من الفرص المتاحة (3).

(2) - الاقتراض الداخلي

حيث تلجأ الدولة كذلك إلى تأمين الأموال اللازمة لها عن طريق القروض والتي يمكن أن تكون اختيارية مثل شهادات الاستثمار أو الأسهم التي تطرحها الدولة والتي تسمح للأفراد بشراؤها حسب رغبتهم، وتقوم هي بالترويج لها وحث المواطنين عليها، ويمكن أن تكون إجبارية وترغم الدولة عليها

3-مروان عبد الملك ذنون، استقرار في التمويل الاقتصادية، الطبعة الأولى، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2020، (18).

2- إبراهيم جاسم جبار الياصري، نفس المصدر، ص (29).

3-محمد الماحي، تخطيط وتمويل التنمية (المناهج-النماذج-التطبيق)، بستان المعروف، الإسكندرية، 2010، ص (259).

بعض الشرائح من الأفراد مثل تأمينات التقاعد، ومختلف أنواع التأمينات الاجتماعية في الدول المتخلفة يمكن أن يشكل مصدراً أساسياً لتأمين الأموال اللازمة للتمويل (1).

2- مصادر التمويل الخارجية

يأتي لجوء الدول إلى الاستدانة من الخارج من فكرة أن هناك بعض الدول تستطيع تحقيق فوائض مالية في حين لا تستطيع دول أخرى تكوين هذه الفوائض؛ ومن ثم فهي لديها احتياجات مالية ومن الناحية النظرية يُمكن الدين الخارجي الدول المتقدمة من استثمار فوائضها المالية، وفي نفس الوقت من المفترض أن يؤدي إلى تعزيز عملية للتنمية الاقتصادية في الدول النامية إلا أن ذلك بالنسبة للدول النامية لا يتحقق إلى درجة كبيرة إذ تذهب هذه الأموال في اتجاهات استهلاكية أكثر من كونها تذهب إلى اتجاهات إنتاجية (2).

أ- رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة

على الرغم من أن معظم رؤوس الأموال الأجنبية تأتي على الشكل قروض أو معونات حكومية، لذا يعتقد الكثيرون أن هذه المرحلة هي انتقالية يجب أن تتبعها مرحلة تشجيع الاستثمار الأجنبي الخاص، وإذا انتهجت دولة هذا الاتجاه يتوجب عليها ضبط تشريعاتها الوطنية بطريقة تجذب رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة وتجعلها أداة تسهم بالشكل إيجابي في التنمية، إذ يتعين توفير ضمانات كافية لعدم تأمين أو مصادرة هذه الأموال أو منع تحويل أرباحها إلى الخارج ويمكن تقسيمها إلى نوعين:

(1) - القروض الأجنبية الخاصة

تشير إلى القروض التي يقوم أصحاب رؤوس الأموال في الدول المتقدمة بتقديمها من خلال شراء أوراق مالية مثل الأسهم أو السندات الحكومية التي تصدرها حكومات الدول النامية أو هيئات عامة أو شركات خاصة في تلك الدول، وبناءً على هذا النوع من التمويل لا يكون للمستثمر الأجنبي سيطرة أو رقابة مباشرة على المشروعات التي يعتمد تمويلها على هذه القروض إذ تكون أسعار الفائدة على هذه القروض عادة منخفضة نسبياً، ومؤخراً شهدنا تراجعاً في توافر هذا النوع من القروض نتيجة لزيادة فرص الاستثمار في الدول المتقدمة وقلة الثقة لدى المستثمرين الأجانب في النظام السياسي والاقتصادي في العديد من الدول النامية.

1- عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الجزائر، 2001، (28).

2- نيفين حسن مختار، مصادر تمويل خطط التنمية الاقتصادية واثارها على الاقتصاد المصري، مجلة الدراسات الافريقية، مجلد 46، عدد 2، مصر، 2024، ص (553).

(2) - الاستثمارات الأجنبية المباشرة

تلك الاستثمارات تتمثل في المشروعات والأنشطة التي يمتلكها ويديرها الأجانب الذين لديهم حق ملكية كامله أو نسبة كبيرة منها مما يمنحهم الحق في الإدارة والرقابة المباشرة على تلك المشروعات، ومع ذلك يلاحظ أن الدول النامية تشعر بالخوف تجاه هذا النوع من الاستثمارات نتيجة لتجاربها السابقة خلال مراحل الاستثمار.

ب - المساعدات المالية من الدول المتقدمة

هي معونات تقدم من الدول المتقدمة التي يطلق عليها مساعدات التنمية الرسمية، وهي تعتبر من أهم مصادر التمويل للدول النامية ذات الدخل المنخفض بهدف رفع معدلات النمو الاقتصادي، حيث تقوم الدول المستفيدة بتوجيه هذه المعونات وفق شروط الجهة المانحة وتخصصها لقطاعات معينة دون غيرها، والجدير بالذكر أن هذه المعونات ما هي إلا حصيلة دوافع تسعى الجهة المانحة لتحقيقها وتطلب لسد النقص في الموارد، وتعتبر من أهم مصادر التمويل للدول النامية لأنها لا ترد إلى الجهات المانحة وإنما تدخل في نطاق المديونية الخارجية للدولة المستفيدة، وقد تكون هذه المنح في صورة نقدية للعملة الجهة المانحة أو صورة عينية فيشكل معونات سلعية، حيث تساهم هذه المنح في توفير بعض الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة وإدخال أساليب الصناعة وإدارة الملائمة. (1).

ج - قروض المنظمات الدولية

لم تبدأ المنظمات الدولية في تقديم القروض إلى الدول النامية إلا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وفي أعقاب تلك الحرب تأسس البنك الدولي للإعمار والتنمية بموجب اتفاقية بريتون وودز، وسوف يتم التركيز على الإجراءات التي يتخذها البنك الدولي لمنح القروض للدول المستفيدة إذ تبدأ الدولة الراغبة في الاقتراض بتقديم طلب إلى البنك الدولي ويتم دراسة الطلب في المركز الرئيس للبنك، إذا تم قبول الطلب في المرحلة التمهيديّة ويتم إعلام الدولة المقترضة بأن البنك بحاجة إلى مزيد من الدراسة بعد ذلك يقوم البنك بإرسال بعثة منه إلى الدولة المستفيدة لدراسة إمكانيات وظروف المشروع المزمع تمويله وتتكون بعثة البنك المكلفة بمراجعة القروض من مهندس واقتصادي وخبير في الجوانب غير الهندسية، ويكون هذا الفريق متخصصاً في الجوانب النوعية للمشروع إذ يقوم الفنيون بفحص الجوانب الفنية للمشروع، بينما يقوم الخبير الاقتصادي بدراسة الحالة الاقتصادية في الدولة المتقدمة للحصول على

1- خالد عيادة، انعكاسات الفساد الاقتصادي على التنمية الاقتصادية "دراسة حالة الأردن"، بحث غير منشور (أطروحة دكتوراه)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2014، ص (56-57).

القرض بعد التحقق من قدرة الدولة على سداد مديونيتها في المستقبل، وبعد ذلك يقوم البنك باتخاذ القرار بشأن إمكانية تمويل المشروع وعادةً ما تكون المعايير المستخدمة للموافقة على القرض تتعلق بجدوى المشروع وقدرة الدولة على سداد الديون في المستقبل، إذ يتم اتخاذ القرار بمنح القرض في حال الموافقة على القرض يتم تشكيل لجان تقييم ومتابعة للتأكد من أن القرض يستخدم بالفعل للأغراض المتفق عليها وضمن أن الأموال تُستخدم بكفاءة وفعالية لتحقيق الأهداف المحددة للمشروع.

رابعاً: الإجراءات المقترحة لإنعاش مصادر التمويل

1-إنعاش مصادر التمويل الداخلي

تواجه المدخرات في البلدان النامية تحديات كبيرة في عملية التحصيل ولذلك يتعين اتخاذ سياسات اقتصادية تنموية لتعزيز هذه المدخرات (1).

أ- مدخرات القطاع العائلي ويمكن تعزيزها من خلال اعتماد الإجراءات التالية:

- (1) - من أجل تعزيز هذه الأشكال من الادخار يتوجب تعزيز التأمين على الحياة وتطوير نظم المعاشات والتأمينات الاجتماعية بما يضمن توسيع نطاق تأثيرها ليشمل جميع فئات المجتمع.
- (2) - تأمين استقرار القوة الشرائية لبعض وسائل الادخار يعد أمراً حيوياً لتشجيع الأفراد على اقتنائها.
- (3) - تبني سياسة مرنة فيما يتعلق بأسعار الفائدة مما يعزز جاذبية الأوراق المالية مقارنة بالأموال العينية.

(4) - توفير مجموعة متنوعة من السندات وشهادات الاستثمار التي تلبي تفضيلات واحتياجات المدخرين وتقديم تقرير إعفاءات ضريبية محدودة للمدخرات الذين يختارون الاستثمار في هذه الأدوات.

(5) - تعزيز كفاءة الأجهزة المختصة بجمع المدخرات كصناديق توفير البريد وبنوك التنمية وبنوك الادخار بالإضافة الى تنمية الوعي الادخاري بين الأفراد وتسلط الضوء على أهمية الادخار والفوائد

ب- مدخرات قطاع الأعمال تعتمد بالشكل كبير على السياسات المتبعة من قبل الشركات العامة والخاصة لتوزيع الأرباح كما تتأثر أيضاً بالسياسات المالية التي تنتهجها الحكومة تجاه هذا القطاع.

ج- المدخرات الإجبارية يتم تحقيق الادخار الحكومي من خلال فرض ضرائب مناسبة بواسطة جهاز ضريبي فعال بالإضافة إلى منع التهرب الضريبي وزيادة مستوى الإيرادات الناتجة عن الشركات النشطة وتعزيز كفاءة الأداء الاجتماعي للجهاز الحكومي.

1- سعاد إبراهيم السلموني، استراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2019، ص (215).

2- إنعاش مصادر التمويل الخارجي

يعد رأس المال الأجنبي عنصراً حيوياً في عمليات التنمية، ولهذا يتوجب على الدول النامية اعتماد سياسات تهدف إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية وتوفير بيئة استثمارية جاذبة للمستثمرين الأجانب، ويتضمن ذلك إقامة بنى تحتية عامة وتوفير التسهيلات والأولويات بالإضافة إلى منح الإعفاءات الضريبية وتوفير حوافز متعددة ويأتي هذا بالتزامن مع ضرورة توفير ما يلي (1):

أ- استقرار البيئة السياسية.

ب- واقع سعر الصرف والنظام المصرفي في البلد المستضيف.

ج- ظل التنظيمات الإدارية التي تربط العلاقات بين المستثمرين الأجانب والحكومة المضيفة بقوانين، وفي ظل تحديات أزمة المديونية التي تؤثر على هذه الدول فالأفضل ان تعمل هذه الهيئات الدولية أن تكون مقتنعة بأهمية الاسهام في تعزيز بيئة تجارية دولية تدعم عمليات التنمية، ويجب أن تتبنى هذه الدول إصلاحات جذرية في نظمها لتنظيم تواجدها في الأسواق العالمية على المستوى الدولي.

1- سعاد إبراهيم السلموني، مصدر سابق، ص (216).

المبحث الثالث: - الأسس النظرية لدور البنك المركزي في دعم المبادرات الإنمائية

المطلب الأول: - دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومسارات تأثير السياسات النقدية

أولاً: دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

يعد البنك المركزي شريكاً حيوياً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ولكن من المهم أن ندرك أنه لا يمكن للبنك المركزي أن يحقق هذا الهدف بمفرده إذ يتطلب ذلك التعاون الوثيق مع الوزارات والمؤسسات الأخرى في الدولة المعنية وبدونه سيكون من الصعب على البنك المركزي تحقيق أهدافه، ويتداخل دور البنك المركزي في النشاط الاقتصادي بين التخطيط النقدي والتخطيط الاقتصادي العام لتحقيق علاقة مستقرة وإيجابية ويتمثل هذا في إقامة علاقة تنسيقية تربط بين سياسات التوسع النقدي وخطط الإنتاج والاستثمار والاستهلاك والتجارة الخارجية، وهذا التعاون يسهم في تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي في الدولة وضمان تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية بنجاح (1).

وعمل البنك المركزي العراقي بعد عام 2003 بأليات وأدوات مختلفة ساعدت الى حد ما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتمثل بالاتي (2):

1- استطاعت السلطة النقدية في العراق بعد عام 2003 من خلال استخدام أدواتها المختلفة في تحقيق خفض كبير في معدلات التضخم الجامح، إذ شهدت هذه المعدلات تراجعاً ملحوظاً من (39%) في عام 2004 إلى مستوى عشري واحد وبلغت نسبته (2.4%) في يونيو 2015، يُعزى هذا التحسن إلى العمل الفعّال على توجيه إشارات سعر الصرف وضبط سعر الفائدة ضمن إطار آلية جديدة إذ تم اتباع نهج مبتكر يهدف إلى السيطرة على منسوب السيولة النقدية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، واستفاد البنك المركزي من آليات وأدوات حديثة أسهمت بالشكل فاعل في تحقيق الهدف الرئيس وهو السيطرة على معدلات التضخم، وتضمنت هذه الآليات (مزادات العملة الأجنبية، عمليات السوق المفتوحة، تسهيلات قائمة للإقراض، تسهيلات قائمة للإيداع، انشاء نظام المدفوعات، متطلبات الاحتياطي، تحرير اسعار الفائدة).

2- ان استقرار سعر صرف الدينار عراقي العراقي مقابل الدولار الأمريكي والذي أدت الى تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، وقد أسهم ذلك بالشكل كبير في تعزيز الاستقرار الاقتصادي وبناء الثقة في بيئة الاستثمار، وساهم هذا التأثير في ارتفاع رصيد الاحتياطيات الأجنبية الإجمالية إلى (72.6)

1- عبد الجبار عبود الحلفي، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي في استهداف التضخم، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد الثامن، العدد 31، 2012، ص (46).

2- وليد عيدي عبد النبي، دور السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي في تطوير النشاط الاقتصادي في العراق، مجلة المصارف العراقية، السنة الثانية، العدد 17، 2015، ص (16).

مليار دولار في نهاية يونيو 2014، ويأتي هذا تلبيةً لاحتياجات دعم سعر صرف الدينار العراقي والحفاظ على مستويات التضخم في حدود مقبولة إلى جانب دعم الثقة في العملة المحلية والحفاظ على نظام مالي مستقر.

3- تم تحرير أسعار الفائدة وازالة الكبح المالي المتجسد بخطة الائتمان التي كان يفرضها البنك المركزي على توجيه الموارد بين القطاعات الاقتصادية المختلفة.

4- الحد من ظاهرة الدولار في العراق وتحقيق استقرار في الطلب النقدي مما أدى إلى انحسار ظاهرة تعدد أسعار صرف الدينار العراقي.

5- عودة التعاملات بالدينار العراقي ودوره كمخزن للقيمة ساعد في تعزيز ثقة الجمهور في هذه العملة.

6- نجح البنك المركزي وفقاً لنظام إدارة الدين والتحليل المالي التابع للأمم المتحدة، في تحديد المديونية الخارجية والتفاوض مع نادي باريس ونادي لندن لخفض مستوى الديون، بالإضافة إلى ذلك قام البنك المركزي بتتبع القروض الممنوحة الى دول الخارج من قبل العراق.

وعلى الرغم من وجود أساس منطقي لهدف استقرار الأسعار، فمن الذي يجب أن يقوم بهذه العملية وهل ينبغي للبنك المركزي أن يعلن بالشكل مستقل عن التزامه بهدف استقرار الأسعار أم أنه من الأفضل أن يتم تفويض هذا الالتزام من قبل الحكومة وهنا يكون التمييز بين استقلال الهدف واستقلال الأداة الذي قام به ديبيل 1994 وفيشر 1994 ، إذ إن استقلال الأهداف هو قدرة البنك المركزي على تحديد أهدافه الخاصة للسياسة النقدية، في حين أن استقلال الأدوات هو قدرة البنك المركزي على وضع أدوات السياسة النقدية بالشكل مستقل لتحقيق الأهداف (1).

ثانياً: قنوات انتقال السياسة النقدية

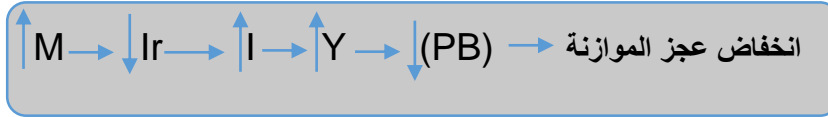
1- قناة سعر الفائدة

تمتلك السياسة النقدية القدرة على التأثير في الاقتصاد من خلال آلية سعر الفائدة، وهذه الآلية تعد عاملاً رئيساً في الأدب الاقتصادي لما يزيد عن 50 عاماً، وتمثل قناة سعر الفائدة الآلية الأساسية في نماذج الاقتصاد الكينزي وبالرغم من أن كينز أكد بالشكل رئيس أن القناة التي تنقل السياسة النقدية تعتمد على الإنفاق الاستثماري للأعمال التجارية، إلا أن الدراسات

1- FREDERIC S. MISHKIN، Monetary Policy Strategy، First MIT Press، Massachusetts Institute of Technology،2009، p (43).

الحديثة أكدت أن قرارات المستهلكين بشأن النفقات الأسرية والنفقات الاستهلاكية طويلة الأمد تعد أيضاً قرارات استثمارية، ومن ثم يمكن تطبيق قناة معدل الفائدة التي تنقل السياسة النقدية (1).

وتأتي أهمية هذه القناة من خلال قدرتها في التأثير المباشر على الاقتصاد الحقيقي في مدى زمني قصير نسبياً، وعندما تقوم السياسة النقدية باتباع سياسة توسعية ممثلة في زيادة عرض النقود (M) ، وينتج عن ذلك انخفاض سعر الفائدة ومن ثم تخفيض في تكلفة الائتمان المتاح، مما يشجع على زيادة الاستثمار (I) وهذا الاستثمار يُعد أحد مكونات الطلب الكلي في الاقتصاد، وارتفاعه يؤدي إلى زيادة الناتج القومي (Y) هذا النمو في الناتج القومي يسهم في زيادة الإيرادات العامة وخفض مستوى العجز في الموازنة العامة (2).



وعندما تلجأ إلى تنفيذ سياسة نقدية انكماشية فإن هذا يتضمن انخفاض عرض النقد، فإن هذا سيؤدي إلى زيادة سعر الفائدة (Ir) وسيزيد من تكلفة الاقتراض ومن ثم سيقبل من حجم الاستثمار (I) وهذا سينعكس سلباً على الناتج القومي (y) إذ سيؤدي إلى انخفاضه، وبدوره سيسهم في تقليص الإيرادات العامة وزيادة مستوى العجز في الميزانية العامة.



2- قناة سعر الصرف

هذه القناة تعد واحدة من القنوات الرئيسية التي تنقل تأثيرات السياسة النقدية، وتكون أهميتها متزايدة خاصة في الاقتصادات المفتوحة على الاقتصاد العالمي وتزيد أهميتها في البلدان التي تفتقر إلى مرونة في أسعار الفائدة، ويشير الفارق بين أسعار الفائدة المحلية والدولية إلى مدى جاذبية العملات ذات العوائد الأعلى للمتداولين، ويتيح سعر الصرف نقل تأثير السياسة النقدية من خلال التأثير على الطلب والعرض الكليين ومعدلات التضخم، وينتقل تأثير السياسة النقدية إلى الاقتصاد الفعلي بالشكل غير مباشر من

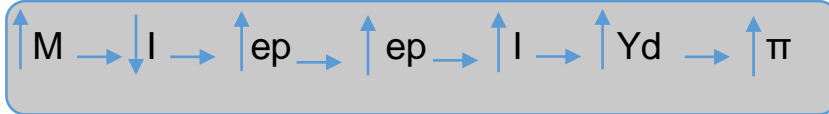
1- محمد احمد الافندي، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2018، ص (469-470).

2- محمد صلاح الكردي، البنية عمل النظم البنكية في ظل الصدمات النقدية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2023، ص (104).

خلال تغيير سعر الصرف ويؤثر تغيير سعر الصرف على الطلب والعرض ومن ثم يؤثر على معدل التضخم بالشكل غير مباشر، على سبيل المثال عندما تعتمد سياسة نقدية توسعية وتنخفض أسعار الفائدة على الصعيدين المحلي والدولي نتيجة لارتفاع الطلب على الائتمان بفعل آليات العرض والطلب وينخفض سعر الصرف الحقيقي للعملة المحلية فأن هذا الانخفاض يجعل المنتجات المحلية أكثر تنافسية على المستوى الدولي، مما يعزز الاستثمار في الداخل وبالعكس إذا ارتفع سعر الصرف الحقيقي فإن ذلك يقلل من النشاط الاستثماري في الداخل لأن المنتجات المستوردة تصبح أرخص بالنسبة للمستهلكين المحليين في هذه الحالة (1).

3- قناة أسعار الأصول

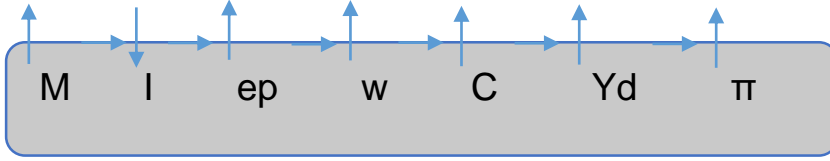
الأصول هنا تعني الأوراق المالية التي تحتفظ بها القطاعات المصرفية والمؤسسات المالية الأخرى، ويمكن لأسعار هذه الأوراق المالية نقل تأثيرات السياسة النقدية عبر قناتين فرعيتين وهما (السندات والاستهلاك) عند تبني السياسة النقدية التوسعية ينخفض العائد على السندات مما يقلل من جاذبيتها بالنسبة للمستثمرين مقارنة بالأسهم، وينجم عن ذلك زيادة في القيمة السوقية لأسهم الشركات (ep) بالمقارنة مع تكلفة جمع رأس المال، هذا التطور يشجع الشركات على إصدار أسهم جديدة وزيادة حجم الأسهم المتداولة (ep)، ونتيجة لذلك يتاح للشركات استخدام العائدات المحققة من هذه الأسهم الجديدة لزيادة الاستثمارات وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الاستثمارات بالشكل عام، مما ينعكس في زيادة حجم الطلب الكلي ومن ثم يتسبب في ارتفاع مستوى الأسعار وهو ما توضحه العلاقة التالية:



و تمثل القناة الفرعية الأخرى لقناة أسعار الأصول قناة الثروة والاستهلاك، إذ تنتقل تأثيرات السياسة النقدية إلى الاقتصاد عن طريق التأثير على مستوى الدخل الدائم للأفراد، ويتضمن هذا الدخل الدائم رأس المال الحقيقي بالإضافة إلى الثروة المالية، إذ تعد الأسهم أحد أكبر مكوناتها وعندما ترتفع أسعار الأسهم (ep)، تزيد قيمة الثروة الشخصية (M) مما يشجع على زيادة مستويات الاستهلاك (C) والطلب الكلي (YD) ونتيجة لذلك تزيد الأسعار (π)، ويجدر الإشارة إلى أن التعريف الشامل

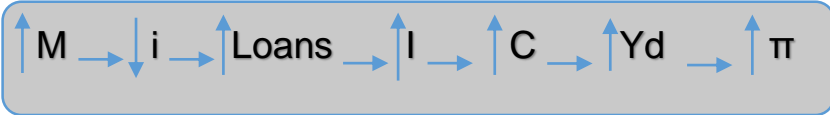
1- هاشم مرزوك الشمري، وآخرون، أثر التباطؤات الزمنية لقنوات انتقال آثار السياسة النقدية على إجمالي الاستثمار في العراق للمدة (2005-2020)، مجلة الكوت للاقتصاد والعلوم الإدارية، المجلد 15، العدد 47، 2023، ص (219).

للثروة وتأثيرها يمكن أن يتضمن أيضاً الأراضي والعقارات كمكونات إضافية في الثروة ويمكن توضيح مسار انتقال آثار السياسة النقدية في التأثير في معدل التضخم من منظور أثر التغيرات في أسعار الأصول من خلال العلاقة التالية(1):



4- قناة الائتمان

تكمن أهمية هذه القناة في نقل آثار السياسة النقدية على الاقتصاد من خلال الارتباط الوثيق بين حجم الائتمان والإنفاق الإجمالي، فكفاءة وفعالية نقل تأثير السياسة النقدية من خلال هذه القناة تعتمد على عوامل عدة، بما في ذلك آليات العمل في أسواق الائتمان ومدى توافر الائتمان المصرفي والمراكز المالية للوحدات الاقتصادية المختلفة وتكون توفر الائتمان المصرفي غالباً مرتبطة بتنفيذ سياسة نقدية توسعية، إذ يزيد هذا التوسع من حجم الاحتياطيّات والودائع لدى البنوك وهذا بدوره يسهم في زيادة الإقراض المصرفي، مما ينتج عنه زيادة في الإنفاق الاستثماري ومن ثم يترتب على ذلك زيادة في الإيرادات وارتفاع الإنفاق الاستهلاكي، وهذا يعكس بالشكل إيجابي في زيادة الناتج الإجمالي ويكون التأثير الأكبر في هذه الحالة على المشروعات الصغيرة التي غالباً ما تكون بحاجة إلى التمويل من الائتمان المصرفي نظراً لعدم توفر مصادر تمويل أخرى لها وذلك ما تم توضيحه في العلاقة :



أما بالنسبة للسياسة النقدية التوسعية التي تشمل تخفيضات في أسعار الفائدة الرئيسية، يمكن أن تؤثر على المراكز المالية للوحدات الاقتصادية المختلفة، هذا يمكن أن يتسبب في زيادة قيمة الأوراق المالية التي تصدرها هذه الوحدات مما يؤدي في نهاية إلى زيادة صافي ثرواتها، وهذا بدوره يعزز الإنفاق الاستثماري مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي والناتج الاقتصادي في الوقت نفسه، قد تؤدي هذه السياسة إلى انخفاض أسعار الفائدة الإسمية مما يزيد من التدفقات النقدية للشركات

1- احمد شفيق الشاذلي، قنوات انتقال إثر السياسة النقدية الى الاقتصاد الحقيقي الدائرة الاقتصادية والفنية صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الأمانة العربية المتحدة، 2017، ص (20-21).

ويحسن مراكزها المالية ولكن يجب مراعاة أن تراجع أسعار الفائدة الإسمية قد يكون له تأثير سلبي على القطاع العائلي (1).

4 - قناة التوقعات

تعمل من خلال تأثير الصدمات النقدية على تصور الأسر والشركات حول معدلات الإحلال بين المدد الزمنية، على سبيل المثال يؤدي توقعات التضخم دوراً حيوياً عندما يتعلق الأمر بتأثير السياسة النقدية على الاقتصاد، فهي تؤثر بالشكل أساسي على مجموعة متنوعة من العوامل بما في ذلك أسعار الفائدة، وتحركات أسعار الصرف، والرواتب، والطلب الكلي، والأسعار المحلية، وتؤثر توقعات التضخم على أسعار الفائدة بالشكل مباشر إذ يمكن أن يؤدي توقع زيادة في معدلات التضخم إلى زيادة أكبر في أسعار الفائدة، وذلك يمكن أن يؤثر بالشكل كبير على تكلفة الاقتراض والاستثمار للشركات والأفراد (2).

المطلب الثاني: - أدوات البنك المركزي

أولاً: أدوات السياسة النقدية

تمتلك السياسة النقدية مجموعة متنوعة من الأدوات التي تطورت وأصبحت متجانسة مع مرور الوقت، وهذه الأدوات يمكن تقسيمها إلى نوعين رئيسيين: الأدوات الكمية والأدوات النوعية، وتهدف هذه الأدوات بالشكل أساسي إلى التأثير على حجم الائتمان أو على أنواع معينة من الائتمان، وكذلك استخدام هذه الأدوات وتنظيمها بالشكل منهجي بما يتوافق مع أهداف السياسة النقدية .

1- الأدوات الكمية للسياسة النقدية

من خلال هذه الأدوات يمكن ان يتولى البنك المركزي مسؤولية مراقبة الائتمان عند إقرار وتنفيذ السياسة النقدية، وذلك بهدف السيطرة على حجم الكتلة النقدية وتحديد تأثيرها على مستوى الأسعار او حجم النشاط الاقتصادي، هذه الأدوات هي (3).

1- احمد شفيق الشاذلي، المصدر نفسه، ص (19).

2- Serhan Cevik, Katerina Teksoz, The Effectiveness of Monetary Policy Transmission Channels in the GCC Countries, IMF Working Paper 191/12, INTERNATIONAL MONETARY FUND, 2012, p(6) .

3- ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد (الجزء الثاني نقود وبنوك ودورات اقتصادية وعلاقات اقتصادية دولية)، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014، ص (40).

أ- سعر الخصم

والمعروف أيضاً بسعر الفائدة للبنك المركزي هو السعر الذي يفرضه البنك المركزي على المصارف التجارية عندما تقدم لها الأوراق التجارية للحصول على قرض، ويعد سعر الخصم السعر الأساسي الذي يستخدمه البنك المركزي للتحكم في تدفق الأموال وللتأثير على مستويات الاقتراض في الاقتصاد، ويعد البنك المركزي آخر منفذ لاقتراض المصارف التجارية (1).

وعندما يتم تخفيض سعر الخصم يتزايد اهتمام المؤسسات التجارية بالحصول على تمويل إضافي من البنك المركزي هذا يتيح لها القدرة على تحويل جزء من أصولها المالية الى نقد، نظراً لتكلفة الحصول على النقد منخفضة ومن ثم يزيد ذلك من احتياطياتها النقدية وقدرتها على منح المزيد من الائتمان، ومن ناحية أخرى يؤدي زيادة الاحتياطيات النقدية إلى تخفيض سعر الفائدة على القروض التي تمنحها المؤسسات المالية للقطاع غير المصرفي وهذا يشجع رجال الأعمال على الاستفادة من هذه الفرصة للاستثمار، لانهم يتوقعون عائداً أعلى من تكلفة القروض ومن ثم زيد الطلب على الائتمان وتزيد حجم الودائع الجديدة التي تم إنشاؤها وهذا يسهم في زيادة الإمداد بالنقد مما يؤدي بدوره إلى زيادة الإنفاق والإنتاج والدخل واستخدام الموارد مما يرفع مستوى النشاط الاقتصادي بالشكل عام (2).

ب- سعر إعادة الخصم

سعر إعادة الخصم هو السعر الذي تقوم المصارف التجارية بتطبيقه عند خصمها للأوراق التجارية التي تقدمها لها عملاؤها، وعندما تلجأ هذه المصارف التجارية إلى البنك المركزي لإعادة خصم تلك الأوراق يتم تحديد هذا السعر الذي يطلق عليه اسم "سعر إعادة الخصم" من قبل البنك المركزي، وهو السعر الذي يتم فرضه من قبل البنك المركزي على البنوك التجارية عند إعادة خصم الأوراق التجارية، ويعبر هذا السعر عن الثمن الذي تقاضاه المصرف المركزي من القروض التي يقدمها للبنوك التجارية، ويتيح قانون المصارف للبنك المركزي تحديد هذا السعر بناءً على طبيعة العمليات الائتمانية ومدى آجالها، وذلك وفقاً للسياسة النقدية العامة والسياسة الائتمانية المعمول بها في البلد (3).

ويعد أحد الوسائل التي يمكن استخدامها لتحفيز الاقتصاد في مدد الركود والكساد اذ يقوم البنك بتوسيع عرض النقد في الاقتصاد من خلال خفض سعر الفائدة الذي يفرضه على البنوك التجارية هذا الإجراء

1- يسرى السامرائي، زكريا الدوري، البنوك المركزية والسياسة النقدية، دار اليازوري العلمية، 2006، ص (170).
2- يسرى السامرائي، زكريا الدوري، نفس المصدر، ص (184).
3- محمود حسين الوادي، وآخرون، النقود والمصارف، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2010، ص (177).

يهدف إلى تحفيز البنوك التجارية على الاقتراض بمعدلات أقل تكلفة، مما يزيد من قدرتها على تقديم قروض للمستثمرين والأفراد ومن ثم ينعكس خفض سعر الفائدة على القروض الممنوحة للجمهور بالشكل إيجابي، إذ يتم تقليل تكلفة الاقتراض للأفراد والشركات وهذا الإجراء يعد أحد الوسائل التي يمكن استخدامها لتحفيز الاقتصاد، ويعمل تخفيض سعر إعادة الخصم والتوسيع في عرض النقد على تحفيز النشاط الاقتصادي وتعزيز الاستثمار وكذلك تعافي الاقتصاد في مدد الركود والكساد (1).

ان البنك المركزي يعلن بشكل دوري عن أي تغييرات في سعر إعادة الخصم وذلك للإفصاح عن سياسته النقدية الحالية في البلاد، وعادةً ما يكون سعر إعادة الخصم أقل من سعر الخصم مما يتيح للبنوك التجارية تحقيق ربح من الفارق بين السعيرين عندما تقوم بإعادة خصم الأوراق للبنك المركزي بعد أن قامت بخصمها في المرة الأولى (2).

ان أهم النتائج الرئيسية لاستخدام سعر إعادة الخصم كأداة من أدوات البنك المركزي في التحكم بعرض النقد هي (3).

1- عند خفض سعر إعادة الخصم، يزيد حجم الأوراق التجارية التي تقدمها البنوك التجارية لإعادة خصمها لدى البنك المركزي وهذا يؤدي إلى زيادة السيولة النقدية في البنوك، مما يزيد من قدرتها على منح الائتمان.

2- بالنظر إلى العلاقة الترتيبية بين سعر إعادة الخصم وسعر الفائدة المدينة، نجد أن هناك تأثيراً مباشراً إذ يعد سعر إعادة الخصم تكلفة تفرض على البنوك التجارية عندما تلجأ إلى البنك المركزي للحصول على السيولة النقدية وعلى هذا الأساس كلما زاد سعر إعادة الخصم، زادت أيضاً أسعار الفائدة المدينة التي تفرضها البنوك التجارية على عملائها عند منحهم القروض.

3 - يعد سعر إعادة الخصم أحد الأدوات التي تسهم في مساعدة البنوك التجارية لجلب الأموال بتكلفة منخفضة نسبياً وهذه البنوك تستفيد من الفارق بين سعر الخصم وسعر إعادة الخصم مما يسمح لها بتحقيق توفير في التكلفة.

4- سعر إعادة الخصم يشكل وسيلة أخرى لضبط حجم الاحتياطات النقدية التي يجب على البنوك التجارية الاحتفاظ بها لدى البنك المركزي، ويتم تحديد هذه النسبة من قبل البنك المركزي.

1- نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2006، ص (290).

2- فاروق بن صالح الخطيب، النقود والسياسة النقدية، الطبعة الأولى، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2014، ص (437).

3- فاروق بن صالح الخطيب نفس المصدر، ص (438).

5 - تتزايد كفاءة هذه الأداة تبعاً لما تمتلكه البنوك التجارية من أوراق تجارية واعتماداً على رغبتها في استخدامها وإعادة خصم هذه الأوراق لدى البنك المركزي بناءً على كل سعر من الأسعار التي يحددها البنك المركزي.

ج- عمليات السوق المفتوحة

هذا الأسلوب هو الأكثر استخداماً في النظم الاقتصادية الحرة وبفضله يمكن للبنك المركزي تغيير احتياطات البنوك التجارية عبر زيادتها أو تقليلها، وذلك من خلال عمليات الشراء والبيع في سوق الأوراق المالية، ونتيجة لذلك يتم تشجيع البنوك التجارية على توسيع أو تقليص نطاق قروضها واستثماراتها الجديدة (1).

تتمثل هذه السياسة في تدخل البنك المركزي في سوق الأوراق المالية بصفة مشتري لمختلف أنواع الأوراق المالية ولا سيما السندات الحكومية بمختلف مدد استحقاقها، ويتم تنفيذ هذه العمليات في السوق المالية وليس داخل أروقة البنك المركزي وهذا هو السبب في تسميتها عمليات السوق المفتوحة، وتهدف هذه السياسة إلى التأثير على حجم الائتمان من خلال تغيير سعر الفائدة وعندما يرغب البنك المركزي في زيادة حجم الائتمان لمكافحة الكساد يقوم بشراء كميات كبيرة من السندات الحكومية إذ إن هذا الإجراء يؤدي إلى زيادة الطلب على هذه السندات، مما يرفع سعرها وينتج عنه انخفاض سعر الفائدة الفعلي ويكون التغيير في أسعار الفائدة السائد في السوق هو بسبب التغييرات في أسعار الأوراق المالية فعندما يزيد البنك المركزي من طلبه على شراء هذه الأوراق المالية وتبقى العوائد ثابتة ينتج عنه انخفاض في أسعار الفائدة الحقيقية، وهذا يعني أن هبوطاً في أسعار فائدة السندات الحكومية التي يفتنيها البنك المركزي يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة في السوق بالشكل عام، وذلك بسبب الارتباط الوثيق بين أسعار الفائدة على مختلف السندات وهذا التخفيض في أسعار الفائدة السائدة يشجع على زيادة حجم الائتمان، إذ تصبح القروض ذات الفوائد المنخفضة وسعر خصم الأوراق التجارية أقل مما يشجع على زيادة الاقتراض وتزايد عدد الأوراق التجارية المخصومة، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة حجم الائتمان (2).

د- تغير نسبة الاحتياطي القانوني

البنوك التجارية تحتفظ بجزء من ودائعها لدى البنك المركزي كاحتياطي قانوني لتلبية طلبات السحب من المودعين ويتم تطبيق هذا الاحتياطي عادة على الودائع التي يمكن سحبها عند الطلب، وفي بعض

1- عزت قناوي، أساسيات في النقود والبنوك، دار العلم للنشر والتوزيع، 2005، ص (219).
2- سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص (122).

الحالات يتم تطبيقه على إجمالي الودائع، ويعرف هذا الاحتياطي القانوني باسم نسبة الاحتياط القانوني ويحدد قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان، وكلما زادت نسبة الاحتياط القانوني قلت قدرة البنوك على منح الائتمان، والعكس صحيح وإذا أراد البنك المركزي زيادة إمداد النقود عندما يسود الكساد سيقوم بتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني مباشرة، وهذا التدخل سيزيد من قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان مما سيسهم في تحفيز التوسع الاقتصادي المطلوب (1).

تعد هذه الوسيلة فعالة للغاية في تنظيم وتحديد حجم الائتمان المصرفي وما يترتب عليه من توسع أو انكماش في النشاط الاقتصادي، وعلى الرغم من قوتها إلا أنها تعاني من انتقاد واحد وهو شموليتها، لأنها تؤثر في النظام المصرفي بالشكل عام دون تمييز لهذا السبب يتم اللجوء إلى هذه الوسيلة بندرة وتحديداً عندما ترى سلطات البنك أن هناك فائضاً كبيراً أو نقصاً خطيراً في الاقتصاد بأكمله (2).

وتتباين تأثيرات التغييرات في أسعار الفائدة الرسمية في العديد من الدول، ولا تظهر أي تأثيرات ملموسة على أسعار الصرف ويكون ذلك بالشكل خاص في الدول التي تتبع سياسة تثبيت عملتها مقابل عملة أخرى، أو التي تتدخل بانتظام في أسواق الصرف للحفاظ على مستوى يتناسب مع أهداف ميزان المدفوعات ففي المدة اللاحقة لأزمة المالية العالمية في عام 2008، زادت البنوك المركزية من استخدام الأدوات المباشرة للتحكم في الإمداد النقدي، وتم توسيع هذا الاستخدام بهدف تقليل تأثيرات الأزمة على الاقتصاد الحقيقي والاسهام في منع انهيار القطاع المصرفي في العديد من الدول من بين هذه الأدوات تأتي عمليات السوق المفتوحة ونسبة الاحتياطي الإلزامي في مقدمة الأدوات المستخدمة (3).

2: - الأدوات النوعية للسياسة النقدية

تتيح الأدوات النوعية للبنك المركزي فتح آفاق جديدة للتأثير على النشاط المصرفي، لأنها تركز بالشكل رئيسي على الرقابة النوعية وتأثيرها على السياسات والاستراتيجيات التي تتبعها البنوك التجارية في استخدام الائتمان المصرفي، ويتركز دور الرقابة النوعية بالشكل أساسي حول الائتمان المصرفي ذاته ولا يتعلق بالاحتياطيات النقدية التي تحدد حجم الائتمان الممنوح، ومن هنا تأتي أهداف الرقابة النوعية في تحقيق التمييز بين مختلف أنواع التمويل

1- فاروق بن صالح الخطيب، مصدر سابق، ص (443).

2- عزت قناوي، مصدر سابق، ص (218).

3- احمد شفيق الشاذلي، مصدر سابق، ص (16).

سواء كانت سلفاً أم قروضاً بغض النظر عن مستوى الاحتياطات الفائضة لدى البنوك والقوانين المطبقة عليها، وان استخدام هذه الأدوات للتأثير على النشاط الاقتصادي يأتي نتيجة الحاجة إلى تفادي العيوب التي تنشأ عن استخدام الأدوات الكمية بمفردها كوسيلة للتحكم في الائتمان الممنوح أو لتحقيق أهداف لا يمكن تحقيقها من خلال الرقابة الكمية بمفردها ومن هذه الأدوات (1).

أ- الإقناع الأدبي

يمتلك البنك المركزي القدرة في التأثير على البنوك التجارية من خلال الإقناع الأدبي، إذ يطلب منها أن تتصرف وفقاً للاتجاه الذي يريه، فمثلاً إذا قامت البنوك التجارية بزيادة منح الائتمان ورأى البنك المركزي أن المصلحة العامة تتطلب تقليل هذه المنح، يمكن للبنك المركزي أن يوجه المصارف التجارية كتقليل منح الائتمان دون الحاجة إلى اتخاذ إجراء كمي محدد مثل رفع سعر الخصم أو زيادة نسب الاحتياطي القانوني، وتعتمد هذه العملية على الإقناع الأدبي إذ تأتي توجيهات البنك المركزي كتوصيات تطبقها المصارف التجارية نظراً للعلاقة الوثيقة بينها وبين البنك المركزي، والأخير يعد بمثابة بنك البنوك الذي يلجأ إليه البنوك التجارية كمصدر أخير للاقتراض، ومن ثم فهو يمثل الموافقة السلمية من جانب المصارف التجارية بناءً على توجيهات البنك المركزي بشأن توجيه ومنح الائتمان وفقاً للاستخدامات المختلفة (2).

ب- الرقابة المباشرة على الائتمان

يقوم البنك المركزي بتطبيق هذه السياسة بهدف توجيه توزيع الائتمان بين القطاعات الاقتصادية بالشكل محدد، على سبيل المثال يمكن أن يزيد من حصة القطاعات الزراعية والصناعية على حساب حصة القطاع التجاري، أو يمكن أن يزيد من حصة المناطق النامية على حساب المناطق المتقدمة، ولتحقيق ذلك يستخدم البنك المركزي أدوات متنوعة بما في ذلك سياسة إعادة سعر الخصم، وبهذه الطريقة يهدف إلى تشجيع شراء بعض الأوراق المالية التي تنتمي لقطاع معين دون غيرها، إذ إن أهم أدوات الرقابة على الائتمان في الدول النامية تشمل تحديد حصص مختلفة للائتمان وفقاً للأنشطة الاقتصادية المختلفة ويمكن تنظيم مدد استحقاق القروض بناءً على طريقة استخدامها، إذ يمكن زيادة مدد استحقاق القروض

1- عبد الحسين جليل الغالبي، الصيرفة المركزية والنظرية والسياسات، الطبعة الأولى، 2015، ص (217).

2- ضياء مجيد الموسوي، مصدر سابق، ص (46-47).

المخصصة للمشروعات التنموية، ويمكن للمصرف المركزي تنفيذ سياسة تخفيض أسعار الفائدة على القروض المخصصة للزراعة في حين يمكنه رفع أسعار الفائدة على القروض المرتبطة بالقطاع التجاري وذلك بهدف تعزيز القطاع الزراعي وتشجيع الاستثمار فيه (1).

ج - الرقابة على القروض المعدة لأغراض المضاربة

تهدف هذه الطريقة إلى تقييد عمليات المضاربة في البورصة وتنظيم القروض والسلف التي تمنحها المصارف التجارية لسماسة الأوراق المالية من خلال تحديد هامش الضمان، هو ذلك الجزء من قيمة الورقة المالية الذي لا يمكن إقراضه للوسيط، ويقوم البنك المركزي برفع هامش التعاقد على الائتمان وخفض الهامش لتوسيع الائتمان المتاح للبورصة، ومن ثم فإن الهامش الأعلى يقيد مبلغ القرض الذي تجيزه المصارف التجارية ويزيد الهامش الأقل بنفس الطريقة أثناء التضخم لذا سيقوم البنك المركزي بزيادة معدل الهامش ومن ثم تقييد الائتمان لأغراض المضاربة، اما خلال مدد الكساد فإنه سيتم خفض معدل الهامش لزيادة حجم الائتمان لتجار البورصة، ولا يمكن إقراض أي شيء مقابل ضمان إذا كان معدل الهامش الذي يحدده البنك المركزي هو (100%) (2).

د-معدلات الفائدة التفاضلية

البنك المركزي يمتلك سلطة فرض أسعار فائدة متنوعة على أنواع مختلفة من الأوراق المالية عندما يقوم بإجبار المصارف التجارية على تحديد معدلات فائدة مختلفة على مختلف أنواع القروض، على سبيل المثال بنك الاحتياطي الهندي قام بتحديد معدلات فائدة منخفضة تطبق على الائتمان المخصص لأغراض محددة مثل تقديم القروض بأسعار فائدة ميسرة لفئات معينة من الناس مثل صغار الحرفيين وأصحاب الأعمال الصغيرة في مجال النقل والمزارعين الصغار والمزارعين الهامشيين، وتتيح هذه السياسة فرصة للفئات الضعيفة في المجتمع للحصول على تمويل بتكلفة منخفضة تساعدهم في تطوير أعمالهم أو تحسين أوضاعهم المالية بفضل هذه المعدلات الميسرة، ليصبح الاقتراض أكثر إمكانية بالنسبة لهؤلاء الأفراد والشركات الصغيرة مما يساهم في دعم الاقتصاد وتعزيز التوازن الاقتصادي (3).

1- هيفاء غدير، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010، ص (51).

2- R. Jayaprakash Reddy, Advanced Monetary Theory & Policy, Published by S.B. Nangia, New Delhi, 2004, p (36-37).

3- Sampat Mukherjee, ECONOMICS, Allied Publishers Pvt, NEW DELHI, 2002, p(80) .

المطلب الثالث: السياسات النقدية التي يستخدمها البنك المركزي لتنشيط الاقتصاد

تعتبر السياسة النقدية عن الكيفية التي يتبعها البنك للتأثير في السيولة النقدية المتاحة للتداول في الاقتصاد القومي، إذ إن نقود الودائع أو الائتمان تشكل عادة النسبة الكبرى من عرض النقد فان السياسة النقدية في واقع الحال ما هي الا ادارة الائتمان وتنظيمه، وذلك بهدف تجنب حدوث التقلبات الاقتصادية التي قد يتعرض لها الاقتصاد القومي وتحقيق مستوى عال من النشاط الاقتصادي أو الاقتراب من حالة التوظيف الكامل وتجنب حالة التضخم أو البطالة، أي ان هدف السياسة النقدية هو تنظيم عرض النقود لسحب النقود الزائدة أو زيادة الإمدادات في الاقتصاد ويمكن أن تتبنى هذه السياسة نهجاً توسعياً⁽¹⁾.

أولاً: - السياسة النقدية التوسعية

هدف هذا النوع من السياسة النقدية يتجه نحو زيادة الكمية النقدية بهدف تعزيز المستويات الاقتصادية وتحقيق مستويات أعلى من الدخل والتوظيف، خاصةً في مدد الركود أو الانكماش الاقتصادي يهدف ذلك إلى سد الفجوة بين الطلب الكلي المنخفض والعرض الكلي الزائد، إذ يظهر التدفق السلبي الفعلي بالشكل أكبر من التدفق النقدي في حالة السياسة النقدية التوسعية، ويتخذ البنك إجراءات تهدف إلى⁽²⁾.

أ- يقوم البنك المركزي بتقليل سعر إعادة الخصم الذي يتفاوت بينه وبين المصارف التجارية وهذا التدبير ينجم عنه تخفيض في معدلات الفائدة التي تطبق بين المصارف التجارية والمستفيدين من التمويل لأغراض متنوعة ويترتب على ذلك زيادة في المنح الائتمانية، مما يعزز القدرة الشرائية ويشجع على زيادة الطلب الكلي، ومن ثم يسهم هذا في تعزيز مستويات الاستهلاك وتقليل معدلات البطالة.

ب- تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني في هذه الحالة يتمكن المصرف التجاري من الاحتفاظ بمبالغ نقدية إضافية يمكن استخدامها لإقراض الجمهور لأنه يهدف إلى زيادة حجم النقود المتداولة وتوسيع عرض النقد في الاقتصاد.

ج- من خلال السوق المفتوحة يدخل البنك المركزي سوق الأوراق المالية كمشتري، مما يسهم في تعزيز عرض النقود ومن ثم زيادة السيولة النقدية للأفراد والمصارف التجارية هذا التحرك يعزز فرص زيادة الطلب من خلال توفير مزيد من التمويل، مما يؤدي إلى زيادة منح الائتمان هذا التفاعل يؤدي دوراً مهماً في تعزيز الطلب وزيادة مستويات الاستهلاك ومن ثم يسهم في تقليل معدلات البطالة.

1- صالح فواز محمد الخصاونة، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2000، ص (241).
2- محمود عبيد صالح السبهاني، النقود والسياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2016، ص (61).

الشكل (3) عمل السياسة النقدية التوسعية



المصدر - من اعداد الباحث

ونستنتج مما سبق وبالشكل عام ان البنك المركزي يعد ركيزة أساسية في دعم المبادرات الإنمائية والتأثير الإيجابي وهذا يظهر واضحاً من خلال قدرته على توجيه السياسات النقدية والمالية نحو دعم المشاريع التنموية من خلال خفض أسعار الفائدة وتعزيز تداول النقد، ويمكن للبنك المركزي توفير بيئة تمويلية تشجع على الاستثمار وتعزز المشروعات الإنمائية كما يمكنه التدخل في أسواق الأوراق المالية من خلال عمليات السوق المفتوحة لضمان تدفق تمويل ملائم للمشاريع الاستراتيجية بالإضافة إلى ذلك يستخدم البنك المركزي أدوات سياساته لضمان استقرار النظام المالي، مما يعزز الثقة ويشجع على مزيد من الاستثمارات وتأثيره يمتد إلى تعزيز القدرة التنافسية للقطاع الاقتصادي .

ثانياً: - سياسة التيسير الكمي

عرفت بأنها عبارة عن أداة من الأدوات الحديثة للسياسة النقدية والتي تطبق من قبل البنوك المركزية في ظروف اقتصادية خاصة كالأزمات المالية والاقتصادية عن طريق زيادة المعروض النقدي⁽¹⁾.

وعرفت أيضاً بأنها سياسة نقدية غير تقليدية تستخدمها البنوك المركزية لتنشيط الاقتصاد القومي عندما تصبح السياسة النقدية التقليدية غير فعالة⁽²⁾.

1- Asgeirsirsdotter, Quantitative Easing: Economic and Fainancial Effects of an Unconventional Monetary, Copenhagen Business School, Denmark, 2014, p (8)

2-Fumio Hayashi and Junko Koela, Aregime switshing Svar Analysis of Quantitative Easing, Hitotsubashi University ,Japan,2013, p (6).

في إطار السياسة النقدية التوسعية يتم التحكم في الاقتصاد عن طريق تخفيض أسعار الفائدة مما يزيد من الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري بالشكل عام ويعزز تنشيط الاقتصاد، لكن الوضع اختلفت خلال الأزمة المالية العالمية اذ تجنبت الشركات الاقتراض بالشكل جماعي ومكثف، ولتعزيز السيولة وتحفيز النشاط الاقتصادي قامت البنوك المركزية بما فيها الاحتياطي الفدرالي والبنك المركزي البريطاني بتخفيض الفائدة تقريباً إلى الصفر في نهاية عام 2008، ورغم ذلك لم يكن بالإمكان تخفيض الفائدة أكثر من ذلك بسبب حالة عدم اليقين الاقتصادي التي سادت آنذاك وتجنبت البنوك منح القروض للأفراد والشركات مخافة المخاطر المتعلقة بعدم السداد ومن ثم اتجهت تلك البنوك نحو الاستثمار في سندات وأذونات الخزانة الحكومية كبديل عن منح القروض بهدف تقليل المخاطر وتعزيز الاستقرار المالي ويتضح أن السبيل الوحيد المتبقي لتقديم حوافز إضافية هو خفض أسعار الفائدة طويلة الأجل ومن ثم تتمثل أهداف برنامج التيسير الكمي في الآتي (1) .

1- الغاية الرئيسية للتيسير الكمي هي ضمان استمرار تدفق السيولة في الاقتصاد، خاصة في ظل نمو بطيء وتعافي هش.

2- توجه التضخم نحو الانخفاض يزيد من احتمالات المخاطر المتعلقة بالانكماش السعري الذي يمتلك أثراً سلبية على الاقتصاد، مثل تقلص الاستهلاك وانخفاض الاستثمار والنمو، وتهدف سياسة التيسير الكمي إلى ضمان استقرار التوقعات المتعلقة بمعدلات التضخم بهدف منع الانكماش السعري من التأثير سلباً على الأجور.

3- قررت البنوك المركزية في البلدان المتقدمة المضي في تطبيق سياسة التيسير الكمي عقب الازمة المالية العالمية لغرض تحقيق هدفين الأول رفع معدلات التضخم حتى تصل او تفوق مستوى التضخم المستهدف وهو (2%) والثاني الوصول بمعدل البطالة الى المستوى الطبيعي وهو (4% - 5%).

اذ يقوم البنك المركزي بشراء الأصول المالية لزيادة السيولة في الاقتصاد وما يميز هذا الأسلوب عن سياسة السوق المفتوحة هو الحجم الكبير لمشتريات أو مبيعات البنك المركزي للأصول المالية وكان بنك اليابان من أوائل البنوك المركزية التي قامت بتطبيق سياسة التيسير الكمي خلال شهر مارس 2001 وبعد الأزمة المالية العالمية وعقب إعلان افلاس مصرف (Brothers Lehman) في

1- رمزي محمود، رمزي محمود، التيسير الكمي، سياسة نقدية غير تقليدية لتنشيط الاقتصاد القومي، دار التعليم الجامعي، القاهرة، مصر، 2019، ص (111).

سبتمبر 2008 قامت السلطات النقدية باستخدام التيسير الكمي لتدعيم سياستها النقدية في العديد من الاقتصاديات المتطورة في العالم على غرار منطقة الأورو وانجلترا، بهدف استرجاع الاستقرار في الأسواق المالية، وكذلك رفع مستويات الطلب الكلي⁽¹⁾.

اذ تم تطبيق أداة التيسير الكمي عندما تقترب معدلات الفائدة قصيرة الأجل من الصفر وتطول معها حالة الانكماش، وتهدف هذه الأداة إلى خفض معدلات الفائدة الطويلة الأجل لإعادة تنشيط الاقتصاد وإن عملية التيسير الكمي تركز على زيادة خصوم ميزانية البنك المركزي وذلك من خلال اقتنائه أصول مختلفة قد تشمل أصولاً قليلة المخاطر كالسندات الحكومية، وقد تشمل أصول أخرى تكون أكثر خطراً كالسندات المدعومة بأصول (ABS) مثل: سندات الرهن العقاري (MBS) وديون الوكالات (Agency)⁽²⁾.

1 - مخاطر وأثار سياسة التيسير الكمي

من أهم مخاطر تطبيق هذه السياسة هو خطر ارتفاع أسعار بعض الأصول خاصة السلع والأسهم العادية كما قد يسهم في تخفيض العوائد على الاستثمارات ما يسبب زيادة نسبة البطالة، فضلاً عن ان انخفاض معدل الفائدة وزيادة السيولة يؤدي إلى احتمال حدوث التضخم في المستقبل باعتبار أنه لا توجد وسيلة دقيقة تحدد كمية ضخ النقود المناسبة للاقتصاد والتي لا تؤدي إلى حدوثه، بالإضافة إلى ان الزيادة في طبع النقود يؤدي إلى فقدان العملة لقيمتها وثقة الجمهور بها و من ثم يزداد المستثمرون إلى التخلص من الأصول المالية المرتبطة بالعملة مما يزيد في حدة التضخم ، ومن أهم آثار التضخم هو الارتفاع في أسعار السلع التي تدفع حصيلتها الدول المستوردة، كما يمكن تلخيص أثارها في⁽³⁾:

أ- الآثار المالية

تؤثر سياسة التيسير الكمي على القطاع المصرفي من خلال تأثيرها على العروض الممنوحة من طرف المصارف التجارية كماً ونوعاً، ف شراء البنك المركزي للسندات الحكومية وزيادة ضخ النقود تجعل

1- Ali, Walter, M. Jabir, Monetary Policy Responses to the 2008 Financial Crisis: Quantitative Easing Evidence in the United Kingdom،Journal of Economic Cooperation and Development, Vol 39, N (4)، 2018 ،p(19) .

2- محمد الأمين، وليد طالب، الأدوات غير التقليدية للسياسة النقدية (على ضوء الازمة المالية 2007-2008) ، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة قسنطينة 2 ، المجلد 6، العدد 1، الجزائر، 2019، ص (205).

3- عبد القادر مطاي، فتحة راشدي، سياسة التيسير الكمي كأسلوب حديث لإدارة السياسة النقدية في ظل الأزمات-تجربة كل من اليابان والولايات المتحدة الأمريكية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2016، ص (16).

المصارف التجارية تتمتع بسيولة كبيرة ما يجعلها ترفع من حجم القروض الممنوحة خاصة القروض الاستهلاكية بهدف الحصول على عائد أكبر من معدل الفائدة على السندات طويلة الأجل، إذ تؤثر سياسة التيسير الكمي على القروض الممنوحة و على الودائع فودائع البنك المركزي تتركز أساساً على السندات الحكومية طويلة الأجل المشتراة والتي تقابل قيمتها قيمة الأوراق النقدية المطبوعة، وإن تخفيض البنك المركزي لنسبة الاحتياطي للمصارف التجارية لديه هو نتيجة انخفاض معدل الفائدة إذ يؤدي ذلك الى زيادة السيولة لدى المصارف، ومن الآثار المالية أيضاً تأثيرها على مكونات المحفظة المالية للمستثمرين وعلى نسبة السيولة في الأسواق المالية وعلى معدلات الفائدة بالانخفاض وعلى قيمة عملات الدول المطبقة لسياسة التيسير الكمي بالانخفاض نتيجة زيادة المعروض النقدي.

ب - الآثار الاقتصادية

إن تطبيق سياسة التيسير الكمي من خلال شراء السندات الحكومية وزيادة المعروض النقدي يسهم في زيادة الاحتياطي في المصارف التجارية ومن ثم زيادة السيولة وهذا بسبب معدل الفائدة الصفري مما يسهم في زيادة القروض الممنوحة من قبل المصارف التجارية للمستثمرين للحصول على معدل فائدة منخفض، وتؤثر سياسة التيسير الكمي على الطلب وعلى التضخم باعتبار أن هذه السياسة تعمل على ضخ النقود في الاقتصاد، كما أن الهدف الأساسي لسياسة التيسير الكمي هو تحقيق النمو الاقتصادي في كافة مجالاته والخروج من حالة الكساد فمعدل الفائدة المنخفض يحث المصارف التجارية على الاقتراض من البنك المركزي وإعادة الإقراض للأفراد والمؤسسات لتمويل الإنفاق الاستهلاكي و الإنفاق الاستثماري ومن ثم زيادة الطلب الكلي مما ينعش الاقتصاد.

ثالثاً: - التيسير الائتماني

هو من السياسات غير التقليدية إذ تميل إلى التحايل على انسداد قناة الائتمان الناتجة عن ظاهرة مصيدة السيولة ويعمل البنك المركزي كوسيط والملاذ الأخير من خلال التمويل المباشر للاقتصاد، إن الفكرة الأساسية منع عمليات تغيير أنواع مختلفة من الأصول التي يملكها القطاع الخاص سوف تؤدي إلى تغييرات في أسعارها النسبية و ومن ثم يكون لها آثار على نشاط الاقتصاد الحقيقي على سبيل المثال إذا قام البنك المركزي بزيادة مشترياته (الدائمة) من السندات الحكومية طويلة الأجل ولتحفيز الاقتصاد وكذلك يشمل التيسير الائتماني الإقراض المباشر

للمشاركين في السوق في الحالات التي تتعطل فيها آلية الانتقال العادي وفي هذه الحالة تركز هذه السياسة على خفض فروق سوق الائتمان وتحسين أداء الائتمان الخاص للأسواق وينطوي التسيير الائتماني عموماً على زيادة حجم ميزانية البنك المركزي لكن التركيز ينصب على مزيد من الأصول وليس مستوى احتياطات البنوك (الخصوم) وكذلك ثلاثة أنواع من نشاط التسيير الائتماني (1) :

أ - الدور التقليدي للبنك المركزي في توفير السيولة قصيرة الأجل

ب- توفير السيولة مباشرة للمقترضين والمستثمرين.

ت- شراء الأوراق المالية طويلة الأجل لمحفظه الاحتياطي الفيدرالي.

رابعاً: - سعر الفائدة الصفري

انخفاض معدلات الفائدة إلى مستويات قريبة من الصفر أصبح اليوم ظاهرة عالمية وإن انخفاض معدلات الفائدة الاسمية إلى الصفر يؤدي إلى تحول معدلات الفائدة الحقيقية إلى معدلات فائدة سالبة في حال وجود معدل موجب للتضخم ويعني ذلك أن المستثمرين في السندات الحكومية إنما يقومون بتحويل جانب من ثروتهم إلى البنوك المركزية لهذه الدول ، كذلك فإن هذا الوضع يؤدي إلى إثارة قلق المودعين حول ايداعاتهم المصرفية ، لذلك نجد أنه في ظل أسعار الفائدة الصفرية سوف يُقاوم المستثمرون الرغبة في شراء السندات الحكومية أو إيداع أموالهم في المصارف، وهو ما يؤدي إلى ازدياد تفضيل السيولة لدى الجمهور ومن يحدث الاقتصاد ما يسمى بمصيصة السيولة وتعد هذه الأخيرة نادرة الحدوث من الناحية العملية (2).

إن البنوك المركزية تتبع سياسة معدلات الفائدة الصفرية في الأزمات لأجل تسهيل حصول الأفراد والمؤسسات على الائتمان، لأن العلاقة بين أسعار الفائدة على الائتمان والكمية المطلوبة منه ترتبطان بعلاقة عكسية، إذ إن ارتفاع سعر الفائدة على الإقراض سوف يقلل من الطلب على القروض والعكس صحيح، وعليه فإن منحى الطلب على الائتمان يتخذ الشكل منحى الطلب العادي إذ ينحدر من الأعلى إلى الأسفل وإلى جهة اليمين كما تسهم أسعار الفائدة الصفرية في التأثير على أسعار صرف العملة في الأسواق الدولية للعملة من

1- بوسفط ميادة، بوالنش ريمة، السياسة النقدية بين الأدوات التقليدية وغير التقليدية – دراسة حالة الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي-، رسالة ماجستير (بحث غير منشور)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، الجزائر، 2018، ص (67).

2- بوسفط ميادة، بوالنش ريمة، المصدر نفسه، ص (63).

خلال عدد الوحدات من العملة المحلية التي يمكن بها شراء وحدات من عملة أخرى فتنخفض قيمة العملة، الأمر الذي يعطي للاقتصاد ميزة تنافسية لانخفاض تكاليفه وسعر بيع منتجاته فتحفز المنتجين على الإنتاج، وقد اتبعت هذه السياسة في عدة مناطق في العالم على غرار كل من الولايات المتحدة الأمريكية إنجلترا ومنطقة اليورو (1).

المطلب الرابع: الدور التنموي والتطويري للبنك المركزي عبر المبادرات الإنمائية

أولاً: مفهوم المبادرات الإنمائية

بعد عقود من الجهود الضائعة في مجال التنمية التي فرضت برامج الإصلاح الهيكلي على الدول النامية من قبل الدول المانحة من خلال صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ويبدو أن الدول المقترضة قد تعلمت درساً صعباً فيما يتعلق بقضايا التنمية فبعد أن أظهرت الدراسات التطبيقية أن برامج الإصلاح الهيكلي لم تحقق النمو المتوقع ولم تحدث تنمية مستدامة اعتمدت الأمم المتحدة في سبتمبر عام 2000 على الأهداف الإنمائية للألفية، هذه الأهداف تركز بالشكل أساسي للقضاء على الفقر كهدف رئيس للتنمية ويعرف الفقر بمفهومه الشامل ليشمل ليس فقط الفقر المادي وإنما أيضاً فقر القدرات مثل التعليم والصحة والمشاركة السياسية والمساواة بين الجنسين والحفاظ على البيئة، وقد تمت صياغة أهداف التنمية للألفية وهي في الأصل أهداف دولية التي وضعها نادي الدول المانحة المعروف أيضاً بمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (2).

وتعرف انها عملية تجمع بين جهود أفراد المجتمع والسلطات الحكومية والمنظمات غير الحكومية بهدف تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمجتمع، ويتم ذلك من خلال التبني والتنفيذ الفعال لبرامج ومشاريع متكاملة تهدف إلى تعزيز التنمية المستدامة ورفاهية المجتمع، وتعرف أيضاً بأنها مجموعة من الإجراءات أو البرامج تنفذ للقضاء على الفقر أو لضمان نمط حياة مستدام للجميع، أو تعزيز الاستقرار والمرونة في النظام البيئي وتكون السلطات الحكومية هي

1- شايب احمد، بن عامر زبير، أثر أدوات السياسة النقدية غير التقليدية على النمو الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية، مجلة افاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد 5، العدد 1، 2021، الجزائر، ص (16).

2- وليد عبد مولا، التخطيط الاستراتيجي للتنمية، مجلة جسر التنمية، العدد 114، الكويت، 2012، ص (2).

المسؤولة عادة عن تنفيذ هذه العملية لتشمل مشاركة جميع أفراد المجتمع وذلك استناداً إلى أهداف التنمية الاقتصادية (1).

ثانياً: اهداف المبادرات الإنمائية

تتنوع أهداف هذه المبادرات بحسب الظروف والاحتياجات المحلية ومن بين الأهداف الرئيسية التي تسعى إليها المبادرات الإنمائية بالشكل عام هي (2):

1- القضاء على الفقر والجوع من خلال تقليل نسبة الأشخاص الذين يعيشون بأقل من دولار واحد يومياً أو من يعانون من الجوع إلى النصف ويجب توفير السكن اللائم، والرعاية الصحية، والتعليم، وتعزيز مهارات القراءة والكتابة، وتوفير فرص العمل.

2- ضرورة تعميم التعليم الابتدائي للجميع سواء كانوا ذكوراً أو إناثاً، وهذا يساهم في تعزيز التنمية الشاملة للمجتمع.

3- تحقيق المساواة بين الجنسين ودعم حقوق المرأة ويتطلب القضاء على أي تمييز بين الجنسين في التعليم الابتدائي والمتوسط بحلول عام 2015.

4- خفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة إلى الثلث بحلول عام 2015.

5- ضرورة تحسين صحة الأمهات الحوامل وضرورة تخفيض معدل وفيات الأمهات إلى الربع.

6- مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز) والملاريا والأمراض الأخرى تتطلب وقف انتشار فيروس الإيدز بالإضافة إلى وقف انتشار مرض الملاريا والأمراض الوبائية بحلول عام 2015.

7- ضرورة ضمان بيئة صحية مستدامة تتطلب وقف فقدان الموارد البيئية والهدف هو تقليل عدد الأشخاص الذين لا يمكنهم الوصول إلى مياه الشرب النظيفة إلى النصف بحلول عام 2015، وهو تحقيق تحسن ملحوظ في حياة أكثر من 100 مليون نسمة من سكان الأحياء الفقيرة بحلول عام 2020.

8- تطوير الشراكة العالمية من أجل التنمية من خلال:

أ- معالجة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً، بما في ذلك مشكلات الدين والتعاون بين الدول من أجل توفير فرص عمل لائقة ومنتجة للشباب.

ب- التعاون مع شركات الأدوية لتوفير الأدوية الأساسية بأسعار منخفضة في الدول النامية والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة من خلال التعاون مع القطاع الخاص.

1- هبه حاكم كامل، اتجاهات الشباب الجامعي نحو المشاركة في المبادرات التنموية، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية، العدد 60، الجزء الثاني، القاهرة، 2022، ص (431).

2- عبد اللطيف مصطفى، عبد الرحمن بن سانية، مصدر سابق، ص (30).

ثالثاً: اسهامات تنمية للبنك المركزي

دور البنك المركزي في عملية التنمية الاقتصادية يظهر بوضوح من خلال السبل التي يتبعها لضمان توفير حجم كافٍ من النقد يتناسب مع التوسع في الدخل الحقيقي، ويستطيع البنك المركزي تحقيق هذا الهدف من خلال دورين رئيسين: الأول كمنظم لإصدار العملة والثاني كمنظم للائتمان المصرفي، ويتجلى الدور التنموي للبنك المركزي في تمويله المباشر وغير المباشر لعملية التنمية ومشاركته في إقامة الهيكل المالي الأساسي الذي يعزز العملية التنموية، ويتم تحقيق ذلك من خلال الاهتمام برسم السياسة النقدية والرقابة على النظام المالي وتطويره والإصدار النقدي، وتنقسم أهدافه إلى تكتيكية لتحقيق الاستقرار النقدي في الأجل القصير واستراتيجية أو إنمائية للأجل الطويل، والجدير بالذكر أن هذا النهج يظهر بوضوح في لوائح البنوك المركزية في الاقتصادات النامية، إذ ينبغي أن يكون هدف البنك المركزي الرئيس في الاقتصاد النامي هو تولي المبادرة في إقامة هيكل مالي سليم يتضمن مؤسسات وأوراق مالية ذات أسعار فائدة مناسبة لعملية التنمية الاقتصادية، ويتطلب ذلك إقامة سوق نقدية وسوق مالي يلبي احتياجات التنمية وفعالية رقابية على النظام المالي، كذلك وضع سياسات نقدية وائتمانية وسياسات أسعار فائدة تضمن استمرار التمويل لعملية التنمية الاقتصادية عبر إقامة هيكل مالي متناعم مع الاحتياجات التنموية، ويتحلى البنك المركزي بدور فعال في تحقيق هذه الأهداف (1).

وتم طرح مجموعة من السياسات في إطار انموذج يدعم تحقيق أهداف التنمية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)(2).

1- تعزيز سياسات الاستثمار الحكومي ودعم برامج تنفيذ وتوطين أهداف التنمية مع التركيز على توجيه المزيد من الموارد الداعمة للمؤشرات التنموية، وتبني مسرعات تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية في مجالات التعليم والصحة، وكما يتعين ضمان عدالة توزيع الاستثمارات على الصعيدين المحلي والاجتماعي وإعطاء دور كبير للقطاع الخاص وذلك من خلال تعزيز الشراكة والتعاون بين القطاعين الحكومي والخاص لتحفيز الاستثمار في المشاريع ذات الأثر الكبير على التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

1- عبد اللطيف مصيطفي، محمد بن بوزيان، أساسيات النظام المالي واقتصاديات الأسواق المالية، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2015، ص (41).

2- البنك المركزي، تقرير دور البنك المركزي العراقي في تحقيق النمو المستدام، دائرة الإحصاء والأبحاث، 2020، ص (2).

2- تقديم أدلة استرشادية مفصلة لبرامج التنمية تهدف إلى تحقيق التكامل والتوازن التنموي وتعزيز فعالية الإنفاق الاستثماري وتتيح هذه الأدلة إمكانيات أوسع للمتابعة والتقييم والرقابة.

3- تحسين وتعديل جودة التشريعات والقوانين المتعلقة بتنفيذ أجندة التنمية وتشمل إقامة المجالس العليا للتخطيط والتنمية، والسعي نحو تبني نهج لامركزي الذي يعزز المشاركة في صنع القرار والقوانين التي تعظم فعالية العملية التخطيطية.

4- تعزيز الترتيبات المؤسسية الداعمة لبرامج التنمية من خلال تحسين القدرات التنافسية وتوفير بنية تحتية متطورة وخدمات عالية الجودة للمواطنين وإنشاء الوحدات الإدارية الضرورية وتعزيز فعالية أدائها من خلال تحسين الكفاءة وتحسين الخدمات وإن الجانب البارز في دور البنك المركزي لدعم عملية التنمية الاقتصادية يظهر بالشكل ملحوظ في الاتي:

أ- تأسيس وتعزيز أسواق المال والنقد المحلية بالشكل يتناسب مع عملية التنمية.

ب- تشجيع إقامة مؤسسات مالية ووساطة متنوعة وتنويع أصولها.

ت- تعزيز ثقافة الادخار وتسهيل عمليات الاستثمار.

ث- يشارك المصرف المركزي بالشكل مباشر وغير مباشر في تمويل عملية التنمية، اذ يتم تحقيق التمويل المباشر من خلال زيادة كمية النقد المتداول وتوفير الائتمان بطريقة مباشرة ويتم ذلك عن طريق فتح فروع في المناطق التي تفتقر إلى أنظمة ائتمانية، أو في المناطق التي لم تكن لديها وجود سابق للمصارف التجارية هذا يسهم في توفير التمويل للأفراد والمشروعات في المناطق التي يكون فيها الوصول إلى التمويل محدوداً نتيجة لعدم وجود فروع للبنوك التجارية وشهدت المصارف المركزية تزايداً في دورها لتوفير الائتمان لقطاعي الزراعة والصناعة، وذلك من خلال استخدام الأساليب التالية (1):

(1) - تشجع المصارف التجارية على زيادة حجم القروض المخصصة لقطاعي الزراعة والصناعة.

(2) - التعاون مع الحكومة في إنشاء مؤسسات متخصصة لتقديم هذا النوع من التمويل.

(3) - تشجيع المشاركة مع الحكومة في إنشاء جمعيات تسليف تعاونية زراعية لتقديم خدمات التسليف.

(4) - يسهم وجود البنك المركزي واستعداده لدعم المصارف التجارية في تقليل مخاوفها بشأن تقديم القروض لقطاعي الصناعة والزراعة، خاصة فيما يتعلق بجوانب السيولة.

1- زياد رمضان، محفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص (192).

ومما سبق يمكن توضيح ان اسهام البنك المركزي في المبادرات الإنمائية تتركز حول تحقيق التوازن بين الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية، وهو ما يجعله جزءاً حيوياً من المحرك الاقتصادي والتنموي للدولة اذ يقوم البنك المركزي بأدوار حيوية تسهم في دعم الجهود التنموية على مستوى الاقتصاد ويعد البنك المركزي شريكاً أساسياً في الرحلة نحو التنمية الاقتصادية المستدامة، لأنه يمارس دوراً فاعلاً في تحقيق الأهداف الإنمائية للدولة من خلال سلسلة من الأدوار والخدمات التي تعزز الاستقرار الاقتصادي التي تعمل على تعزيز النمو المستدام، وان أحد أهم أدوار البنك المركزي هو ضبط السياسة النقدية كونه يتخذ القرارات الحكيمة بشأن سعر الفائدة والتحكم في الكمية النقدية بما يتناسب مع احتياجات التنمية، ويتيح ذلك للبنك المركزي التأثير على الاستثمارات والاقتراض بالشكل مباشر مما يعزز النشاط الاقتصادي ويشجع على تدفق الاستثمارات في المشاريع التنموية، بالإضافة إلى ذلك يقوم البنك المركزي بتطوير ودعم الهيكل المالي ويعمل على تعزيز الاستقرار المالي والنظام المصرفي، كما يلتزم البنك بتقديم الدعم المالي المباشر لمشاريع التنمية الاقتصادية الحيوية ويشجع على الاستخدام الفعال للموارد المالية.

ونستنتج إن العلاقة بين البنك المركزي والمبادرات الإنمائية بالتفاعل المستمر والتأثير المتبادل، اذ يقوم البنك المركزي بتوجيه جهوده نحو تحقيق التنمية الاقتصادية بطرق تعزز الاستقرار الاقتصادي وتدعم النمو الاقتصادي، وكذلك يسهم البنك المركزي في تعزيز المبادرات الإنمائية من خلال تحديد وتنفيذ سياسات نقدية تواكب احتياجات التنمية، يتمثل ذلك في ضبط المتغيرات مثل سعر الفائدة والكمية النقدية لتحفيز الاستثمار وتمكين المشاريع التنموية بتقديم مثل السياسات التوسعية، ويسهم البنك المركزي في توفير بيئة اقتصادية تشجع على تنفيذ المشاريع التنموية الكبرى، ومن ناحية أخرى تتطلب المبادرات الإنمائية دعماً مالياً مستمراً وهو ما يمكن تحقيقه توفير التمويل المستدام وضمان الاستقرار المالي للدولة ويتيح للبنك المركزي دعم هذه المبادرات من خلال تخصيص موارده المالية وضمان توفر السيولة اللازمة لتمويل المشاريع ذات الأثر الكبير على التنمية.

الفصل الثاني

تجارب الدولية في تطبيق مبادرات البنك المركزي وسياسة
التيسير الكمي

المبحث الأول: تجربة مبادرات البنك المركزية المصري

المبحث الثاني: تجربة الولايات المتحدة الامريكية لسياسة التيسير
الكمي

المبحث الثالث: تجربة الجزائر في تطبيق سياسة التيسير الكمي

المبحث الأول: - تجربة مبادرات البنك المركزي المصري

المطلب الأول: - واقع الاقتصاد المصري

أصدر البنك المركزي المصري مبادرات عدة تهدف إلى تعزيز التمويل المستدام لتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال إتاحة مبالغ محددة للمصارف لتستخدمها في منح تسهيلات ائتمانية لعملائها تحت مظلة تلك المبادرات بسعر عائد منخفض، لما لهذا النوع من التمويل من دور أساسي في تنمية الاقتصاد القومي وتوفير فرص العمل للشباب وخفض نسب البطالة، وهو ما يراعي العنصر الاجتماعي من، فضلاً عن التركيز على قطاعات كقطاع الطاقة المتجددة والذي يراعي العنصر البيئي، خلال العقد الأول من الألفية الثالثة، شهد الاقتصاد المصري نمواً معتدلاً بفضل مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية بلغ متوسط النمو السنوي للنتائج المحلي الإجمالي حوالي (5%) مدعوماً بالإصلاحات الاقتصادية تهدف إلى تعزيز الاستثمارات الخاصة وزيادة التنافسية والتي شملت تحرير التجارة والخصخصة وتعزيز بيئة الأعمال، إذ إن قطاع الخدمات كان الأكثر مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، بينما ظلت معدلات البطالة مرتفعة نسبياً، وفي عام 2004 بدأت مصر في تنفيذ برنامج إصلاح اقتصادي شامل بما في ذلك تحرير التجارة وتعزيز دور القطاع الخاص، مما أدى إلى زيادة في النمو الاقتصادي بنسبة تتراوح بين (4%) و(7%) سنوياً، بعد ثورة 25 يناير 2011 دخل الاقتصاد المصري في فترة من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي إذ انخفضت معدلات النمو بشكل كبير إلى حوالي (1.8%) وتزايدت البطالة وارتفعت معدلات الفقر في هذه الفترة فضلاً عن تأثيرها على السياحة والاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل كبير، ومع تولي الحكومة الجديدة السلطة في 2014، بدأت البلاد في تنفيذ مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية بدعم من صندوق النقد الدولي بهدف تحقيق الاستقرار شملت هذه الإصلاحات تحرير سعر الصرف في 2016، والذي أدى إلى خفض قيمة الجنيه المصري بشكل كبير ولكنه ساهم في استقرار الاقتصاد على المدى الطويل إذ ارتفعت معدلات النمو إلى (5.6%) وانخفض العجز في الميزانية إلى (7.2%) من الناتج المحلي الإجمالي بحلول 2019 مدعومة بزيادة الاستثمارات في قطاع الطاقة والبنية التحتية، أما في عام 2020 قد كان لجائحة كورونا تحديات كبيرة للاقتصاد المصري كما هو الحال في معظم أنحاء العالم إذ تضررت السياحة بشكل كبير وهو قطاع حيوي للاقتصاد المصري وانخفضت تحويلات

المصريين العاملين في الخارج فضلاً عن ذلك ساعدت الإصلاحات الاقتصادية السابقة البلاد على التعامل مع الأزمة بشكل أفضل وتمكن الاقتصاد من تسجيل نمو إيجابي بنحو (3.6%) خلال هذا العام رغم الانكماش العالمي، اما في عامين 2022-2023 واجه الاقتصاد المصري تحديات متزايدة مثل التضخم المرتفع الناتج عن ارتفاع أسعار السلع العالمية وتأثير الحرب في أوكرانيا إذ بلغ معدل التضخم حوالي (33.8%) في عام 2023 وعلى اثره قامت الحكومة بتطبيق سياسات نقدية جديدة مثل زيادة أسعار الفائدة وتحرير سعر الصرف لمحاولة السيطرة على التضخم ودعم العملة المحلية وعلى الرغم من هذه التحديات إلا أن من المتوقع أن يشهد الاقتصاد تحسناً على المدى المتوسط بفضل الاستثمارات المتزايدة والإصلاحات المستمرة (1).

المطلب الثاني: - مبادرات البنك المركزي المصري

اولاً: - مبادرات الشركات والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

في ضوء الاهتمام الذي يولييه البنك المركزي المصري لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتأكيداً على دور المصارف في تمويل تلك الشركات لما لهذا النوع من التمويل من دور أساسي في تنمية الاقتصاد القومي وتوفير فرص العمل للشباب وخفض نسب البطالة ومن هذه المبادرات هي:

1- النسبة الإلزامية الموجهة لتمويل الشركات والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (2).

أ- قرر مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة في (6) يناير 2016 زيادة محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية المباشرة وغير المباشرة للشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة وفقاً للتعريف الصادر من مجلس إدارة البنك المركزي المصري لتصل إلى نسبة لا تقل عن (20%) من إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية للبنك.

1- بنك التنمية الافريقي، متاح على الرابط التالي <https://www.afdb.org/en/countries/north-africa/egypt/egypt-economic-outlook>

2- البنك المركزي المصري، الباب العاشر، الفصل الأول، مبادرات الشركات والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، 2015، ص (3-4).

ب- استكمالاً للجهود المبذولة لتشجيع المصارف على منح القروض والتسهيلات الائتمانية للشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، فقد قرر مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة في 22 فبراير 2021 ما يلي:

(1) - يعتد بأعلى نسبة محققة من محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية المباشرة وغير المباشرة طوال المدة المقررة وحتى 31 ديسمبر 2024.

(2) - تلتزم المصارف بتحقيق نسبة الـ (25%) المشار إليها حتى 31 ديسمبر 2014، على أن يكون أساس حساب النسبة هو صافي محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية المباشرة وغير المباشرة الممنوحة للعملاء بعد استبعاد كافة الضمانات.

(3) - يتعين توجيه نسبة (10%) كحد أدنى من صافي محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية المباشرة وغير المباشرة وفقاً للمركز في 21 ديسمبر 2020.

(4) - للمصارف مطلق الحرية في تمويل الجمعيات والمؤسسات الأهلية وشركات التمويل متناهي الصغر وفقاً لسياستها الداخلية.

(5) - يتم موافاة البنك المركزي في 31 مارس 2021 بخطة المصرف المعدة لتحقيق نسبة الـ (25%) المقررة متضمنة المحافظات والقطاعات الاقتصادية المستهدفة، وعدد العاملين بقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة بالبنك.

ج - اضافة اسهامات المصارف في رؤوس أموال صناديق الاستثمار المباشر المستهدفة للشركات الصغيرة الناشئة ضمن النسبة البالغة (25%).

ح - إضافة اسهامات المصارف في رؤوس أموال صناديق الاستثمار وفي صناديق الشركات المستهدفة للاستثمار وفي رؤوس أموال الشركات الصغيرة والمتوسطة بما فيها الناشئة منها ضمن نسبة (25%) المقررة.

2- مبادرات تمويل الشركات والمنشآت الصغيرة

صدر قرار مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة في 16 ديسمبر 2018 بشأن اعفاء المصارف التي تمنح التسهيلات الائتمانية للشركات والمنشآت الصغيرة من نسبة الاحتياطي وذلك

في حدود ما يتم منحه منها اعتباراً من 1 يناير 2009 لتشجيع المصارف على منح الائتمان لتلك الشركات والمنشآت وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم إيقاف العمل بهذه المبادرة وتم إصدار مبادرة أخرى لتشجيع تمويل الشركات والمنشآت الصغيرة بموجب قرار مجلس إدارة البنك المركزي الصادر بجلسته المنعقدة في 11 يناير 2016 اذ تضمنت السماح للمصارف بخصم كامل قيمة القروض والتسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة بالجنية المصري للشركات الصغيرة من بسط نسبة الاحتياطي وفقاً للشروط التالية (1):

أ- ألا يتعدى سعر الإقراض لتلك الشركات والمنشآت نسبة فائدة (5%) بسيط متناقص.

ب- الأولوية تكون للقطاعات الاقتصادية الهامة وبالأخص الشركات والمنشآت الصناعية وتلك والمنتجة للمكونات الوسيطة أو إحلال الواردات، بالإضافة إلى الأنشطة ذات الكثافة العمالية، مع إعطاء الأهمية للمشروعات صاحبة الأفكار المبتكرة والمشروعات التي تستهدف التصدير.

ت- يتم خصم الأرصدة المستخدمة بالجنيه المصري من القروض والتسهيلات المباشرة (الأرصدة المدينة) دون الالتزامات العرضية لكل ما يتم منحه من قروض وتسهيلات ائتمانية للعملاء.

ث - قرر مجلس إدارة البنك المركزي بجلسته المنعقدة في 12 يوليو 2017 تخفيض الحد الأدنى لحجم الأعمال (المبيعات - الإيرادات السنوية) للشركات والمنشآت الصغيرة العاملة في المجال الزراعي وتصنيع الألبان والأعلاف والثروة السمكية والحيوانية لتصبح (250) ألف جنيه بدلاً من مليون جنيه وحتى أقل من (50) مليون ليتم منحها تسهيلات ائتمانية بسعر فائدة منخفض (5%) تحت مظلة المبادرة الصادرة في 11 يناير 2016.

ج - تلتزم المصارف بتطبيق سعر العائد المقرر لكل مبادرة ليكون السعر النهائي متضمناً كافة العمولات والمصروفات.

ح- قرر مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة في 28 مارس 2021 السماح للمخابز البلدية التي تهدف إلى إجراء عملية التحول لاستخدام الغاز الطبيعي بالاستفادة من مبادرة الشركات الصغيرة الصادرة عن البنك المركزي المصري في يناير 2016 بسعر فائدة (5%) وذلك بهدف رفع كفاءتها وتطوير أنشطتها.

1- مبادرات البنك المركزي المصري، مصدر سابق، ص (5-7).

خ - قرر مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة في 2 يناير 2022 السماح للأطباء البشريين وأطباء العلاج الطبيعي وأطباء الأسنان من أعضاء اتحاد نقابات المهن الطبية بالاستفادة من مبادرة الشركات الصغيرة الصادرة عن البنك المركزي المصري في يناير 2016 بسعر فائدة (5%).

3- مبادرة الشركات المتوسطة العاملة في قطاعي الصناعة والزراعة

حرصاً من البنك المركزي على دعم الشركات المتوسطة في القطاعات المنتجة وبالأخص قطاعي الصناعة والزراعة من أجل تحقيق تنمية من شأنها رفع الناتج القومي ومستوى المعيشة، وتوفير فرص عمل جديدة، فقد تقرر إصدار مبادرة تستهدف إتاحة تمويل متوسط وطويل الأجل للشركات المتوسطة المنتظمة العاملة في مجالي الصناعة والزراعة بأسعار عوائد مخفضة تم تحديدها من قبل الإدارة التنفيذية للبنك المركزي المصري يكون سعر الإقراض النهائي للعملاء (7%) وهو سعراً ثابتاً منذ المنح وخلال مدة القرض وقرر مجلس إدارة البنك المركزي بجلسته المنعقدة 17 فبراير 2016 ما يلي (1).

أ- يخصص البنك المركزي المصري مبلغ (5) مليار جنيه مصري وتقوم المصارف بإعادة إقراض الشركات المتوسطة المنتظمة العاملة أو حديثة التأسيس في مجالي الصناعة والزراعة وقطاع الطاقة الجديدة والمتجددة بغرض تمويل آلات أو معدات أو خطوط إنتاج جديدة لمدة أقصاها 10 سنوات.

ب - تقوم المصارف بسداد أصل القرض على أقساط ربع سنوية وفقاً لجدول السداد ومدد السماح المتفق عليها مع العملاء، ويتم سداد العائد بصفة شهرية.

ت - في جميع الأحوال لا يحق للعميل الاستفادة من المبادرة المقدمة من البنك المركزي المصري إلا مرة واحدة فقط وبحد أقصى مبلغ (40) مليون جنيه مصري عن طريق مصرف واحد.

1- البنك المركزي المصري، مصدر سابق، ص (8-9).

ث - تفعيل قطاع الرقابة والإشراف على المصارف وإصدار مذكرة تفصيلية تتضمن الإجراءات والقواعد الخاصة بتطبيق أحكام هذا القرار.

ج - تلتزم المصارف بتطبيق سعر الفائدة المقرر لكل مبادرة ليكون السعر النهائي متضمناً كافة العمولات والمصروفات فيما عدا مصروفات الرهون التجارية ومصروفات الضرائب وفقاً للقوانين السارية.

ثانياً: - مبادرات القطاع الخاص الصناعي والزراعي والمقاولات

1- مبادرة قطاع الصناعة الصادرة في 2015

استمراراً لدور البنك المركزي المصري في دعم الاقتصاد القومي وتنمية وتنشيط القطاعات الاقتصادية المختلفة، ونظراً لما يمثله قطاع الصناعة من أهمية كونه ركيزة من ركائز الاقتصاد إذ يعد مساهماً رئيساً في الدخل القومي بالإضافة إلى ما يوفره من فرص عمل، لذا فقد ارتأى البنك المركزي المصري ضرورة وضع آلية للمصارف للتعامل مع العملاء غير المنتظمين من قطاع الصناعة وبناء على ما سبق فقد صدر قرار مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة في 2 يونيو 2015 متضمناً الإطار العام لتلك المبادرة الذي يتمثل في محددات استرشاديه تقوم المصارف من خلالها بدراسة كل حالة على حده واتخاذ القرار المناسب بشأنها وعلى النحو التالي (1):

أ - تقتصر المبادرة على العملاء غير المنتظمين وذلك باستثناء بعض فئات العملاء الواردة بقرار مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة بتاريخ 3 يناير 2012 على سبيل الحصر عملاء أعدمت مديونياتهم دون إبراء ذمة وعملاء الإجراءات القضائية، وذلك ما لم يتفق العملاء في أي من الحالات السابقة مع البنوك الدائنة على إبرام تسوية أو الجدولة.

ب - لا يعتد بالجدولة التي تتم بدءاً من تاريخ صدور المبادرة وخلال مدة سريانها في إطار الإدراج ضمن عملاء التسويات.

1- البنك المركزي المصري، الباب العاشر، الفصل الثاني، مبادرة القطاع الخاص والصناعي والزراعي والمقاولات، 2015، ص (1).

ت - في حالة قيام المصرف بمنح عملاء غير منتظمين تسهيلات ائتمانية جديدة يمكن حساب المخصص المكون للحد الجديد بواقع (5%) وذلك خلال مدة المبادرة مع مراعاة الالتزام بأسس حساب الاندثار وفقاً لقواعد أعداد وتصوير القوائم المالية للمصارف وأسس الاعتراف والقياس.

ث - يمكن التنسيق بين المصارف المقرضة لذات العميل في مجال تطبيق المبادرة على ان يتم ذلك تحت إشراف البنك صاحب أكبر مديونية.

2- مبادرة القطاع الخاص الصناعي والزراعي والمقاولات الصادرة في 2019

استمراراً لدعم البنك المركزي المصري للقطاع الصناعي بوصفه قطاعاً حيويّاً مما له من دور مهم في تخفيض الواردات وكذلك معدلات البطالة والذي يؤدي بدوره إلى تحقيق التنمية المستدامة، واستكمالاً للمبادرات الهادفة لزيادة الانتاج المحلي من خلال إتاحة التمويل اللازم لشركات القطاع الخاص الصناعي والشركات العاملة في المجال الزراعي والإنتاج والتصنيع الزراعي بما يشمل محطات تصدير وتعبئة السلع الزراعية والثلاجات وغيرها وكذلك الثروة السمكية والحيوانية والشركات العاملة في قطاع المقاولات، فقد تم إصدار المبادرة التالية (1):

- أ- يتم اعداد حجم الأعمال أو الإيرادات السنوية للعميل والأطراف المرتبطة به.
- ب- إتاحة مبلغ (100) مليار جنيه من خلال المصارف بسعر فائدة سنوي (8%) متناقص لتستخدمها في منح تسهيلات ائتمانية للشركات المنتظمة العاملة بالقطاع الخاص الصناعي التي يبلغ حجم أعمالها أو إيراداتها السنوية من (50) مليون جنيه فأكثر.
- ت- إمكانية استفادة الشركات الحديثة التأسيس التي يتم تصنيفها (شركات متوسطة) وفقاً لرأس المال المدفوع لحين توافر القوائم المالية التي تعد على أساس بياناتها وحجم أعمالها.
- ث- إمكانية استفادة الشركات والمنشآت المصنفة (شركات صغيرة) التابعة لكيانات ومؤسسات كبرى أو العملاء ذوي ملاءة مالية مرتفعة.

1- البنك المركزي المصري، مصدر سابق، ص (2-3).

ج- توجيه هذه المبادرة إلى منح تسهيلات ائتمانية لتمويل شراء الخامات ومستلزمات الإنتاج ورواتب وأجور العاملين بالإضافة إلى سداد مصروفات الكهرباء والغاز، وكذلك تمويل الآلات والمعدات أو خطوط الإنتاج تمويلات رأسمالية بهدف زيادة الطاقة الإنتاجية وفقاً للدراسة الائتمانية المعدة لكل عميل من قبل المصرف.

ح- يتم تعويض المصارف عن فارق سعر العائد دورياً كل ثلاثة شهور على أساس الآتي: (سعر الائتمان والخصم + 2% - 8%) المعدة لكل عميل من قبل البنك.

خ- الاهتمام ومنح والأولوية للشركات العاملة في مجال التصدير أو الطاقة المتجددة.

ر- ألا يتم استخدام المبالغ الممنوحة في إطار تلك المبادرة في سداد تسهيلات ائتمانية قائمة على العميل والتأكيد على استخدامها في العرض الممنوح من أجله.

ز- إمكانية استفادة العملاء غير المنتظمين من المبادرة المشار إليها حال قيامهم بالسداد وفقاً لشروط المبادرة الصادرة والمؤرخة في 12 ديسمبر 2019، وذلك وفقاً للدراسة الائتمانية المعدة لكل عميل على حده من قبل المصرف.

س- في حالة تعذر العميل الممنوح له التمويل في إطار المبادرة، يتم استبعاده منها وتعديل سعر العائد وفقاً لما يرى المصرف.

ثالثاً: - مبادرات التمويل العقاري

1- مبادرة تنشيط قطاع التمويل العقاري لمحدودي ومتوسطي الدخل

نظراً للدور الرئيس للجهاز المصرفي في تنشيط التمويل العقاري فقد قرر البنك المركزي المصري ضرورة تحفيز المصارف وتشجيعها للتوسع في هذا المجال مع توجيهها للاهتمام بمحدودي ومتوسطي الدخل، إيماناً منه بالمسؤولية الاجتماعية التي تقع على عاتقه بخلاف دوره الاقتصادي على أن يتم ذلك من خلال طرح مبادرة تهدف لتحقيق إصلاح هيكلي للتمويل العقاري من خلال إتاحة التمويل طويل الأجل بأسعار عائد منخفضة لضمان توفير الدعم المناسب للفئات المذكورة في الجدول (18) (1).

1- البنك المركزي المصري، الباب العاشر، الفصل الثالث، مبادرة التمويل العقاري، 2014، ص (1).

الجدول (1) مبادرة التمويل العقاري للبنك المركزي المصري لمحدودي ومتوسطي الدخل لعام 2014

فوق المتوسط	متوسطي الدخل	محدودي الدخل		
7%	4.5%	2.5%	0.5%	سعر اقراض البنك المركزي للمصارف
3.5%	3.5%	4.5%	4.5%	هامش المصارف
10.5%	8%	7%	5%	سعر الإقراض النهائي للعميل
15 الف جنيه للفرد و20 الف جنيه للأسر	10 الاف جنيه للفرد و14 جنية للأسرة	يحدد من قبل صندوق التمويل العقاري	2100 جم	الحد الأقصى للدخل الشهري
950 الف جنيه	700 الف جنيه	يحدد من قبل صندوق التمويل العقاري		الحد الأقصى لسعر الوحدة محل التمويل

البنك المركزي المصري، الباب العاشر، الفصل الثالث، مبادرة التمويل العقاري، 2014، ص (1).

وبناء عليه فقد قرر مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة في 18 فبراير 2014 ما يلي⁽¹⁾:

أ- يخصص البنك المركزي المصري مبلغ (20) مليار جنيه مصري للشرائح المشمولة اعلاه لمدة أقصاها 20 عاما، ويتم توجيهها للتمويل العقاري الخاص بمحدودي ومتوسطي الدخل بمشروعات الإسكان بالمجتمعات العمرانية الجديدة ومشروعات الإسكان (أي وحدة سكنية قابلة للرهن وتتوافق مع شروط المبادرة) التي تقام لمحدودي ومتوسطي الدخل في محافظات الجمهورية المختلفة.

ب- شروط العملاء المستفيدين من المبادرة يجب أن يكون مصري الجنسية وان يحصل العميل على التمويل العقاري لوحدة واحدة فقط.

ت- يتم رد كامل قيمة الدعم المقدم من البنك المركزي المصري أخذاً في الاعتبار أسعار السوق السائدة في حالة بيع الوحدة أو السداد المعجل للقرض قبل مرور خمس سنوات من تاريخ المنح، أما في حالة البيع أو السداد المعجل بعد مرور خمس سنوات يتم حسابه نسبه تتماشى مع المدة المتبقية من القرض.

1- البنك المركزي المصري، مصدر سابق، ص (1).

ث- يجوز للمصارف استخدام المبالغ المخصصة لها من خلال المبادرة عن طريق إعادة توجيهها لشركات التمويل العقاري على أن يتم توقيع عقد ملزم (بروتوكول للتعامل) بين المصارف وشركات التمويل العقاري لتطبيق شروط وإجراءات عمل المبادرة وخاصة فيما يتعلق بأسعار وشروط الإقراض للعملاء.

ج - السماح ببيع محافظ المصارف أو شركات التمويل العقاري الناشئة تحت مظلة المبادرة.

ح - في إطار المبادرة يتم تعديل الفقرة (أ) من البند السادس من أسس تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء وتكوين المخصصات الخاصة بالقواعد المنظمة لتحديد القيمة السوقية العادلة للضمانات العقارية والمحال التجارية إذ تحدد القيمة العادلة للأصول موضوع الرهون مرة واحدة على الأقل كل خمس سنوات بدلاً من ثلاث سنوات.

خ- استثناء المصابين وأسر الشهداء من أفراد الجيش والشرطة (الأقارب حتى الدرجة الثانية) من المتقدمين لحجز وحدات سكنية بمشروعات الإسكان الاجتماعي من تطبيق شرط الحد الأقصى للدخل، وعلى المصارف تطبيق الاستثناء على الملفات الواردة إليها من صندوق التمويل العقاري.

2- المبادرات الرئاسية للتمويل العقاري لمحدودي ومتوسطي الدخل

في ضوء مبادرات التمويل العقاري الصادرة عن البنك المركزي لمحدودي ومتوسطي الدخل بأسعار عوائد مخفضة والتي نتج عنها توفير سكن ملائم لتلك الفئتين بالإضافة إلى الاسهام في النهوض بالقطاع العقاري لماله من أهمية كبيرة في دعم الاقتصاد ودفع عجلة الإنتاج، مما ينعكس إيجابيا على الناتج القومي من خلال تشغيل العديد من الصناعات والقطاعات المختلفة مثل المقاولات والتشييد والبناء، بالإضافة إلى المردود الإيجابي على الجانب الاجتماعي من خلال خلق فرص عمل بالمشروعات والصناعات المختلفة إلى جانب توفير سكن مناسب وفقا لاحتياجات المواطنين فقد قرر مجلس إدارة البنك المركزي إصدار مبادرة للتمويل العقاري يتم بموجبها تخصيص مبلغ 100 مليار جنيه مصري من خلال

المصارف تستهدف فئة العملاء من محدودى ومتوسطى الدخل وفقاً للإجراءات والقواعد التنفيذية الواردة أدناه، وبالشروط الآتية(1):

أ- يتم توفير التمويل العقاري اللازم للعملاء الذين تنطبق عليهم شروط المبادرة من خلال المصارف أو شركات التمويل العقاري بسعر فائدة (3%) يُحسب على أساس متناقص لمدة أقصاها 30 سنة.

2- السماح لشركات إعادة التمويل العقاري بالمشاركة في المبادرة وذلك بإعادة تمويل محافظ شركات التمويل العقاري التي تنطبق عليها شروط المبادرة.

3- يتم التعويض عن فارق سعر الفائدة على أساس: (سعر الائتمان والخصم + 3% - 3%) وتحسب على أساس متناقص.

4- لا تقل قيمة تعويض البنوك عن فارق سعر الفائدة عن (5%) في جميع الأحوال.

5- لا يجوز تغيير سعر العائد المطبق على العملاء بعد المنح وطوال مدة القرض.

6- تنطبق هذه المبادرة على المستفيدين الحاليين من مبادرة التمويل العقاري لمتوسطى الدخل الصادرة في ديسمبر 2019 بسعر الفائدة (8%) ويحسب على أساس متناقص، في حالة استيفائهم شروط المبادرة الجديدة محل هذا القرار وذلك من تاريخ العمل بها.

7- قبول تمويل أصحاب المهن الحرة مع ضرورة استخدام أسلوب التقييم الرقمي بإعطاء درجات لعناصر التقييم على سبيل المثال لا الحصر: (مستوى الدخل ومدى استقراره، السمعة، السن) مع إمكانية الاستناد إلى بعض المعايير الإضافية مثل وجود نمط استهلاكي يمكن إثباته مع معرفة مدى انتظام العميل به من خلال (فاتورة الكهرباء، التليفون المحمول، خط التليفون الأرضى أقساط السلع استهلاكية إن وجدت)، بالإضافة إلى عدد سنوات ممارسة المهن الحرة، والأعباء الاجتماعية (مثال: إعالة الأبناء، الأب والأم..).

8- إمكانية تطبيق القسط المتزايد طول مدة التمويل.

1- البنك المركزي المصري، مصدر سابق، ص (15).

الجدول (2) المستفيدين من مبادرة التمويل العقاري لعام 2014

فئة الدخل	الحد الأقصى لصافي الدخل الشهري	الحد الأقصى لسعر الوحدة	الدفعة المقدمة المسددة من العميل
محدودي الدخل	الفرد الأعزب: 4.5 ألف جنية الأسرة: 6 الالف جنية	وفقاً لما يحدده صندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري	10% من اجمالي قيمة الوحدة
متوسطي الدخل	الفرد الأعزب: 4.5 ألف جنية الأسرة: 6 الالف جنية	حتى 1,1 جنية	15% من اجمالي قيمة الوحدة
		أكثر من 1,1 مليون جنية وحتى 1,4 مليون جنية	20% من اجمالي قيمة الوحدة

البنك المركزي المصري، الباب العاشر، الفصل الثالث، مبادرة التمويل العقاري، 2014، ص (15).

رابعاً: - مبادرة إحلال المركبات

في ضوء توجه البنك المركزي المصري نحو مساندة الدولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والتي من بينها مراعاة العناصر البيئية والاجتماعية، اذ توجه الدولة المواطنين لإحلال المركبات التي تعمل بالوقود واستبدالها بتلك التي تعمل بالوقود المزدوج وحثهم على القيام بتلك الخطوة من خلال توفير التمويل المطلوب لهم بأسعار عائد منخفض، وقد وافق مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة في 27 ديسمبر 2020 على القرار التالي (1):

1- اصدار مبادرة يتم من خلالها إتاحة مبلغ (15) مليار جنية عن طريق المصارف بسعر فائدة (3%) عائد مقطوع يستخدم في منح قروض للأفراد الراغبين في إحلال المركبات الملاك، الأجرة، الميكروباص) لتعمل بالوقود المزدوج.

2- مدة القرض تتراوح من 7 إلى 10 سنوات، ويتم السداد على أقساط شهرية متساوية.

3- تعويض البنوك عن فارق سعر العائد على أساس الآتي: (سعر الائتمان والخصم + 2% - 3%) عائد مقطوع.

1- البنك المركزي المصري، الباب العاشر، الفصل السادس، مبادرة إحلال المركبات، 2020، ص (1).

4- يتم التعويض عن فارق سعر العائد بصفة شهرية بموجب خطاب يتم توجيهه إلى قطاع العمليات المركزية بالبنك المركزي.

5- يشمل سعر العائد كافة المصروفات والعمولات فيما عدا مصاريف ضمان مخاطر الائتمان.

6- يتم اعتبار مقابل التخريد للمركبات القديمة كحد أدنى لمقدم شراء المركبات الجديدة التي تعمل بالوقود المزوج.

7- عدم خصم عمولة سداد مبكر وذلك لتحفيز الأفراد على سداد القروض قبل ميعاد استحقاقها.

8- يقوم البنك المركزي بإصدار تعهد بقيمة (15) مليار جنيه مصري للشرائح المستهدفة كضمان ضد مخاطر الائتمان وكذلك حماية أرصدة الضمانات الصادرة من الشركة لصالح المصارف على أن تقوم الشركة بموجب هذا التعهد بتغطية نسبة (80%) من المخاطر المصاحبة لتمويل الأفراد ضمن المبادرة وتتحمل المصارف النسبة المتبقية (20%).

خامساً: - تقييم تجربة مبادرات دولة مصر

اما بالنسبة لمبادرات البنك المركزي المصري فإن إطلاق مثل هذه المبادرة لدعم الصناعة والزراعة شيء جيد لكن زيادة الإنتاج بقطاعات الصناعة والزراعة تحتاج إلى تمويل بفائدة أقل، ويمكن القول أن هذه المبادرات جيدة لكنها لم تسهم في حل مشكلة الإنتاج في مصر فيما عملت على تعزيز مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد وتوطين الصناعة وزيادة القدرة التنافسية للصادرات، فضلاً عن ان هذه المبادرات استهدفت تصحيح أوضاع مئات الآلاف من صغار المزارعين والعملاء المتعثرين من أجل تمكينهم من التعامل مجدداً مع الجهاز المصرفي، وإعادة تمكينهم للعمل والإنتاج بما يسهم في توفير فرص أكبر للكسب وخلق فرص للعمل ورفع مستوى معيشة الملايين من صغار المزارعين وأسره في جميع أنحاء مصر، اما بالنسبة للتمويل العقاري فقد اسهمت في توفير وحدات سكنية ميسورة التكلفة للمواطنين وشجعت الاستثمار في قطاع الإنشاءات والبناء.

المبحث الثاني: - تجربة الولايات المتحدة الأمريكية في تطبيق سياسة التيسير الكمي

المطلب الأول: - الواقع الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية

يتمتع الاقتصاد الأمريكي بعناصر قوة تجعل الاقتصاد العالمي يتأثر بأزمات التي يواجهها الاقتصاد الأمريكي ومن خصائص الاقتصاد الأمريكي انه اقتصاد عملاق يشكل (30%) من الناتج المحلي الإجمالي العالمي اذ يبلغ الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي حوالي (15) تريليون دولار والناتج المحلي الإجمالي العالمي (60) تريليون دولار، وعليه فإن الاقتصاد الأمريكي يعد قاطرة للنمو يدفع الاقتصاد العالمي إلى الأمام وفي حالة الكساد أو التباطؤ يدفع الاقتصاد العالمي إلى الخلف، وتشكل واردات الاقتصاد الأمريكي السلعية (16%) من الواردات العالمية، وعليه فإن اي انتكاسة في واردات الولايات المتحدة تتأثر بها سلباً الدول المصدرة إذ تشكل تجارة الخدمات الأمريكية (10%) من التجارة العالمية للخدمات وكذلك تشكل الصادرات الأمريكية (12%) من الصادرات العالمية السلعية، فضلاً عن ذلك يعد الاقتصاد الأمريكي أكبر اقتصاد مستقبلي للاستثمارات الأجنبية المباشرة فعلى سبيل المثال في عام 2008 بلغت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة إلى الاقتصاد الأمريكي (316) مليار دولار بعد أن كانت (271) مليار دولار في عام 2007 وتشكل نسبة (32%) من مجموع التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة الداخلة على المستوى العالمي والبالغة (962) مليار دولار في عام 2008، ولا يزال الدولار يحتل الموقع الأول في النظام النقدي الدولي بسبب هيمنته على ثلثي الاحتياطات الدولية للعملة الحرة وهذا ما يمنح الولايات المتحدة الأمريكية وضعاً خاصاً يجعلها قادرة على تسديد قيمة استيراداتها بعملتها الوطنية، وتمثل حركة رأس المال الأمريكي (40%) من حركة رأس المال العالمي و(50%) من تدفقات لتجارة العالمية توجه بالدولار كما أن أكثر من (50%) من السندات العالمية مقيمة بالدولار وان عدد من الدول تعتمد بالشكل الرئيسي على السوق الأمريكية في استيعاب صادراتها إذ إن (83%) من صادرات كندا تذهب إلى السوق الأمريكية و (88%) من صادرات المكسيك تذهب إلى السوق الأمريكي، ونسبة عالية جداً من صادرات كل من (الصين – ماليزيا-سنغافورة - اليابان – تايلند) تذهب إلى السوق الأمريكية، إن الأزمة الاقتصادية سمة من سمات النظام الرأسمالي الأمريكي وأن كان أنصار الرأسمالية الحرة لا يعترفون بوجود مثل هذه الأزمات في النظام الرأسمالي، إلا أنهم يؤكدون أن قوى السوق قادرة على تصحيح الاختلالات التي تحدث بين الحين والآخر انطلاقاً من مبدأ اليد الخفية، ولذلك طالب أنصار الرأسمالية الحرة بلا قيود بإبعاد الدولة عن التدخل في الشؤون الاقتصادية ولكن حقائق أزمة الكساد الكبير وأزمة بداية القرن الحادي والعشرين قد أثبتت خطأ هذه الرؤية، فالأسواق باتت عاجزة عن تصحيح تلك

الاختلالات واليد الخفية لم تعد تعمل، وأن آليات عمل الأسواق الطليقة عمقت هذه الأزمة ومما زاد من خطورة أزمات الاقتصاد الأمريكي ظهور أصولية رأسمالية متطرفة تحت اسم الليبرالية الطليقة، أدت إلى تفكك نظم الرقابة الحكومية على حركة الاقتصاد الرأسمالي عامة والأمريكي بصورة خاصة، وظهرت مؤخراً العديد من الدراسات التي تتحدث عن قرب انهيار الاقتصاد الأمريكي بسبب أزمات واختلالات الاقتصاد الأمريكي، ولكن هذه الكتابات لم تكن موضوعية ولا واقعية في طرحها وفي المقابل ظهرت كتابات أمريكية ويابانية تشير إلى أن أزمات واختلالات الاقتصاد الأمريكي سوف لن تمكنه من البقاء في الموقع الأول في الاقتصاد العالمي كتاب بول كندي (الاستعداد للقرن الحادي والعشرين) الذي يتحدث عن معضلة الاقتصاد الأمريكي، وكتاب جفري جاردن (السلام البارد) الذي يرى تفوق أوروبا اقتصادياً، وصعود الصين والهند (1).

المطلب الثاني: - السياسة النقدية للولايات المتحدة الأمريكية

تعد السياسة النقدية أداة حاسمة في إدارة الاقتصاد الأمريكي، ويديرها بالشكل رئيس الاحتياطي الفيدرالي (البنك الفيدرالي) لمواجهة التحديات الاقتصادية من خلال استخدام أدواتها التقليدية وغير التقليدية، إذ سعى البنك الفيدرالي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعزيز النمو والتوظيف، إذ كانت استجابة البنك الفيدرالي للأحداث الاقتصادية الرئيسية حاسمة في تشكيل مسار الاقتصاد الأمريكي، مما يعكس أهمية السياسة النقدية في إدارة الاقتصاد الكلي، ومن التحديات الرئيسية التي مر بها اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية هي فقاعة التكنولوجيا وانفجارها بين عامين 2000-2002 إذ دخل الاقتصاد الأمريكي في ركود وعلى أثر ذلك خفض البنك الفيدرالي أسعار الفائدة بشكل كبير لدعم النمو الاقتصادي وتم تخفيض سعر الفائدة الفيدرالي من (6.5%) في عام 2000 إلى (1%) في عام 2003، ومن الأحداث الأخرى أيضاً هي مدة النمو التي حدثت بين عامي 2003-2007 إذ شهد الاقتصاد الأمريكي مدة من النمو والاستقرار حافظ بها البنك الفيدرالي على أسعار فائدة منخفضة لتعزيز هذا النمو، وفي منتصف 2004 بدأ الفيدرالي برفع أسعار الفائدة تدريجياً للسيطرة على التضخم، فضلاً عن حدث الأزمة المالية العالمية 2007-2009 إذ بدأت هذه الأزمة في 2007 مع انهيار سوق الرهن العقاري وامتدت إلى جميع جوانب الاقتصاد العالمي وعلى أثرها خفض البنك الفيدرالي أسعار الفائدة الصفر، واعتمد سياسة التيسير الكمي لأول مرة مما أدى إلى ضخ كميات كبيرة من السيولة في النظام المالي لدعم البنوك وتحفيز

1- حميد الجميلي، عناصر القوة الاقتصادية الأمريكية وضعفة مع إشارة خاصة للمديونية الأمريكية، مجلة منتدى الفكر العربي، المجلد 28، العدد 258، 2013، الأردن، ص (201-244).

الاقتصاد، وحدث التعافي البطيء للاقتصاد بعد الازمة بين عامين 2010-2015 اذ استمر البنك الفيدرالي في سياسة التيسير الكمي لدعم التعافي الاقتصادي وتم تنفيذ ثلاث جولات من التيسير الكمي (QE1, QE2, QE3) لشراء الأصول المالية وتعزيز السيولة و مع تحسن الاقتصاد بدأ البنك الفيدرالي برفع أسعار الفائدة ببطء اعتباراً من عام 2015، اما خلال المدة بين عامين 2017-2020 شهد الاقتصاد نمواً قوياً وانخفاضاً في معدلات البطالة واستمر البنك الفيدرالي في رفع أسعار الفائدة بالشكل التدريجي حتى عام 2018، لكنه بدأ في خفضها مجدداً في 2019 استجابة لتباطؤ النمو العالمي والتوترات التجارية بسبب جائحة كورونا خلال عام 2020 اذ شكلت تحدياً غير مسبوق للاقتصاد العالمي وبذلك استجاب البنك الفيدرالي بخفض أسعار الفائدة إلى الصفر مرة أخرى وأطلق برامج تيسير كمي ضخمة لدعم الاقتصاد إذ تضمنت الإجراءات أيضاً تقديم قروض طارئة للشركات والمصارف وضخ سيولة هائلة في الأسواق المالية وفيما يلي اهم الأدوات الغير تقليدية للسياسة النقدية (1).

المطلب الثالث: - دوافع اعتماد هذه الآلية

استجابة للركود الكبير الذي شهده الاقتصاد الأمريكي عقب اندلاع الازمة المالية العالمية عام 2008، إذ انخفضت معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي في أمريكا من (2.7%) عام 2006 الى (1.8%) عام 2007 والى (-0.3%) عام 2008 وحوالي (-3%) في عام 2009، وبذلك أقرت لجنة السوق المفتوحة الفيدرالية الأمريكية سياسات نقدية غير تقليدية كان هدفها استعادة الانتعاش الاقتصادي بسرعة (2).

اذ تقلصت فرص الحفاظ على الاقتصاد من خلال خفض أسعار الفائدة ووصلت الأسعار إلى الصفر، اذ واجه الاحتياطي الفيدرالي تحدياً جديداً في تحفيز النشاط الاقتصادي لان خيار خفض الفائدة لم يعد فعالاً اذ قام البنك الفيدرالي بتبني تدابير غير تقليدية للتصدي للأزمة المالية أحد هذه التدابير هي سياسة التيسير الكمي لان البنك الفيدرالي قام بتغيير تركيبة المحفظة الاستثمارية وقام ببيع سندات الخزانة وشراء أصول أخرى أقل سيولة بهدف زيادة السيولة في الأسواق المالية وتعزيز الثقة في النظام المالي (3).

1-مجلس الاحتياطي الفيدرالي، تقارير السياسة النقدية الى الكونغرس، (2002-2020).

2 - عدلي قندح، سياسة التيسير الكمي وخطة بنك الاحتياط الفيدرالي الأمريكي لتقليص ميزانيته والدروس المستفادة، عمان، الأردن، 2019، ص (7).

3- Blinder, Quantitative Easing, Entrance And Exit Strategies, Federal Reserve Bank Of St. Louis Review, 2010, p (467).

بعد أزمة الرهن العقاري ضعفت الثقة بين البنوك والأفراد مما أدى إلى إعلان الوصاية على وكالات الرهن العقاري الأمريكية الرئيسية (Fannie Mae and Freddie Mac) في 7 سبتمبر 2008، كما شهدنا إفلاس (Lehman Brothers Bank) الاستثماري في 14 سبتمبر 2008، مما أدى إلى توترات إضافية في السوق المالية تزايدت حالات الاستغاثة من شركات مثل (واشنطن ميثيال وشركة التأمين)، مما أجبر البنك الفيدرالي على خفض سعر الفائدة إلى (1%) واعتماد سياسات نقدية غير تقليدية مع تقارب معدلات الفائدة القصيرة الأجل نحو الصفر في أواخر 2008، تم التوجه نحو خفض أسعار الفائدة طويلة الأجل كجزء من سياسة التيسير الكمي، وتهدف هذه السياسة إلى تعزيز الاستهلاك والاستثمار بالشكل عام من خلال زيادة الطلب على السندات الحكومية طويلة الأجل وتحسين استقرار التوقعات المرتبطة بمعدلات التضخم، بالإضافة إلى ذلك أراد البنك الفيدرالي تشجيع المستثمرين على تحمل مخاطر أكبر لذا قام بإزالة السندات الحكومية طويلة الأجل الآمنة نسبياً من السوق مما أدى إلى تشجيع امتلاك أصول ذات مخاطر أكبر⁽¹⁾.

لذا يهدف توفير السيولة وتخفيض أسعار الفائدة وتنشيط عمليات الاقراض، ومن ثم إلى استعادة قوة النشاط الاقتصادي لذا أتبعته لجنة السوق المفتوحة في بنك الاحتياط الفيدرالي الأمريكي سياسة التيسير الكمي واستخدمتها ونفذتها على ثلاث جولات أو مراحل كبيرة خلال المدة 2008 – 2014⁽²⁾.

الجولة الأولى: عمليات التيسير الكمي (First quantitative easing)

اجتمعت لجنة السوق المفتوحة الفيدرالية في 2008 وأعلن بعدها بنك الاحتياطي الفيدرالي أنه سيشتري (800) مليار دولار من الديون المصرفية وسندات الخزنة الأمريكية والأوراق المالية المدعومة بالرهن العقاري من البنوك الأعضاء، وقد بدأت أول جولة لسياسة التيسير الكمي واسعة النطاق (LSAPs QE1) في 2008 وانتهت في 2010، وخلال مدة الجولة الأولى اشترى بنك الاحتياط الفيدرالي سندات مدعومة بالعمارة بقيمة (600) مليار دولار، وأشترى ديون وكالات فيدرالية (أي ديون لتمويل شراء قروض عقارية) بمبلغ من (200) مليار دولار، واشترى سندات خزنة أمريكية طويلة الأجل بمبلغ (300) مليار دولار، وتجدر الإشارة إلى أن شراء (1,4) ترليون من السندات المدعومة بالعمارة وديون الوكالات ساعد في زيادة الائتمان المتوفر في الأسواق الخاصة، وتنشيط القروض العقارية

1 - Frederic, Other, Monnaie Banque Et Marches Financiers, Ed 9, Paris, France, 2010, p (661).

2- عدلي قندح، مصدر سابق، ص (8-10).

ودعم سوق الاسكان المحاصر أما عملية شراء سندات الخزينة طويلة الأجل بقيمة (200) مليار دولار فكانت مصممة لوضع ضغوط لتخفيض أسعار الفائدة بالشكل عام من أجل دعم النشاط الاقتصادي وقد تعاضمت المخاوف خلال صيف 2010 بأن يسقط الاقتصاد الأمريكي في حالة حدوث انكماش شبيهة بتلك الفترة التي سادت في اليابان في نهاية التسعينيات، والانكماش هو انخفاض في المستويات العامة لأسعار السلع والخدمات يصاحبه في العادة أداء اقتصادي ضعيف، ويشير رمز (QE) الى استخدام سياسة نقدية غير تقليدية تستخدمها البنوك المركزية لتنشيط الاقتصاد القومي عندما تصبح السياسة النقدية التقليدية غير فعالة.

الجولة الثانية: عمليات التيسير الكمي (Quantum Easing II)

لتجنب سيناريو سقوط الاقتصاد الأمريكي في حالة انكماش، مارست لجنة السوق المفتوحة ضغوطاً لرفع معدلات التضخم من خلال الجولة الثانية لعمليات التيسير الكمي واسعة النطاق (LSAPs QE2) وتضمن البرنامج شراء سندات خزينة طويلة الأجل بقيمة (600) مليار دولار خلال مدة تشرين الثاني 2010 وحتى حزيران 2011، أي بمعدل (75) مليار دولار شهرياً، وقد نجحت هذه الخطة إذ هدأت مخاطر الانكماش والكساد بعد هذه الجولة ومع ذلك فقد أشارت بعض البيانات الاقتصادية الى أن التعافي الاقتصادي يعد هشاً ومعرضاً للصدمات السلبية التي تحصل في العالم، ففي نفس تلك المدة كان الاتحاد الأوروبي متورطاً بأسوأ أزمة ديون سيادية والتي هددت بزعة استقرار ثاني أكبر اقتصاد في العالم، ولحماية الاقتصاد الأمريكي ضد الصدمات العكسية لجأت لجنة السوق المفتوحة في بنك الاحتياط الفيدرالي الى ما يسمى ببرنامج تمديد الاستحقاق والمعروف باسم (Operation Twist) وهي سياسة قديمة استخدمها البنك لأول مرة عام 1961 ، وقد تضمنت هذه السياسة بيع سندات خزينة قصيرة الأجل مقابل شراء سندات خزينة طويلة الأجل، وذلك بهدف تخفيض أسعار فائدة السندات طويلة الأجل وبنفس الوقت المحافظة على نفس حجم السندات في ميزانية بنك الاحتياط الفيدرالي، وقد بدأت هذه العملية في شهر أيلول 2012 ومددت في شهر حزيران 2012 حتى نهاية 2012، وبالإجمالي تمكنت لجنة السوق المفتوحة من التخلص من ملكية السندات ذات أجل استحقاق سنة وأقل واستبدالها بسندات خزينة طويلة الأجل بقيمة (667) مليار دولار وبعد تنفيذ سياسة تمديد الاستحقاق استمرت بيانات السوق بإعطاء اشارات انتعاش أقل من المطلوب، ولإيجاد سوق أقوى، بدأت لجنة السوق المفتوحة في شهر أيلول 2012 جولة ثالثة من عمليات التيسير الكمي واسعة النطاق QE3.

الجولة الثالثة: عمليات التيسير الكمي (Quantitative Easing III)

تضمنت الجولة الثالثة في البداية شراء سندات وكالات مدعومة بالعقار بقيمة (40) مليار دولار شهريا ولكن مع انتهاء برنامج تمديد الاستحقاق في شهر كانون الأول 2012 تمكنت لجنة السوق المفتوحة من اضافة سندات خزينة طويلة الاجل للمشتريات الشهرية بقيمة (40) مليار دولار وكانت الجولة الثالثة مرنة من إذ البيع والشراء وغير محددة بتاريخ انتهاء معين ومرتبطة بحالة الاقتصاد والجدول (16) يبين حجم عمليات التيسير الكمي واسعة النطاق التي نفذها بنك الاحتياط الفيدرالي والتي وصل حجمها الى حوالي (3,7) ترليون دولار.

الجدول (3) حجم عمليات التيسير الكمي خلال المدة (2014-2008)

الجولة الثالثة QE3 (أيلول 2012- تشرين الأول 2014)	الجولة الثانية QE2 (تشرين الثاني 2010- حزيران 2011)	الجولة الأولى QE1 (حزيران 2008 - 2010)	الجولة
سندات خزينة شهرية (40) مليار دولار ثم أصبحت (80) مليار دولار في شهر كانون الأول 2012	سندات خزينة (600) مليار دولار	سندات مدعومة بالعقار (600) مليار دولار سندات خزينة وسندات وكالات وغيرها (800) مليار دولار	نوع السندات
(1.7) ترليون دولار	(0.6) ترليون دولار	(1.4) ترليون دولار	اجمالي الجولة الواحدة
(3.7) ترليون دولار			الاجمالي

المصدر - عدلي قندح، سياسة التيسير الكمي وخطة بنك الاحتياط الفيدرالي الأمريكي لتقليص ميزانيته والدروس المستفادة، عمان، الأردن، 2019، ص (7).

وفي نهاية الجولات الثلاث لعمليات التيسير الكمي واسعة النطاق تضخمت ميزانية بنك الاحتياط الفيدرالي أربع مرات مقارنة بحجمها قبل بداية الأزمة المالية العالمية وكما موضح بالجدول (4).

الجدول (4) ميزانية فعلية مبسطة لبنك الاحتياط الفيدرالي (مليارات الدولارات الامريكية)

المطلوبات	10 أيار 2006	20 أيلول 2017	الموجودات	10 أيار 2006	20 أيلول 2017
النقد المصدر	758	1,533.6	السندات	760	4,242.7
النقود الاحتياطية	14	2,229.4	أخرى	82	215.8
أخرى	41	654.4			
اجمالي المطلوبات	4,417.4	813	اجمالي الموجودات	842	4,458.6

المصدر - عدلي قندح، سياسة التيسير الكمي وخطة بنك الاحتياط الفيدرالي الأمريكي لتقليص ميزانيته والدروس المستفادة، عمان، الأردن، 2019، ص (10).

يوضح الجدول (4) ميزانية البنك الاحتياطي الفيدرالي فقد ارتفعت من حوالي (0,8) ترليون دولار بتاريخ 10 أيار 2006 الى حوالي (4,5) ترليون دولار بتاريخ 20 أيلول 2017، ونما حجم النقد المصدر من (758) مليار دولار بتاريخ 10 أيار 2006 الى (1,5) ترليون دولار بتاريخ 20 أيلول 2017 ليعكس عملية طباعة النقد (الالكترونياً) التي لجأ اليها بنك الاحتياط الفيدرالي لتنفيذ عمليات التيسير الكمي واسعة النطاق التي تمت خلال المدة 2008-2012 والتي ظهرت عملياً في بند النقود الاحتياطية التي تحتفظ بها البنوك لدى بنك الاحتياط الفيدرالي في جانب المطلوبات، وهذا البند يعكس أثمان السندات بمختلف أنواعها واستحقاقاتها التي اشترها بنك الاحتياط الفيدرالي من البنوك خلال المدة 2008-2014، فعندما كان بنك الاحتياط الفيدرالي يشتري سندات من البنوك كان يودع أثمان السندات في حساباتها لديه، ويظهر ذلك جلياً في بند **النقود الاحتياطية الفائضة***، ونظراً لأن البنوك لم تكن تقرض معظم تلك الأموال للاقتصاد الحقيقي،

* يعود نمو النقود الاحتياطية الى هذا المستوى لأن بنك الاحتياط الفيدرالي بدأ بدفع فائدة على الاحتياطيات الفائضة اعتباراً من 2008/10/6 وتعد هذه السياسة أداة هامة في استراتيجية الخروج للبنك عند بدء تقليص ميزانيته في شهر تشرين الأول 2017.

فقد بقيت في ميزانية بنك الاحتياط الفيدرالي كنفود احتياطية فائضة ووجود هذه الاموال بهذا الحساب كان له دور كبير في عدم ارتفاع معدلات التضخم في السوق الأمريكي نظراً لأنها بقيت خارج سيولة الاقتصاد الحقيقي.

رابعاً: - التيسير الكمي في ظل جائحة كورونا

أدت جائحة كورونا الى شل النشاط الاقتصادي في معظم أنحاء العالم مما دفع البنوك المركزية لتنسيق الاستجابة للركود الوشيك الذي كان يعده الجميع أمراً مفروغاً منه، وقد تصدر بنك الاحتياطي الفيدرالي الموقف متوقفاً المشاكل المحتملة وذلك بإعلانه يوم 15 مارس 2020 بالتنسيق مع نظرائه في الاتحاد الأوروبي وسويسرا واليابان وكندا والمملكة المتحدة عن أكبر حزمة تحفيز منذ الأزمة المالية العالمية لعام 2008 ، اذ تجاوزت عمليات التدخل لمواجهة أزمة جائحة كورونا بالفعل كل ما فعلته السلطات النقدية الأمريكية على الإطلاق، ولم يكتفي الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي خلال الأسابيع القليلة الأولى لربيع عام 2020 بخفض أسعار الفائدة إلى الصفر فحسب، وإنما قام كذلك باستخدام جميع أدوات الطوارئ التي تم تطويرها لمواجهة الأزمة المالية العالمية السابقة، وأطلق البنك المركزي الأمريكي برنامج التيسير الكمي الرابع مفصلاً عن نيته في زيادة حيازته لسندات الخزينة بما لا يقل عن (300) مليار دولار أمريكي وحيازته للأوراق المالية الحكومية المدعومة بالرهن العقاري بواقع (200) مليار دولار على الأقل دون تحديد المدة الزمنية، ومن المهم أن يتم تسليط الضوء على حجم هذا التدخل ووتيرته ونطاقه، فقد ارتفع إجمالي الأصول في الميزانية العمومية للاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بمقدار (2.2) تريليون دولار أمريكي أو (53%) في أقل من شهرين ويتجاوز هذا الرقم بكثير حجم الجولات السابقة من التيسير الكمي، بالإضافة الى ذلك يتجاوز نطاق الدعم الآن بكثير حد تفويض البرامج السابقة حين اقتصرت عمليات شراء الأصول في السابق على سندات الخزينة والأوراق المالية المدعومة بالرهن العقاري التي تصدرها الوكالات، ولكن تتضمن البرنامج الجديد شراء قروض التجزئة المضمونة وأوراق البلديات وسندات الشركات والأوراق التجارية ومن ثم فليس من الغريب أن يشير العديد من المحللين إلى هذه الجولة الجديدة من التدابير باسم (التسهيل الكمي 4) أو (التيسير الكمي اللانهائي) (1).

1- منى دنيازاد، مخاطر إفراط البنوك المركزية في استخدام سياسة التيسير الكمي في ظل جائحة كورونا تجربة الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 5، العدد 2، جامعة سطيف، الجزائر، 2021، ص (80-79).

خامساً: - تقييم سياسة التيسير الكمي في الولايات المتحدة الامريكية

وخلص القول بأن الاحتياطي الفدرالي الأمريكي قام بضخ أكثر من (4) ترليون دولار ابتداء من سنة 2008 إلى غاية أكتوبر 2014، وتعد هذه العملية أكبر عملية توسع نقدي قامت بها الولايات المتحدة الامريكية، ليبدأ الاحتياطي الفدرالي في التراجع عنها بعد نهاية 2014 من خلال الرفع من سعر الفائدة تدريجياً عن طريق حث المصارف التجارية على تقليص حجم القروض الممنوحة والرفع من نسبة الاحتياطي القانوني لدى المصارف التجارية (سياسة نقدية انكماشية)، اذ كانت سياسة التيسير الكمي في الولايات المتحدة الامريكية عدة آثار على الاقتصاد الأمريكي وحتى على الاقتصاد العالمي، اذ أدت هذه السياسة إلى تخفيض معدلات الفائدة في الأجل الطويل وذلك لارتفاع الأصول المالية التي تم شرائها من البنك الفيدرالي الأمريكي، وهذا ما رفع من حجم السيولة في السوق في الولايات المتحدة الامريكية ، وكذلك في الدول الناشئة التي لها أسواق مالية مرتبطة بالسوق المالي الأمريكي، وهذا ما أدى إلى انهيار سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل عملات هذه الدول، كما أن الشيء الايجابي في هذه السياسة هو استقرار الأسعار في الولايات المتحدة الامريكية رغم أن هذه السياسات في الغالب تحدث موجات تضخم ويمكن القول بان تجربة التيسير الكمي في الولايات المتحدة الامريكية كانت ناجحة للآثار الإيجابية التي أفرزتها وكانت جزءاً مهماً من حل أزمة 2008.

المبحث الثالث: تجربة الجزائر في تطبيق سياسة التيسير الكمي

المطلب الأول: - دوافع اعتماد هذه الآلية

اعتمدت الحكومة التمويل غير التقليدي للاقتصاد الوطني عن طريق أداة التيسير الكمي ولأول مرة في تاريخ البلد، وهذا في إطار التعديل الجديد الذي تضمنه قانون القرض والنقد، ويعد هذا القرار استراتيجياً لأنه يأتي في ظرف استثنائي تميزه أزمة اقتصادية ومالية حادة، حيث انه يمتد على مدار (5) سنوات، إذ سيعمل فيها البنك المركزي الجزائري على تمويل المالية العامة بطريقة مباشرة بعيد عن الوسطاء الماليين وهذا ما سيسمح بدعم الاقتصاد الوطني لاجتناب تكرار سيناريو الاستدانة الخارجية والعمل على دفع عجلة التنمية الاقتصادية بما يسمح بخلق الثروة بعيدا عن العائدات النفطية، وستلجأ الجزائر مؤقتاً إلى هذا النمط من التمويل بعد تصديها لمدة ثلاث سنوات الأثار أزمة مالية حادة ناجمة عن انهيار كبير لأسعار المحروقات، وبهذه الطريقة ستتجنب الجزائر توقف مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما ستكون لها مدة انتقالية بغية استكمال إصلاحاته الاقتصادية والمالية ومن أهم الدوافع(1):

أولاً- سيسمح نمط التمويل غير التقليدي بتفادي تراجع النمو الاقتصادي، وان لجوء الجزائر بكل سيادة إلى التمويل الداخلي غير التقليدي يهدف إلى تفادي تراجع نموها الذي قد يكون خطيراً ليس فقط اقتصادياً بل اجتماعياً أيضاً.

ثانياً- تعود أزمة الاقتصاد الجزائري إلى انخفاض أسعار النفط، الذي يعد العمود الفقري للاقتصاد إذ يشكل نسبة (60%) من الموازنة العامة. ومع هذا التراجع، واجه الاقتصاد الجزائري تحديات كبيرة دفعت الحكومة إلى خفض مستويات الإنفاق العام، وذلك بعد أن سجلت الموازنة عجزاً في عام 2017.

ثالثاً- الابتعاد عن الاقتراض الخارجي وتفضيل استخدام أدوات السياسة النقدية غير التقليدية كخيار استراتيجي لتجنب الاستدانة ويتيح هذا التوجه لبنك الجزائر إقراض الخزينة العمومية مباشرة، مما يمكنها من تمويل العجز في ميزانية الدولة وتغطية الديون العامة الداخلية، بالإضافة إلى توفير موارد للصندوق الوطني للاستثمار سترافق هذا النوع من التمويل الاستثنائي، الذي سيستمر لمدة خمس سنوات، مع تطبيق برنامج إصلاحات هيكلية اقتصادية ومالية تهدف إلى تحقيق توازن في المالية العامة وفي ميزان المدفوعات الأموال التي ستقترضها الخزينة من بنك الجزائر ستكون مخصصة لتمويل الاستثمار العمومي، وليس الاستهلاك، مما يعني أنها لن تكون مصدراً للتضخم.

1- مهري عبد المالك، نوفل سمايلي، آلية التمويل غير التقليدي للإنفاق العام بين التجربة الأمريكية الناجحة وملاحم المغامرة الجزائرية دراسة مقارنة الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي وبنك الجزائر، الملتقى الدولي الثاني حول البدائل التمويلية للإنفاق الحكومي بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي، الجزائر، 2018، ص (14-15).

المطلب الثاني: - سبب اللجوء إلى سياسة التيسير الكمي

إن اللجوء إلى سياسة التيسير الكمي في الجزائر كان سببه الرئيسي انخفاض أسعار البترول الذي أدى بدوره إلى عدة اختلالات مالية، والجدول (5) يبين أهم هذه الاختلالات.

الجدول (5) تطور بعض المؤشرات الاقتصادية والنقدية قبل اتخاذ قرار التيسير الكمي

المؤشر	2014	2015	2016	2017
أسعار البترول (\$) (امريكي)	110,02	53,1	45,00	54,1
رصيد الموازنة العامة (مليار د.ج)	-3068	-3103,8	-2285,9	-1234,7
رصيد ميزان المدفوعات (\$) (امريكي)	-5,88	-27,54	-26,03	-20,76
احتياطي الصرف الأجنبي (مليار \$)	178	144	114,1	97,3
رصيد صندوق ضبط الإيرادات (مليار د.ج)	4408,4	3081,9	784,55	0,00
سعر الصرف مقابل الدولار	80,56	100,46	109,47	110,96
معدل التضخم	%2,92	%4,78	%6,40	%5,59

المصدر- البنك المركزي الجزائري، النشرة الإحصائية الثلاثية، سنوات متفرغة، (2014-2017).

ويتضح من خلال الجدول (5) تدهور أسعار البترول بين عامي (2014-2017) مما أدى إلى تدهور مختلف المؤشرات الاقتصادية والنقدية، إذ شهدت الموازنة العامة عجزاً مستمراً خلال هذه الفترة وتم اللجوء إلى صندوق ضبط الموارد لتمويل هذا العجز مما أدى إلى نفاده عام 2017، ونفس الشيء بالنسبة لميزان المدفوعات فقد شهدت عجزاً مما أدى إلى تغطيته من خلال احتياطي الصرف الأجنبي الذي انخفض من (178) مليار دولار عام 2014 إلى (97.3) مليار دولار، وكان انعكاس لتدهور المؤشرات السابقة انخفضت قيمة العملة الوطنية وارتفع معدل التضخم.

المطلب الثالث: - إجراءات وأثار تطبيق سياسة التيسير الكمي

أولاً: - إجراءات تطبيق سياسة التيسير الكمي

لجأت الحكومة الجزائرية إلى سياسة التمويل غير التقليدي من خلال إجراء تعديل القانون النقد والقرض (90/10) بموجب القانون رقم (10/17) وفق هذا التعديل غيرت علاقة البنك المركزي بالخرزينة العمومية من ناحية التمويل، وذلك كما يلي⁽¹⁾.

1- يقوم البنك المركزي بشراء سندات الخزينة بطريقة مباشرة دون المرور على السوق ما بين البنوك وبدون تحديد لنسبة التمويل السابقة (20%)، أذ تكون قيمة السندات مساوية لقيمة عجز الخزينة.
2- إمكانية تمويل الخزينة العمومية على شكل تسبيقات بدون تسقيف حيث أصبح سقف الإصدارات النقدية من طرف البنك المركزي لتمويل الخزينة العمومية غير محدد بقيمة معينة بل بقيمة عجز الخزينة، أذ كان هذا التمويل لا يتجاوز (10%) من إيرادات السنة السابقة ولا يمكنها أن تتجاوز مدة (240) يوماً، وتكون مرة واحدة في السنة.

3- تعتبر هذه السياسة النقدية غير التقليدية استثنائية ولفترة لا تتجاوز (5) سنوات، حتى يتم إصلاح الخلل في الموازنة العامة بطرق تمويلية حقيقية ومستدامة.

ووفق الإجراءات الجديدة لتمويل البنك المركزي للخرزينة العمومية قامت الخزينة بإصدار سندات حكومية ذات أجال مختلفة تتراوح بين (5) سنوات إلى (30) سنة، ومن خلالها تم تعبئة مبلغ قدره (6556.2) مليار د ج من عام 2017 إلى عام 2019 من قبل الخزينة العمومية، وقسم كما يلي⁽²⁾:

1- تم استخدام مبلغ (2470) مليار د ج لتمويل عجز الخزينة العمومية في عامين 2017-2018 وجزئياً في عام 2019.

2- تم المساهمة بمبلغ (1813) مليار د ج في سداد الدين العام، فيما يتعلق بالشركات الوطنية (سوناطراك، سونلغاز)، وكذا تمويل سداد القرض السندي لدعم النمو.

3- خصص للصندوق الوطني للتقاعد مبلغ (500) مليار د ج لإعادة تمويل ديونه فيما يتعلق بالصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية.

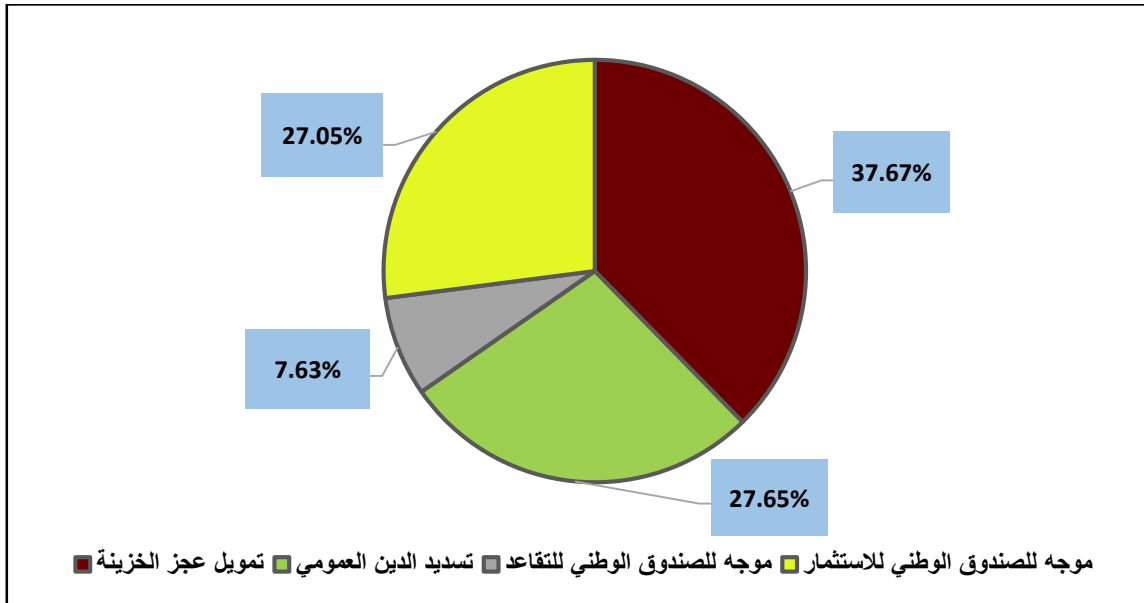
4- خصص للصندوق الوطني للاستثمار مبلغ (1773.2) مليار د ج من أجل عمليات تمويل برامج (AADL) وعجز الصندوق الوطني للتقاعد (CNR) وهيكله المشاريع.

1- الجريدة الرسمية، القانون 17/10، العدد 57، الجزائر، 2017، ص (4).

2- هجير مكاي، محمد بوبكر، مساهمة التمويل غير التقليدي، في معالجة عجز الموازنة العامة في الجزائر، دراسة تحليلية 2014-2019، مجلة اقتصاديات المال والاعمال، المجلد 4، العدد 1، الجزائر، 2020، ص (223).

مما سبق نجد بأن (73%) تقريباً من المبلغ المعين من طرف البنك المركزي للخزينة العمومية وجه لتمويل الخزينة العمومية وكذا تسديد الدين العام، وكذلك دعم الصندوق الوطني للتقاعد أذ تعتبر معظمها نفقات استهلاكية، والباقي في حدود (27%) وجه للصندوق الوطني للاستثمار أذ تعتبر نفقات استثمارية، وهذا ما يوحي لنا بأن التيسير الكمي ستكون له آثار تضخمية إذا ما استمرت الحكومة بالعمل به وكما موضح بالشكل.

الشكل (4) توزيع المبالغ التي قام بإصدارها بنك الجزائر في إطار التمويل غير التقليدي



المصدر- بنك الجزائر، التقرير السنوي، 2019، ص (74).

ويلاحظ من خلال الشكل (4) أن تقريباً (73%) المبلغ وجه لتمويل الخزينة العمومية وتسديد الدين العام ودعم الصندوق الوطني للتقاعد وهذا ما يوحي بأن سياسة التيسير الكمي ستكون لها آثار تضخمية إذا ما استمرت الحكومة بها

ثانياً: -أثار تطبيق سياسة التيسير الكمي في الجزائر

شكلت أداة التيسير الكمي في الجزائر التي تم إقرارها بموجب قانون النقد والقرض (10/17) في الجزائر أداة إنقاذ مالي، في الوقت الذي انهارت فيه مداخيل البترول المصدر الرئيسي لتمويل الموازنة العامة وتمويل الاقتصاد بالدرجة الثانية، وعليه فإن أهم آثار التيسير الكمي في الجزائر على التمويل على النحو الآتي (1).

1- محمد هاني، سياسة التيسير الكمي كآلية لتمويل الاستراتيجية التنموية لبرنامج التحول الاقتصادي في الجزائر، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 6، العدد 2، الجزائر، 2021، ص (120-122).

1- أثر تطبيق التيسير الكمي على رصيد التمويل في الاقتصاد

شكل هبوط أسعار المحروقات، وتراجع الإيرادات في الموازنة العامة الظرف الأساسي الذي أدى إلى اللجوء إلى الترخيص للبنك المركزي بالشراء مباشرة من الخزينة العمومية لسنداتها ذات الأجل المتوسط والطويل، كما تم توسيع العملية لتشمل شراء البنك المركزي للسندات المضمونة من طرف الدولة، من أجل إعادة تمويل الأعوان الاقتصاديين، وبالدرجة الأولى إعادة تمويل البنوك التجارية من خلال توفير السيولة لها.

الجدول (6) حجم الكتلة النقدية المطبوعة من سياسة التيسير الكمي

السنوات	جوان 2017	ديسمبر 2017	جوان 2018	ديسمبر 2018	جوان 2019
سندات الخزينة العمومية، أو مضمونة من الدولة لدى البنوك التجارية	300	2485	3585	4005	6556

المصدر- محمد هاني، سياسة التيسير الكمي كآلية لتمويل الاستراتيجية التنموية لبرنامج التحول الاقتصادي في الجزائر، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 6، العدد 2، الجزائر، 2021، ص (120).

من خلال الجدول (6) نلاحظ سرعة اللجوء إلى طبع كتلة نقدية من فراغ لدى بنك الجزائر ، فقد تم تحديد مبلغ (12000) مليار دج على مدى (5) سنوات، إلا أنه قد تم طبع كتلة نقدية ب (6556) مليار دج في أقل من سنتين، والسبب في ذلك أن لجوء الحكومة إلى سياسة الإصدار النقدي كان هروباً من ردة الفعل لدى الأعوان الاقتصاديين، الراضة لكل زيادة في الضرائب والتكاليف، وبالتالي تبقى سياسة التيسير الكمي هي المخرج الوحيد لتمويل المالية العامة، وعجز الموازنة المتراكم من سنوات، والذي أدى إلى امتصاص كلي لرصيد الادخار في حساب التخصيص ضبط الإيرادات في عام 2017.

2- أثر تطبيق سياسة التيسير الكمي على التضخم

انطلقت في الجزائر بعد إقرار القانون (17/10) المتعلق بالنقد والقرض موجة من الانتقادات للقانون وتأثيراته، خاصة في جانب تأثيره إذ سيطلق موجة تضخم كبيرة تأتي على قيمة الدينار الجزائري فتضعفه، ناهيك عن تدني القدرة الشرائية للمواطن إلا أن السلطات النقدية في الجزائر استخدمت تقنية جديدة كلياً هي تقنية التخويف من التضخم كأداة من أدوات الصيرفة المركزية غير التقليدية، إلا أنه مع ذلك ظهرت

قوى تضخمية لكنها في حدود المعقول عملت على تحريك قطاع الأعمال من أجل التوسع في ظل ظروف انتقال سياسي وضبابية في المشهد الاقتصادي(1).

الجدول (7) تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال المدة (2014-2019)

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
التضخم	%2.9	%4.8	%6.4	%5.9	%4.5	%2.0

المصدر- محمد هاني، مرجع سابق، ص (122).

من خلال الجدول (7) نجد أن معدلات التضخم في انخفاض مستمر بداية عام 2017 إذ كان معدل التضخم (5.9%) ليصل في عام 2019 الى (2.0%)، ويرى معارضو التيسير الكمي أن هذا الخيار مضر للغاية على المدى المتوسط والبعيد، إذ يخاطر بدفع الاقتصاد إلى دوامة تضخمية وسقوط حر لقيمة العملة الوطنية ما يتسبب في انهيار القدرة الشرائية ومع الوقت ارتفاع نسب البطالة، أي تحول الأزمة من اقتصادية إلى اجتماعية، ويرى مؤيدوه أنه الحل الأمثل وأنهم نجحوا في تطبيقه بفضل آليات امتصاص وتعقيم للسيولة الفائضة التي سمحت بالتحكم في معدل التضخم حتى الآن.

المطلب الرابع: - الآثار الإيجابية والسلبية لتطبيق سياسة التيسير الكمي

أولاً: الآثار الإيجابية لسياسة التيسير الكمي

يمكن حصر أهم الآثار الإيجابية المحتملة لسياسة التيسير الكمي في الجزائر فيما يلي(2):

1- تغطية عجز الموازنة العامة بكل سهولة دون اللجوء إلى الاستدانة الخارجية وضمان استمرار المشاريع الاستثمارية للدولة وتغطية نفقات التسيير.

2- توفير السيولة اللازمة للبنوك التجارية حتى تقوم بوظيفتها على أكمل وجه، إذ بعدما كان هناك عجز في السيولة لدى البنوك العمومية أصبح هناك فائض كبير قدر ب (1500) مليار دج في الأشهر الأولى عام 2018.

3- تسديد مختلف الديون التي كانت على عاتق الدولة خاصة المتعلقة بديون الشركات الوطنية مثل: سوناطراك وسونلغاز، فقد خصص ما يقارب (1813) مليار دج التسديد هذه الديون.

1- محمد هاني، مصدر سابق، ص (122).

2-بنك الجزائر، إعادة تمويل النظام البنكي وخزينة بنك الجزائر، 2018، ص (3).

4- عدم اللجوء إلى فرض ضرائب جديدة على أفراد المجتمع، خاصة في ظل انخفاض القدرة الشرائية، وارتفاع المستوى العام للأسعار.

ثانياً: - الآثار السلبية لسياسة التيسير الكمي

يمكن حصرها فيما يلي⁽¹⁾ :

1- ارتفاع التزامات الخزينة العمومية اتجاه البنك المركزي، لأنه في الأصل يجب على الخزينة العمومية إرجاع هذه المبالغ للبنك المركزي عند التحقيق.

2- انخفاض استقلالية البنك المركزي اتجاه الحكومة، والذي يعتبر مؤشراً هاماً في مدى فعالية السياسة النقدية واستهداف التضخم.

3- انخفاض قيمة العملة الوطنية، حيث ارتفع اليورو من (121,17) مليار د ج عام 2016 إلى (125,32) مليار د ج عام 2017، ليرتفع إلى (137) مليار د ج في عام 2018.

4- ارتفاع المستوى العام للأسعار نتيجة زيادة الكتلة النقدية المتداولة في السوق في ظل جمود الجهاز الإنتاجي، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم في الجزائر مستقبلاً.

ثالثاً: - تقييم سياسة التيسير الكمي في الجزائر

لجأت الجزائر إلى سياسة التيسير الكمي كأداة اقتصادية غير تقليدية لمواجهة التحديات الاقتصادية التي شهدتها البلاد، إذ إن هذه السياسة تضمنت ضخ السيولة في الاقتصاد من خلال شراء الأصول المالية وزيادة القروض البنكية بهدف تحفيز النشاط الاقتصادي ودعم النمو في ظل الظروف الصعبة، مثل انخفاض أسعار النفط الذي يعد مصدراً رئيسياً للدخل القومي، ولذلك يمكن القول بأن سياسة التيسير الكمي في الجزائر كانت خطوة ضرورية في مواجهة التحديات الاقتصادية الناجمة والقضاء على عجز الموازنة وعدم اللجوء الاستدانة وانخفاض التضخم، وبالإضافة إلى ذلك يجب على السلطات الاقتصادية أن تُحكم إدارتها لهذه السياسة لضمان عدم حدوث تضخم مفرط أو انخفاض حاد في قيمة الدينار الجزائري لتحقيق ذلك، يجب توجيه الأموال نحو مشروعات استثمارية إنتاجية تعزز من النمو الاقتصادي وتوفر فرص عمل للمواطنين.

1- بنك الجزائر، المصدر نفسه.

الفصل الثالث

المبادرات الإنمائية للبنك المركزي العراقي واسهام المصارف

المتخصصة فيها

المبحث الأول: البنك المركزي العراقي ودورة في تمويل التنمية الاقتصادية

المبحث الثاني: اسهام المصارف المتخصصة في ظل مبادرات البنك المركزي

المبحث الثالث: تقييم الدور التنموي للمبادرات الإنمائية في العراق

المبحث الأول: - البنك المركزي العراقي ودوره في تمويل التنمية الاقتصادية

المطلب الأول: - البنك المركزي العراقي

في عام 1947 شهد ظهور المصرف الوطني العراقي وفقاً لقانون رقم (43) لنفس السنة، اذ يعد إنشاء هذا المصرف كخطوة مهمة للعراق نحو إقامة نظام نقدي وطني مستقل ويعد تأسيس المصرف الوطني خطوة جديدة في تاريخ العراق النقدي الحديث، ولا يمكن تخطي دور العراق كأحد الدول العربية التي أسست مصرفاً وطنياً لإصدار وإدارة النظام النقدي، ومن خلال هذه الخطوة انتقل العراق من نظام تابع يعتمد بشكل كبير على الخارج إلى نظام مستقل ، وتم نقل صلاحيات لجنة العملة إلى المصرف الوطني اذ بدأ المصرف الوطني أعماله في الأول من يوليو عام 1949 برأسمال قدره (5) ملايين دينار عراقي، وبموجب هذا القانون تم منح المصرف الوطني مهمة إصدار وإدارة العملة وتأمين استقرارها وأداء وظائف مصرفية لصالح الحكومة، و بموجب القانون (43) لعام 1947 الذي عدل قانون العملة رقم (44) لعام 1931 بنظام الغطاء الكامل للعملة، ويتكون هذا الغطاء من الذهب والعملات الأجنبية والسندات الأجنبية بنسبة لا تقل عن (70%) من القيمة الاسمية المصدرة ومن سندات عراقية حكومية بنسبة لا تزيد على (30%) ، وفي منتصف عام 1956 أصدر قانوناً جديداً يحمل رقم (72) ويتعلق بالبنك المركزي العراقي اذ تم تعزيز رأسمال البنك المركزي من (5) ملايين دينار عراقي إلى (15) مليون دينار عراقي، وتم تغيير اسم المصرف الوطني إلى البنك المركزي العراقي وتضمن القانون الجديد في المادة الرابعة العديد من المهام للبنك المركزي بما في ذلك إدارة العملة وتأمين استقرارها (1) .

وفي عام 1976 تم إلغاء جميع القوانين المتعلقة بالبنك المركزي وتم استبدالها جميعاً بقانون البنك المركزي العراقي رقم (64) ، وجاء في المادة السادسة من هذا القانون تحديد أهداف البنك المركزي، وذلك ضمن إطار السياسة العامة للدولة بهدف تحقيق النظام الاشتراكي الذي كان يسعى إليه، ومن بين تلك الاهداف ضمان استقرار العملة الوطنية وتحقيق توازن الدولة من النواحي الداخلية والخارجية وإدارة الاحتياطات النقدية للدولة، ومراقبة وتنظيم التحويلات النقدية الخارجية وإدارة وتوجيه الأنظمة المصرفية والمؤسسات المالية الوسيطة الأخرى والتصدي للأزمات النقدية والاقتصادية (2).

1- عوض فاضل إسماعيل الدليمي، مصدر سابق، ص (306-307).

2- عبد الحسين محمد العنبيكي وآخرون، رؤية حول مستوى التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في العراق للمدة (2003-2010)، مجلة جامعة بابل للعلوم المصرفية، المجلد 20، العدد 1، 2012، ص (108).

وبعد نيسان (إبريل) 2003 شهدت العراق تغيرات جوهرية، مما دفع القرارات الحكومية إلى النظر في سياستها وتحليلها وإعادة تقييمها بهدف تجنب تكرار المشكلات وخصوصاً في الجانب الاقتصادي الذي تأثر بشدة بالتغيرات الداخلية والخارجية، وهذا الوضع دفع لاتخاذ خطوات نحو إعادة بناء الاقتصاد العراقي ووضع الأسس للانتقال من نموذج اقتصاد شمولي إلى اقتصاد يعتمد على مبادئ السوق، وتجلي هذا التحول في إعادة النظر في دور الدولة من خلال تنفيذ سلسلة من السياسات الاقتصادية بهدف الوصول الى وضع مقبول، وتأتي السياسة النقدية في مقدمة تلك السياسات وكانت الجهود الرامية إلى تطوير السياسة النقدية في العراق، اذ كان أمامها تحدي أساسي وهو وضع الإطار القانوني الضروري لتنظيم القطاع المصرفي فعندما أصدر الحاكم العسكري (بول برايمر) الذي كان يمتلك صلاحيات واسعة في قانون المصارف رقم (40) لسنة 2003، الذي تم تصميمه وفقاً للمعايير الدولية كان الهدف منه تعزيز الثقة في النظام المصرفي العراقي، وخلال تلك المدة قامت سلطة الائتلاف المؤقتة بعمل هام جداً وهو استبدال العملة الوطنية، اذ جرى استبدال الدينار العراقي القديم بالدينار العراقي الجديد في المدة من 15 تشرين الأول (أكتوبر) إلى 15 كانون الثاني (يناير) 2004 وتم تطبيق هذا الاستبدال على النحو التالي، اذ تم استبدال الدينار العراقي الواحد من العملة القديمة بدينار عراقي واحد من العملة الجديدة في معظم المناطق، أما في إقليم كردستان فكان التبدل يتم بمعدل (150) دينار عراقي قديم مقابل دينار عراقي واحد جديد وجاءت العملة الجديدة بشكل ورقي مجهزة بتقنيات متقدمة، وفي عام 2004 صدر قانون (56) والذي يمنح الاستقلالية التامة في الجوانب الإدارية والمالية والقانونية للبنك المركزي، وقد باشر عمله برأس مال مقدراه (100) مليار دينار عراقي وله أربعة فروع في البصرة والموصل والسليمانية وأربيل (1).

وكما ورد في نص القانون (56) لسنة (2004) يجوز للحكومة ان تأتمن البنك المركزي العراقي على القيام بما يلي(2).

أ- إدارة الحسابات الحكومية.

ب- المشاركة في إجراءات الاقتراض سواء المحلي أو الأجنبي التي تقوم بها الحكومة وإشرافها عليها باعتبارها الوكيل المالي.

1- حسن لطيف كاظم الزبيدي، وآخرون، البنك المركزي العراقي الأدوار- المهام -وخيارات المستقبل الطبعة الأولى، مركز الرافدين للحوار للنشر والتوزيع، 2021، ص (34).

2- قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2004، المادة (32) الفقرة (2).

- ج - المشاركة مع الوفود الحكومية الأخرى أو الحصول على إذن من الحكومة لتمثيلها خلال المفاوضات المتعلقة بالقضايا المالية والنقدية مع دول أجنبية ومؤسسات دولية.
- د- تنفيذ العمليات المالية على أساس أسعار السوق سواء كان ذلك فيما يتعلق بالودائع أو عمليات الصرف الأجنبي أو أي عمليات أخرى تنطوي على الدفع أو التسوية أو اتفاقيات.
- هـ - أداء المسؤوليات المرتبطة بانضمام الدولة إلى المؤسسات الدولية والمالية والنقدية وذلك وفقاً للنطاق المحدد من قبل الدولة.

ومن أجل تعزيز النشاط الاقتصادي في مختلف القطاعات وتوفير فرص تنمية قام البنك المركزي العراقي وبالتعاون مع وزارة المالية بإصدار سندات وطنية للجمهور تحت عنوان "سندات بناء" بقيمتي (1) و(2) تريليون دينار عراقي لكل منها، وبهدف تمويل عجز الموازنة ويميز هذا الإصدار بإمكانية إدراجه وتداوله في سوق العراق للأوراق المالية، بالإضافة إلى ذلك أصدر البنك المركزي توجيهات إلى المصارف الحكومية والأهلية لتعزيز وترويج هذه السندات بهدف تشجيع الجمهور على التعامل بها (1). ويظهر اثر المبادرات في مجموعة من الاجراءات والاصلاحات التي اتخذتها الحكومة العراقية التي تمس الجانب الاقتصادي والمالي والذي يصب في خدمة المواطن بالشكل عام والاقتصاد بالشكل خاص ويتجسد هذا في المبادرة التي أطلقها البنك المركزي العراقي ووزارة المالية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودعم قطاعات الصناعة والزراعة والاسكان في انعاش الاقتصاد ومن ثم القضاء على البطالة والفقر وتساعد على تشغيل الايدي العاملة إذ تشكل المشاريع الصغيرة والمتوسطة حجر اساس لنمو وتطور الاقتصاد ، كما انها تؤدي دوراً اساسياً في هذه المرحلة الانتقالية لكونها ليست بحاجة الى أموال كبيرة ولا مهارات وتكنولوجيا متقدمة فيها مشاريع تعتمد على كثافة العمل و رأس المال وان استثمارات الدولة في هذه المرحلة موجهة نحو اعادة تأهيل البنى التحتية للبلاد(2).

المطلب الثاني: - التحديات التي واجهت البنك المركزي العراقي وآليات العمل بها

في عام 2014، شهد الاقتصاد العراقي تحديات عديدة على الصعيد السياسي والاقتصادي سواء على الساحة المحلية أو العالمية، اذ وصف بأنه العام الأسوأ والأكثر تحدياً في تاريخ الاقتصاد العراقي وتتمثل هذه التحديات في عدم اعتماد الموازنة العامة الاتحادية مما أثر بشكل كبير في قدرة الحكومة على تمويل الخدمات والمشاريع الحيوية وتعطيلها

1- تقرير الطوعي الثالث للبنك المركزي العراقي في تحقيق اجندة التنمية المستدامة 2030، ص (3).
2- محمد عبد الحميد موسى، الاقتصاد بعد الإصلاح، مجلة المصارف العراقية، السنة الثانية، العدد 17، 2015، ص (6).

بسبب الحرب الإرهابية على العراق، بالإضافة الى ذلك واجهه جملة من التحديات مما شجع البنك المركزي في إطلاق المبادرات ومن هذه التحديات (1):-

1- شهد النصف الثاني من عام 2014 تدهوراً حاداً واستثنائياً في أسعار النفط، مما أدى إلى نشوء أزمة مالية مزدوجة هي الأكثر تأثيراً على الاقتصاد العراقي وبالشكل أكبر على الموازنة العامة للدولة، ففي ظل انخفاض معدل سعر برميل النفط من (105) دولار في كانون الثاني 2014 إلى (71) دولار في كانون الاول 2014 تكبد الاقتصاد العراقي خسائر هائلة مما أثر بشكل مباشر على القدرة التمويلية للحكومة العراقية، واستمر الامر لعام 2015 وحدث ركوداً واضحاً في معظم أنشطة القطاعات الاقتصادية تمثل بمعدل النمو الحقيقي السالب للاقتصاد العراقي نتيجة لانخفاض الحاد لأسعار النفط في الاسواق العالمية، مما وضع الاقتصاد العراقي امام تحد صعب وأزمة اقتصادية واضحة بسبب ريعية اقتصاده واعتماده على النفط كمصدر رئيس لإيرادات الموازنة العامة اذ يشكل (95%) من إيراداتها والذي انعكس بعجز واضح على الموازنة العامة الاتحادية للدولة.

2- ارتفاع مبلغ إجمالي الدين العام اذ الشكل الدين الداخلي والخارجي ما مقداره (32,143) و(56,352.6) مليار دينار عراقي على التوالي، اذ بلغ مجموعهما (88,495.6) مليار دينار عراقي بنهاية عام 2015، مما يمثل نسبة (51.1%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، وهذا في مقابل (76386.8) مليار دينار عراقي أي نسبة (29.5%) من الناتج الإجمالي بنهاية عام 2014، ويعزى هذا الارتفاع إلى زيادة رصيد الدين العام الداخلي نهاية عام 2015 ناتجة عن تسارع الاقتراض الداخلي لتعويض عجز الميزانية (2).

3- سيطرت العصابات الارهابية على ثلاث محافظات عراقية الموصل والأنبار وصلاح الدين في تحدي كبير للبلاد، اذ تمثل هذه المناطق قرابة ثلث مساحة العراق، وعملت هذه العصابات الإرهابية بالشكل مدروس ومنظم في تدمير البنية التحتية بمختلف أشكالها في هذه المناطق فضلاً عن إلى سرقتها للممتلكات التابعة للحكومة والشركات العامة والمشاريع الخاصة وقامت أيضاً بسرقة النفط ومشتقاته والمخزونات الاستراتيجية المتاحة في تلك المناطق كما قاموا بالاستيلاء على (121) فرعاً من فروع المصارف، تضمن ذلك (84) فرعاً تابعاً للمصارف الحكومية و(37) فرعاً تابعاً للمصارف الخاصة وقد بلغ إجمالي

1- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، 2014، ص (10-15).

2- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، 2015، ص (14).

الموجودات النقدية المسروقة نحو (900) مليار دينار عراقي، شملت ذلك موجودات فرع البنك المركزي العراقي في الموصل (1).

4- إن دور الجهاز المصرفي في دعم عملية التنمية محدود فضلاً عن الخلل المستمر في الموازنة العامة الاتحادية التي يتفوق فيها الجانب التشغيلي على الجانب الاستثماري.

5- ضعف اسهام القطاعين الزراعي والصناعي في الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة من 2003 الى نهاية عام 2015، بنسبة لا تتجاوز (5%) وهذا انعكس على زيادة حجم الاستيرادات من (9.6) مليار دولار عام 2004 الى نحو (39) مليار دولار عام 2015 والى (47) مليار دولار عام 2016، واغلب هذا المواد هي غذائية وصناعية استهلاكية تلبي حاجة المواطنين اذ أصبح من الضروري دعمهم وزيادة اسهامهم في تشغيل الايدي العاملة والناتج المحلي الإجمالي فضلاً عن بقية القطاعات الأخرى.

6- انخفاض نسبة التخصيص الاستثماري في الموازنة العامة الاتحادية، اذ لم تتجاوز (20%) من إجمالي الموازنة الى تجنب استخدام المبالغ المخصصة بشكل كامل (2).

المطلب الثالث: - حجم المبادرات الإنمائية للبنك المركزي العراقي

استناداً للمادة (26) من قانون البنك المركزي العراقي المرقم 56 لسنة 2004 ان يُنشط القطاع الحقيقي عبر (سياسة نقدية غير تقليدية) وتمويل عجز الموازنة بالشكل غير مباشر، إذ تصدت السياسة النقدية للبنك المركزي الى مظاهر الركود الخطيرة التي تعرض لها الاقتصاد وقطاعاته الحقيقية باستخدام سياسة نقدية مرنة ، وان ركني هذه السياسة هما (التيسير الائتماني) لتمويل السوق النقدية عبر مبادرات البنك المركزي المستمرة لتنشيط القطاع الحقيقي بقروض ميسرة قاربت حوال (15) ترليون دينار عراقي، والاخرى هي سياسة (التيسير الكمي) لدعم سيولة الاقتصاد الكلي عموماً بتحريك عمليات السوق الثانوية انقذت من خلالها الاقتصاد الوطني في اشد الظروف انكماشاً، للخروج من مأزق العجز المالي من خلال خصم حوالات الخزينة حكومية إذ شكلت قرابة (67%) من اجمالي ديون وزارة المالية الداخلية أو الدين العام الداخلي تحملها البنك المركزي من إجمالي رصيد الدين الداخلي البالغ اليوم بنحو (72) ترليون دينار عراقي في عام 2014، وبموجب اداة (التيسير الائتماني) التي اتبعتها البنك المركزي العراقي خصص جزءاً من موارده للمصارف كافة لكي تقوم بتقديمها كقروض للقطاعات الاقتصادية المختلفة

1- وليدي عيدي عبد النبي، دراسة بعنوان دور البنك المركزي العراقي في مواجهة الازمة الاقتصادية وتطوير الاقتصاد العراقي والقطاع المصرفي، البنك المركزي العراقي، 2018، ص (2-3).

2- وليد عيدي عبد النبي، الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق كمفتاح للنمو في ضوء تجربة البنك المركزي العراقي، مجلة الدراسات المالية والنقدية، المؤتمر السنوي الثالث، عدد خاص، 2017، ص (134).

يتبنى البنك المركزي العراقي سلسلة من المبادرات الرائدة لغرض النهوض بواقع الاقتصاد العراقي من خلال القطاع الخاص وتستهدف دعم الأنشطة الاقتصادية التخصصية وتعزيز القطاع المصرفي وتعد هذه المبادرات جزءاً أساسياً من استراتيجية البنك المركزي لتعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية في العراق ومن هذه المبادرات (1).

1- مبادرة (1) ترليون دينار عراقي لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

في جلسة مجلس إدارة البنك المركزي العراقي رقم (1525) عام 2015، قرر البنك المركزي في جملة قراراته إطلاق مبلغ (1) ترليون دينار عراقي لصالح المصارف الخاصة، بهدف تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة للمواطنين لتنشيط الاقتصاد وتعزيز الابتكار وخلق فرص العمل وتم إقرار الضوابط الخاصة وبلغت عدد المصارف المشاركة في مبادرة (1) ترليون (42) مصرفاً، وبذلك يكون البنك المركزي العراقي قد منح مهمة أكثر فاعلية للقطاع المصرفي والجدول (8) يوضح حجم المبادرة الممنوحة (2).

الجدول (8) المبالغ الممنوحة من مبادرة الـ (1) ترليون) للمدة من (2015-2021) مليون دينار

ت	السنوات	المبالغ الممنوحة	المشاريع الممولة الصغيرة والمتوسطة
1	2015	5,985	241
2	2016	16,150	650
3	2017	185,83	930
4	2018	304,65	1411
5	2019	653,00	2332
6	2020	190,887	3053
7	2021	558,157	8511
المجموع		88,5527	17127

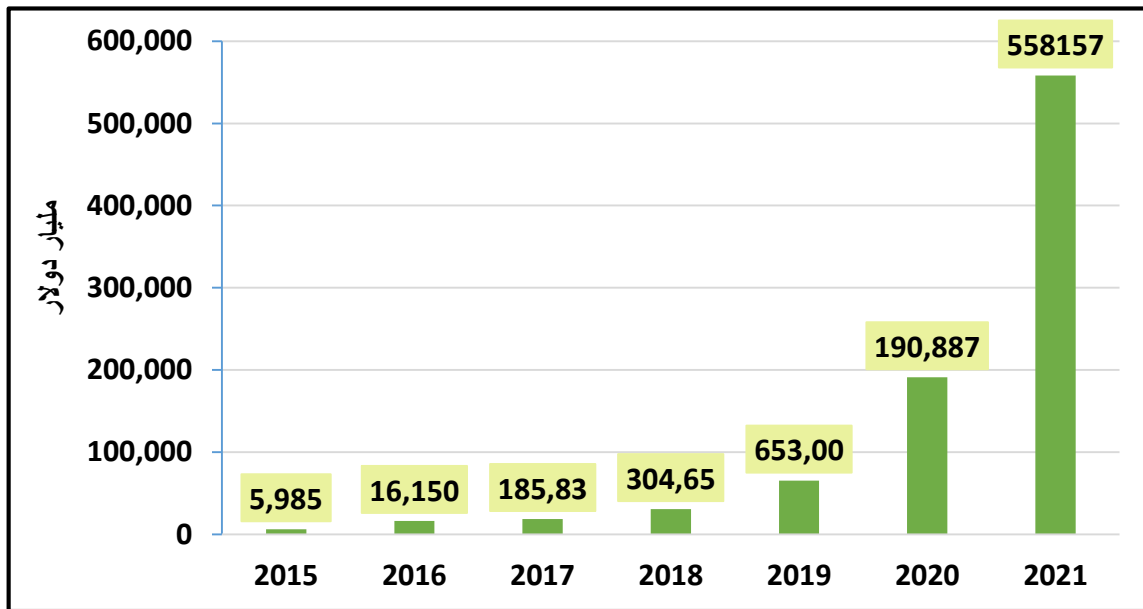
المصدر - البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي السنوي، 2020، ص (150).

1- نزار الحاج، بالأرقام احصائيات رسمية لحجم احتياطات البنك المركزي والدين العام، 2022/4/24، متاح على الرابط: <https://www.ina.iq/154431.html>

2- محمد عبد الحميد موسى، المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودورها في إنعاش الاقتصاد، مجلة المصارف العراقية، السنة الثانية، العدد 16، 2015، ص (6).

يشير الجدول (8) الى مبالغ المبادرة الممنوحة خلال السنوات المذكورة، ففي عام 2015 كان مقدار المبلغ الممنوح (5,985) مليون دينار عراقي ، وازداد هذا المبلغ عام 2016 واصبح (16,150) مليون دينار عراقي ، وخلال تلك المرحلة شهدت هذه المبادرة زيادة متواصلة في قيمة القروض الممنوحة عام بعد اخر لتصل عام 2021 الى (558,157) مليون دينار عراقي والذي تعد اعلى نسبة منح كما موضح بالشكل (4)، ويلاحظ أنه يمثل نسبة تبلغ (56%) من إجمالي المبلغ المخصص من هذه المبادرة خلال عام 2021، علماً أن هذه المبادرة تم زيادة تخصيصها وأصبحت (2) ترليون دينار عراقي في نهاية عام 2021، وتتسم هذه القروض بفوائد منخفضة (1%) للبنك المركزي مما يضمن عدم تكبد المستفيدين أعباء مالية ثقيلة ويشرف البنك المركزي على إصدار وتحديث التعليمات الخاصة بهذه المبادرة بهدف ضمان توافقتها مع احتياجات وتطلعات الاقتصاد الوطني، وذلك في إطار جهوده المستمرة لتعزيز النمو الاقتصادي وتقليل معدلات البطالة (1).

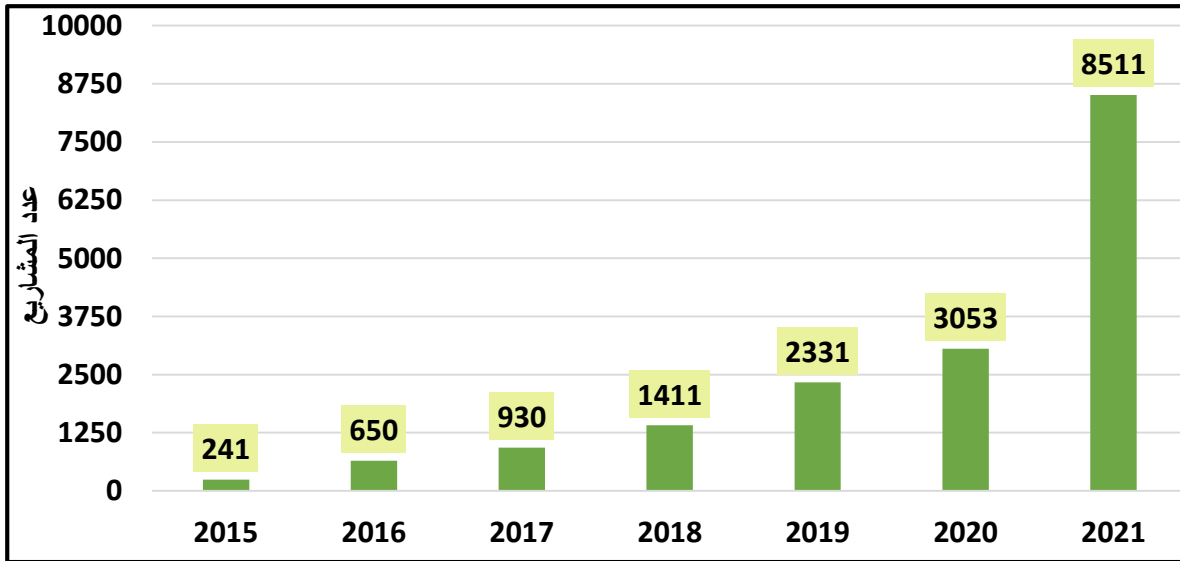
الشكل (5) المبالغ الممنوحة من مبادرة (1) ترليون دينار عراقي.



المصدر - البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي السنوي، 2020، ص (151).

1-البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي السنوي، 2020، ص (148).

وقد شارك (42) مصرفاً من القطاع الخاص في توزيع مبالغ المبادرة فضلاً عن مصرف حكومي وهو المصرف الصناعي، اذ قام البنك المركزي بتسهيل إجراءات المنح ولتسريع اتمام المعاملات بأقصى سرعة ممكنة مع تحفيز المصارف على توسيع نطاق هذا النشاط الذي يعد جزءاً من استراتيجية التمويل الشامل، بالإضافة إلى ذلك نظم البنك المركزي حملات إعلانية وترويجية وتوعية عبر وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي لتعزيز الوعي حول المبادرة وكان لهذه الجهود أثر إيجابي، اذ أسهمت القروض في إنشاء حوالي (17127) مشروعاً صغيراً ومتوسطاً بحلول نهاية عام 2021، وقد قدمت هذه المشاريع فرص عمل للعاطلين وتقليل البطالة، ويبين الشكل (5) عدد المشاريع التي تم تمويلها من مبادرة (1) ترليون وبذلك يكون البنك المركزي منح مهمة أكثر فاعلية للقطاع المصرفي لأخذ مكانة في عملية تحفيز النشاط الاقتصادي عبر نوافذ المصارف الخاصة إذ إن المبالغ التي ستخصص تستهدف المشاريع في القطاعات (الصناعية، الزراعية، التجارية، السياحة، الاسكاني).
الشكل (6) عدد المشاريع الممولة سنوياً من مبادرة (1) ترليون دينار عراقي.



المصدر - من أعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (1)، ص (57).

يظهر واضحاً زيادة في عدد المشاريع الممولة إذ انطلقت المبادرة بدعم (241) مشروعاً في عام 2015، وشهد عدد المشاريع الممولة تسارعاً إيجابياً حتى وصل في عام 2019 إلى (2331) مشروعاً، ومع ذلك شهد هذا العدد ارتفاعاً بسيطاً في عام 2020 اذ بلغ (3053) مشروعاً نتيجة لتباطؤ النمو الاقتصادي والتأثيرات السلبية لجائحة كورونا، وأدت الإجراءات الاحترازية المتخذة لمكافحة انتشار الوباء مثل فرض حظر التجول وإغلاق بعض الأسواق إلى تباطؤ اقتصادي ملموس، ثم بدأ عدد المشاريع يرتفع مجدداً حتى بلغ في عام 2021 (8511) مشروعاً نتيجة لزيادة تخصيص المبادرة وبالإضافة إلى ذلك

يظهر من إحصائيات نهاية عام 2021 أن إجمالي عدد المشاريع الممولة وصل إلى (14013) مشروعاً، مقسمة بين مشاريع (زراعي ، صناعي ، تجاري ، خدمات ، سكنية ، شخصية) وعلى التوالي (234 ، 1034 ، 7331 ، 2531 ، 2882 ، 3115)⁽¹⁾ .

مما يبرر استمرار تأثير البرنامج في دعم الأنشطة الاقتصادية على الرغم من التحديات الكبيرة التي فرضتها الأوضاع الاقتصادية العالمية وتداعيات الجائحة العالمية، وهناك مجموعة من التعليمات التي أصدرها البنك المركزي عند اقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة واهم ما جاء فيها (2) :-

1- يستهدف هذا المشروع القطاع الزراعي والصناعي والإسكان والتجاري والخدمات الحسية والتربوية والسياحية.

2- تكون نسبة الفائدة (4.7%).

3- نسبة الفائدة التي تستوفيتها الشركة العراقية للكفالات المصرفية في حال كفالتها للقرض (0.08%) بألف.

4- يمنح المصرف مبلغ القرض الذي يقرره الى صاحب المشروع من أمواله الخاصة وفي نهاية كل شهر يقدم كشفاً بالمبالغ التي منحها للمقترضين الى البنك المركزي.

5- لا يزيد مبلغ القرض عن (50) مليون دينار عراقي و(100) مليون في حالات خاصة ولا تزيد مدة استرداده عن (5) سنوات.

وبذلك حرص البنك المركزي العراقي على مراعاة الظروف الاستثنائية التي تتعلق بالجانب المالي والاقتصادي وتداعيات جائحة كورونا، لذا قرر تخفيض جميع الفوائد المفروضة على القروض الممنوحة بضمن مبادرة البنك المركزي العراقي الـ (1) تريليون دينار عراقي وكما يأتي (3):

1 - تخفيض فائدة البنك المركزي العراقي للمشاريع الكبيرة لتكون (1%) بدلاً عن (2%).

2- تخفيض الفائدة للمصارف على القروض السكنية لتكون (2%) بدلاً عن (4%).

3- تعديل عمولة البنك المركزي للقروض السكنية لتكون (0.05%) خمسة بألف بدلاً عن (0.07%) سبعة بألف.

4- تكون جميع الفوائد للمصارف والشركات الضامنة متناقصة.

1-البنك المركزي العراقي، قسم الحسابات.

2- محمود البرزنجي، مشروع أقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مجلة المصارف العراقية، السنة الثانية، العدد 17، 2015، ص (4).

3- البنك المركزي العراقي، تقرير المكتب الإعلامي، 2021.

2- مبادرة الـ (5) ترليون دينار عراقي لتمويل المشاريع الكبيرة

ان البنك المركزي العراقي يجد ضرورة دعم المشاريع الكبيرة التي تؤدي دوراً بارزاً في تعزيز عملية التنمية الاقتصادية وتلبية احتياجات ومتطلبات الاقتصاد المحلي فضلاً عن توفير فرص العمل، وفي هذا السياق أطلق البنك المركزي العراقي مبادرة لتمويل المشاريع الكبيرة بقيمة تصل إلى (5) ترليون دينار عراقي وتم توجيه تلك الأموال من خلال المصارف المختصة بفائدة منخفضة بهدف عدم تحميل المستثمر عبئاً اضافياً مما يمكنه من الاستمرار في الأعمال التجارية، هذه المبادرة تستهدف بالشكل أساسي زيادة معدلات الإنتاج في القطاعات الرئيسية مثل (الزراعة، الصناعة، والعقارات) لكي تسهم في تعزيز نمو الاقتصاد ومن بين المكاسب الإيجابية التي تحققت من هذه المبادرة تخفيف أزمة السكن عبر تقديم قروض بشروط ميسرة لبناء وحدات أو مجمعات سكنية كبيرة مما يعزز بناء المجتمعات ويسهم في تحسين جودة الحياة والجدول (9) يوضح طبيعة توزيع هذه المبالغ على المصارف التخصصية وصندوق الإسكان (1).

الجدول (9) المبالغ الممنوحة من مبادرة (5) ترليون دينار عراقي (2016-2021) مليون دينار

السنوات	المبالغ الممنوحة
2016	600,715
2017	853,191
2018	289,188
2019	78,142
2020	248,867
2021	3,109,199
المجموع	5,179,302

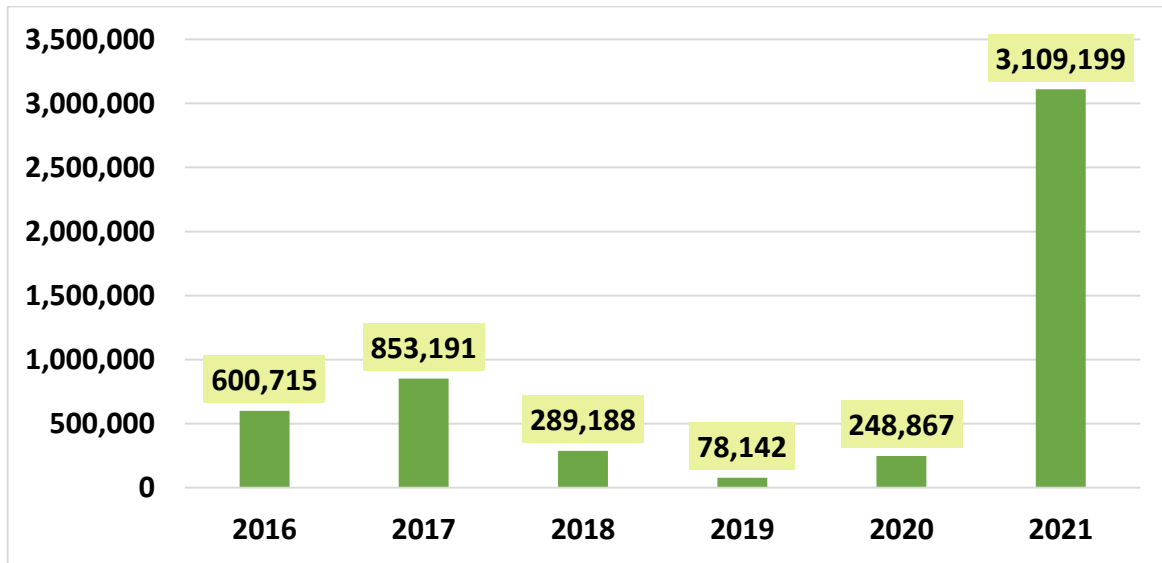
المصدر- البنك المركزي، قسم الحسابات.

يبين الجدول (9) ان مبادرة الـ (5) ترليون لمنح قروض الى المصارف المتخصصة وصندوق الإسكان لدعم المشاريع الكبيرة، انطلقت في عام 2016 وتم منح مبلغاً مقداره (600,715) مليون دينار عراقي ، اما في عام 2017 قد ارتفع المبلغ الممنوح الى (853,191) مليون دينار عراقي ، وفي عام 2018 قد تم منح ما مقداره (289,188) مليون دينار عراقي ، اما في العامين 2019 - 2020 أذ إن

1- البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي السنوي، 2020، ص (149).

المبلغ الممنوح تذبذب بين الانخفاض ومن ثم الارتفاع على التوالي الى (78,142 – 248,867) مليون دينار عراقي بسبب انخفاض المبلغ المخصص وبسبب جائحة كورونا وتوقف اغلب المشاريع، وبلغت اعلى نسبة من المبالغ الممنوحة في عام 2021 هي (3,109,199) مليون دينار عراقي بسبب زيادة المخصص لصندوق الإسكان الى (500,000) مليون دينار عراقي، وبذلك أصبح مبلغ المبادرة (5.5) ترليون دينار عراقي، وكما موضح بالشكل (7).

الشكل (7) المبالغ الممنوحة من مبادرة الـ (5) ترليون دينار عراقي سنوياً



المصدر - البنك المركزي العراقي، قسم الحسابات.

3- مبادرات اخرى

أ- مبادرة القروض الميسرة (15 مليون دينار عراقي بلا فوائد)

في ضوء النجاحات التي حققتها مبادرة البنك المركزي العراقي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة لدعم المشاريع، ولتلبية الطلبات على القروض الشخصية الميسرة ودعمها للعاملين في المؤسسات الحكومية واستناداً إلى موافقة مجلس إدارة البنك بقراره المرقم بالعدد (9) لسنة 2021 المتضمن شمول الموظفين المواطنين رواتبهم لدى المصارف بالقروض الشخصية الميسرة بما لا يتجاوز (15) مليون دينار عراقي بدون فائدة مع استقطاع عمولة إدارية مرة واحدة قدرها (4%) موزعة بنسبة (2%) لصالح البنك المركزي ونسبة (2%) لصالح المصرف وبمدة سداد لا تتجاوز الـ (5) سنوات بلا كفيل، وبلغ إجمالي القروض الميسرة الممنوحة في عام 2022 مبلغ قدره (156) مليار دينار عراقي⁽¹⁾.

1- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، 2022، ص (61).

ب - مبادرة القروض الصحية (15 مليون دينار عراقي)

انطلاقاً من دور البنك المركزي في دعم الشرائح الهشة في المجتمع العراقي والحالات الإنسانية العاجلة والحرجة بضمن مبادراته التنموية، اذ قام البنك بمنح القروض الصحية بمبلغ لا يتجاوز الـ (15) مليون دينار عراقي لكل قرض، ولحالات مرضى السرطان والحالات المرضية المستعصية والحرجة التي يعود تقديرها إلى الجهات المختصة ويكون لها فرصة وإن كانت ضئيلة للعلاج، اذ بلغ إجمالي المبالغ الممنوحة بضمن هذه المبادرة خلال عام 2022 (120) مليار دينار عراقي.

ت - مبادرة الطاقة المتجددة

اذ خصص البنك المركزي مبلغ (1) ترليون دينار عراقي لهذه المبادرة وبلغ مجموع المبالغ الممنوحة بهدف شراء منظومات توليد الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة في عام 2022 للقطاعات السكنية والتجارية والزراعية والمشاريع الاستثمارية (207,013) مليون دينار عراقي وبنسبة (0.020%) من مجموع المبلغ المخصص اذ تعد هذه النسبة منخفضة جداً نتيجة انخفاض وعي الجمهور بأهمية هذا النوع من الطاقة مما يتطلب اتخاذ بعض الإجراءات المحفزة لحث الجمهور تجاهها.

ث - مبادرة المشروعات الكبيرة (الأكثر من 20 مليار دينار عراقي)

قام البنك المركزي بتمويل المشروعات الكبيرة لأكثر من 20 مليار دينار عراقي بتخصيص مبلغ (1) ترليون دينار عراقي عن طريق المصارف الحكومية وبلغ المبلغ الممنوح عن طريق مصرف الرشيد (17,500) مليار دينار عراقي، ومن الجدير بالذكر لم تقدم بقية المصارف الحكومية على هذه المبادرة لغاية نهاية الفصل الثالث 2022، ويعزى ذلك إلى رغبة تلك المصارف بمنح التمويلات من أموالهم الخاصة وذلك لتحقيق عائد أكثر من حجم السيولة العالية لديها⁽¹⁾.

المطلب الرابع: - التمويل المقدم الى المصارف الخاصة والقطاعات الاقتصادية والمصارف المتخصصة

في 16 كانون الثاني 2021 قرر مجلس إدارة البنك المركزي زيادة مبلغ مبادرة الـ (1) ترليون دينار عراقي لإقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة بمبلغ (1) ترليون دينار عراقي ليصبح إجمالي المبلغ المخصص تريليوني دينار عراقي وفي نهاية عام 2023 أصبح المبلغ المخصص (4) ترليون دينار عراقي لهذه المبادرة، اما بالنسبة لمبادرة الـ (5) ترليون دينار عراقي لإقراض المصارف المختصة وبموجب توجيهات الأمانة العامة لمجلس الوزراء تم

1- البنك المركزي العراقي، المصدر نفسه، (62).

اعتماد آلية جديدة لإقراض المصارف المختصة اذ أصبح مجموع المبادرات من المبلغ المخصص (12,282,000) مليون دينار عراقي⁽¹⁾.

1- التمويل الممنوح وفق مبادرة الـ (4) ترليون الى القطاعات الاقتصادية

بلغ اجمالي التمويل الممنوح من هذه المبادرة منذ عام 2015 ولغاية عام 2021 ما مقداره (885,724) مليون دينار عراقي كما في الجدول (3)، وفي عام 2022 ارتفع هذا المبلغ الى (1,844,764) مليون دينار عراقي، اما في عام 2023 بلغ اجمالي التمويل (151,852) مليون دينار عراقي إذ إن سبب الانخفاض هو نفاذ المبلغ المخصص من هذه المبادرة.

الجدول (10) تمويل مبادرة الـ (4) ترليون دينار عراقي الى القطاعات المستفيدة للمدة (2023-2015) مليون دينار

مجموع المبالغ الممنوحة	2023	2022	-2019 2021	-2015 2018	القطاعات	
					التمويل (مليون)	عدد المشاريع
172,836	4,280	152,231	13,732	2,593	التمويل (مليون)	القطاع الزراعي
401	39	128	152	82	عدد المشاريع	القطاع الصناعي
793,062	40,400	620,989	123,805	7,868	التمويل (مليون)	القطاع التجاري
1327	57	236	675	359	عدد المشاريع	قطاع الخدمات (صحية، تربية، سياحية)
579,140	12,506	314,280	209,230	43,123	التمويل (مليون)	سكني
9236	100	1,805	5,272	2,059	عدد المشاريع	قروض شخصية
348,973	14,381	135,401	181,412	17,779	التمويل (مليون)	اجمالي التمويل من المبادرة
3285	49	705	1,799	732	عدد المشاريع	
775,652	67,150	465,486	243,016	0	التمويل (مليون)	
7748	572	4,293	2,883	0	عدد المشاريع	
212,678	13,135	156,377	43,166	0	التمويل (مليون)	
6279	913	2,251	3,115	0	عدد القروض	
2,882,340	151,852	1,844,764	814,361	71,363	التمويل (مليون)	
21997	817	7167	10781	3232	عدد المشاريع	

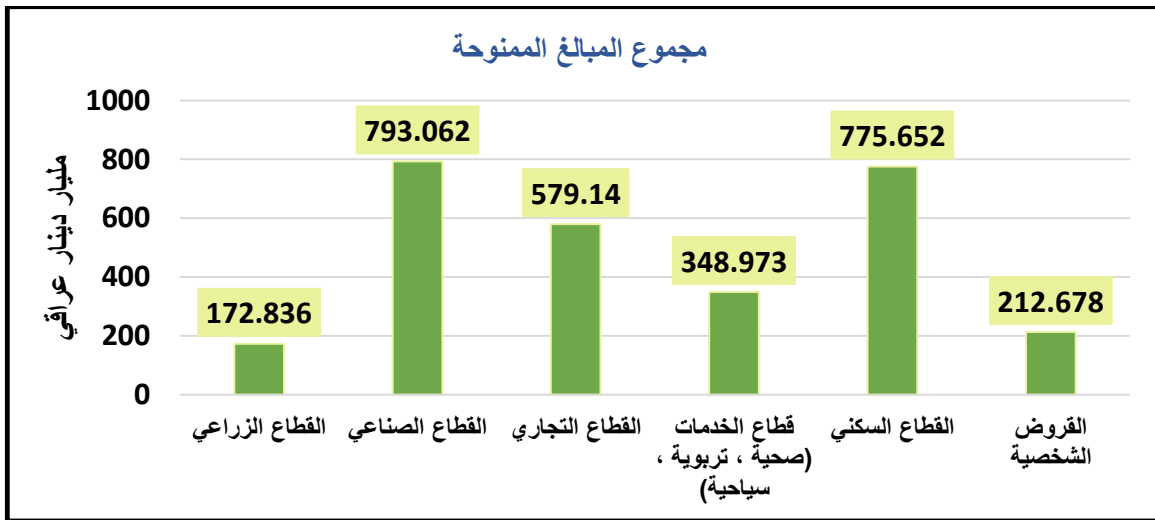
المصدر - من اعداد الباحث بالاعتماد على البنك المركزي العراقي، قسم الحسابات.

1- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي الفصلي، الفصل الثالث، 2022، ص (17).

اما بالنسبة لتمويل القطاعات فقد بلغ اجمالي تمويل القطاع الزراعي ما مقداره (172,836) مليون دينار عراقي، في حين نجد ان اجمالي التمويل للقطاع الصناعي بلغ ما مقداره (793,063) مليون دينار عراقي، اذ ارتفع حجم التمويل الصناعي من (123,805) مليون دينار عراقي في أعوام 2019-2021 الى (989,620) مليون دينار عراقي في عام 2022 نتيجة لزيادة المبلغ المخصص لهذه المبادرة، اما اجمالي التمويل للقطاع التجاري فقد بلغ ما مقداره (579,140) مليون دينار عراقي اذ ارتفع حجم التمويل التجاري من (209,230) مليون دينار عراقي في أعوام 2019-2021 الى (314,280) مليون دينار عراقي في عام 2022 للسبب نفسه، كما بلغ اجمالي التمويل لقطاع الخدمات (الصحية والتربوية والسياحية) ما مقداره (348,973) مليون دينار عراقي، اما اجمالي التمويل للقطاع السكني فقد بلغ ما مقداره (775,652) مليون دينار عراقي اذ ارتفع حجم التمويل السكني من (243,016) مليون دينار عراقي في أعوام 2019-2021 الى (465,486) مليون دينار عراقي، اما بالنسبة للقروض الشخصية فقد بلغ اجمالي التمويل ما مقداره (212,678) مليون دينار عراقي.

اما بالنسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من هذه المبادرة، فقد بلغ مجموع المشاريع في القطاع الزراعي (401) مشروع، اما في القطاع الصناعي فقد بلغ (1327) مشروعاً والقطاع التجاري بلغ (9236) مشروع، اما قطاع الخدمات فقد بلغ (3285) مشروعاً، والقطاع السكني بلغ (7748) مشروع، اما قطاع القروض الشخصية فقد بلغ مجموع القروض (6279) قرصاً وكما موضح بالشكل (8).

الشكل (8) تمويل مبادرة (4) ترليون دينار عراقي للمدة (2015-2023)



المصدر - من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (10)

2- التمويل الممنوح وفق مبادرة (12,282) ترليون دينار عراقي للمصارف المتخصصة

تم اعتماد هذه الآلية من اجل تسهيل إجراءات المصارف المتخصصة في منح القروض للمشاريع الكبيرة وبدون فائده أو فائده منخفضة وتمديد مدة القروض الى (20) سنة بهدف زيادة عدد المشاريع او توسيع المشاريع القائمة منها والاسهام في تشغيل الايدي العاملة وتقليل نسبة الفقر والبطالة وعلى هذا الأساس تم توقيع العقود بين البنك المركزي والمصارف مثل (المصرف العقاري، المصرف الصناعي، المصرف الزراعي التعاوني، وصندوق الإسكان)، اذ بلغ اجمالي المبلغ الممنوح لهذه المبادرة من بدايتها والى نهاية عام 2023 ما مقداره (11,445,896,186,266) ترليون دينار عراقي ولجميع المصارف وكما موضح بالجدول (4).

ويعمل البنك المركزي أيضا على تعزيز دور المصارف المتخصصة من خلال ما يأتي (1):

1- تمويل كل من المصرف الزراعي والصناعي والعقاري وصندوق الإسكان بمبلغ (3) ترليون دينار عراقي.

2- إعادة جدولة الدفعات السابقة من الدفعة 14 الى دفعة (24) التي قام هذا البنك بمنحها الصندوق الإسكان على أساس استحقاق (20) سنة بضمنها مدة الامهال (18) شهر.

3- الغاء الفائدة على القروض السابقة الممنوحة من خلال صندوق الإسكان والمصرف العقاري والاكتفاء باستيفاء عمولة إدارية لمرة واحدة بنسبة (1%) لصالح البنك على الأقساط المتبقية استناداً إلى قرار مجلس الإدارة (114) لسنة 2021.

4- تأجيل استيفاء أقساط وفوائد المشاريع الزراعية الصناعية.

5- اعتماد آلية جديدة للإقراض بموجب كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء للتخفيف عن كاهل المواطن.

1- البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي السنوي، 2022، ص (124).

الجدول (11) المبالغ الممنوحة للمصارف المتخصصة بموجب مبادرة (12,282) ترليون دينار عراقي الى عام (2023) مليون دينار

المصرف الصناعي	صندوق الإسكان	المصرف العقاري	المصرف الزراعي	المصرف السنة
0	400,000	200,000	715	2016
14,074	424,000	400,000	15,117	2017
77,462	135,000	65,000	11,726	2018
4,900	50,000	0	23,242	2019
11,470	200,000	35,000	2,397	2020
72,908	1,075,000	1,959,413	1,877	2021
148,794	1,600,000	2,240,000	1,810	2022
67,580	1,261,000	947,200	205	2023
398,716	5,145,000	5,846,613	57,092	المجموع

المصدر - البنك المركزي العراقي، الحسابات.

يبين الجدول (11) طبيعة توزيع هذه المبالغ على المصارف المتخصصة وصندوق الإسكان، اذ بلغ اجمالي المبلغ الممنوحة من هذه المبادرة (11,445,896,186,266) ترليون دينار عراقي وتوزعت بين المصرف الزراعي والمصرف العقاري والصناعي وصندوق الإسكان، واحتل المصرف العقاري المرتبة الأولى من إذ المبلغ الممنوح الذي بلغ (5,846,613) مليون دينار عراقي بسبب توجه الجمهور نحو شراء العقارات والوحدات

السكنية في المجمعات الاستثمارية، ثم حل صندوق الإسكان في المرتبة الثانية وبلغ مجموع المبلغ الممنوح (5,145,000) مليون دينار عراقي، ثم حل المصرف الصناعي في المرتبة الثالثة اذ بلغ مجموع المبلغ الممنوح (398,716) مليون دينار عراقي، وبالمرتبة الاخيرة المصرف الزراعي الذي بلغ مجموع المبلغ الممنوح (57,092) مليون دينار عراقي.

3- نسبة القروض الممنوحة إلى القروض المخصصة لمبادرة الـ (4) ترليون دينار عراقي

تعد هذه النسبة مؤشراً مهماً يستخدم لتقدير حجم التمويل والذي يتيح فهم النسبة المئوية للقروض التي تمنح بالفعل مقارنةً بالإجمالي المخصص لقطاعات معينة وتستخدم هذه النسبة لتحليل فعالية إدارة الأموال وتوجيهها نحو أهداف محددة.

الجدول (12) نسبة التمويل الممنوح من مبادرة (4) ترليون دينار عراقي الى المخصص الكلي من المبادرة الى عام (2023) مليون دينار

السنوات	المخصص الكلي	المبلغ الممنوح سنوياً	نسبة الممنوح الى المخصص %
2015	1 ترليون	5,985	0.59
2016		16,150	1.61
2017		185,83	1.89
2018		304,65	3.05
2019		653,00	6.53
2020		190,887	19.1
2021	تم زيادة لمبلغ 1 ترليون + المتبقي من التخصيص السابق البالغ 672,382 = 1,672,382 المخصص	558,157	33.4
2022	2 ترليون	1,844,766	92.23
2023		152,853	7.64
المجموع	4 ترليون	2,883,146	72

المصدر - من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المقدمة من البنك المركزي، قسم الحسابات.

من خلال الجدول (12) يمكن المقارنة بين المبلغ الممنوح سنوياً الى المصارف الخاصة او القطاعات الاقتصادية من المبلغ الكلي المخصص لها من مبادرة (4) ترليون دينار عراقي، اذ نجد انه في عام 2015 تم تمويل المصارف الخاصة بمبلغ مقداره (5,985) مليون دينار عراقي والذي يمثل نسبة (0.59%) من الـ (1) مليار دينار عراقي المخصص الكلي، اما في عام 2016 قد تم تمويل مبلغ مقداره (16,150) مليون دينار عراقي والذي يمثل نسبة من المخصص الكلي (1.61%) من الـ (1) ترليون دينار عراقي، اما في عام 2017 قد تم تمويل مبلغ مقداره (185,83) مليون دينار عراقي الذي يمثل نسبة (1.89%) من المخصص الكلي، اما في عام 2018 بلغ تمويل المصارف الخاصة (304,65) مليون دينار عراقي أي ما نسبة (3.05%) من المخصص الكلي، وفي عام 2019 بلغ التمويل المقدم الى المصارف الخاصة ما مقداره (653,00) مليون دينار عراقي أي ما نسبة (6.53%) من المخصص الكلي، وفي عام 2020 بلغ اجمالي التمويل المقدم الى المصارف الخاصة ما مقداره (190,887) مليون دينار عراقي والذي يمثل نسبة (19.1%) من المخصص الكلي، اما في عام 2021 فقد تم زيادة المخصص الكلي بمبلغ (1) ترليون دينار عراقي واصبح المجموع من المخصص الكلي وبالإضافة الى المتبقي من المبلغ المخصص سابقاً (672,382) مليون دينار عراقي ما مقداره (1,672,382) مليون دينار عراقي، اذ بلغ اجمالي التمويل الى المصارف الخاصة ما مقداره (558,157) مليون دينار عراقي والذي يمثل نسبة (33.4%) من المخصص الكلي، اما في عام 2022 زاد المخصص الكلي من هذا المبادرة بمقدار (2) ترليون دينار عراقي، اذ بلغ اجمالي التمويل في هذا العام ما مقداره (1,844,766) مليون دينار عراقي والذي يمثل نسبة (92.23%) من المخصص الكلي الذي يبلغ (2) ترليون دينار عراقي، اما في عام 2023 بلغ اجمالي التمويل الممنوح الى المصارف الخاصة ما مقداره (152,853) مليون دينار عراقي والذي يمثل نسبة (7.64%) من المخصص الكلي، اذ بلغ اجمالي التمويل الممنوح الى المصارف الخاصة والقطاعات الاقتصادية خلال مدة البحث ما مقداره (2,883,146) مليون دينار عراقي والذي يمثل نسبة (72%) من المخصص الكلي ولجميع السنوات (4) ترليون دينار عراقي ونجد ان نسبة التمويل جيدة بالنسبة للمخصص وبذلك قد أسهمت مبالغ هذه المبادرة في خلق الكثير من المشاريع الصغيرة والمتوسطة وخلق الكثير من فرص العمل للعاطلين.

4- نسبة القروض الممنوحة إلى القروض المخصصة لمبادرة الـ (12,282) ترليون دينار عراقي للمصارف المتخصصة

الجدول (13) نسبة التمويل الممنوح من مبادرة الـ(12,282) ترليون دينار عراقي الى المخصص الكلي من المبادرة الى عام (2023) مليون دينار.

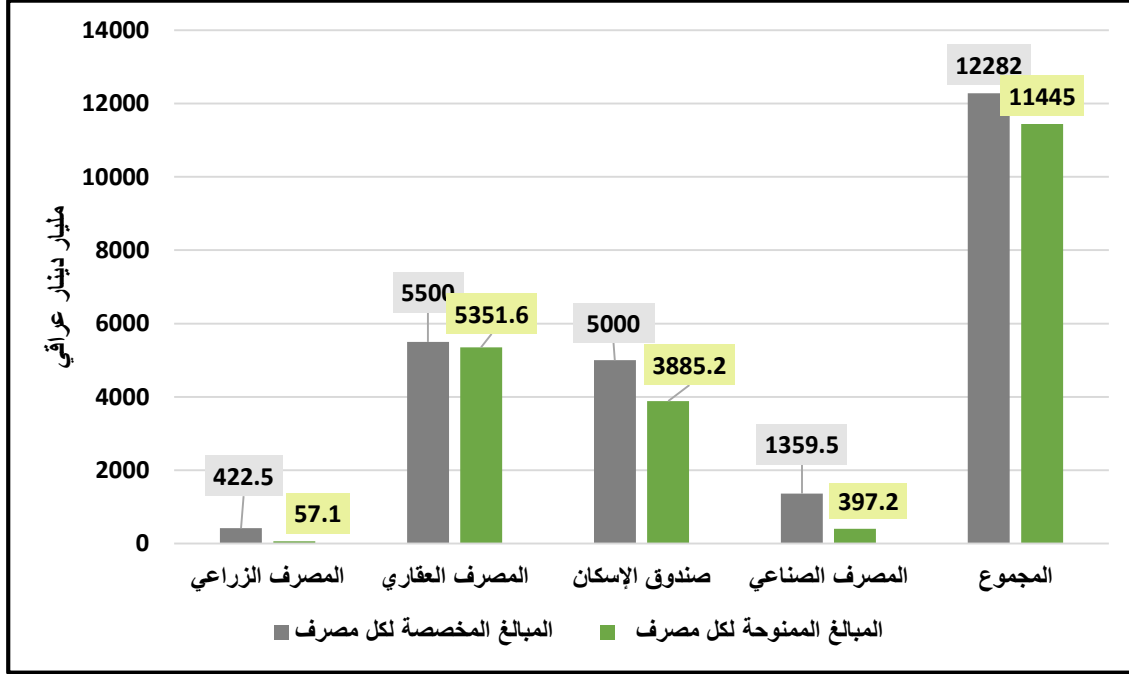
اسم المصرف	اجمالي المبلغ المخصص	اجمالي المبلغ الممنوح فعلياً	نسبة الممنوح الى المخصص %
المصرف الزراعي	422,519	57,092	13.5%
المصرف العقاري	5,500,000	5,846,613	101%
صندوق الإسكان	5,000,000	5,145,000	102%
المصرف الصناعي	1,359,480	398,716	29.3%
المجموع	12,282,000	11,445,895	93.1%

المصدر – من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المقدمة من البنك.

يبين الجدول (13) طبيعة توزيع هذه المبالغ على المصارف المتخصصة وصندوق الإسكان، اذ بلغ اجمالي المبلغ الممنوح الى المصرف الزراعي ما مقداره (57,092) مليون دينار عراقي والذي يمثل نسبة (13.5%) من المخصص الكلي (422,519) مليون دينار عراقي، اما المصرف العقاري بلغ اجمالي التمويل الممنوح ما مقداره (5,846,613) مليون دينار عراقي والذي يمثل نسبة (101%) من المخصص الكلي (5,500,000) مليون دينار عراقي، اما بالنسبة لصندوق الإسكان بلغ اجمالي التمويل الممنوح ما مقداره (5,145,000) مليون دينار عراقي والذي يمثل نسبة (102%) من المخصص الكلي (5,000,000)، اما المصرف الصناعي بلغ اجمالي التمويل الممنوح ما مقداره (398,716) مليون دينار عراقي والذي يمثل نسبة (29.3%) من المخصص الكلي (1,359,480) مليون دينار عراقي، وعليه فإن الحصة الأكبر من هذه المبادرة كان من نصيب المصرف العقاري والسبب يعود الى الطلب الكبير على القروض العقارية لأجل بناء الوحدات السكنية وهذا يدل على انه اكثر القطاعات نشاطاً من بين القطاعات المستهدفة من البنك المركزي من هذه المبادرة، ويأتي صندوق الإسكان بعده نتيجة إقبال المواطنين على القروض المقدمة من صندوق الإسكان، ويأتي بعده المصرف

الصناعي ثم المصرف الزراعي والسبب يعود الى ان المبالغ المخصصة لكل منهما لم يتم صرف مبالغ كبيره منها وذلك بسبب انخفاض الطلب على هذه القروض نتيجة للمخاطر العالية التي قد تتعرض لها، وقد تم صرف ما نسبة (93.1%) من مجموع مبالغ هذه المبادرة وكما موضح بالشكل (9).

الشكل (9) نسبة المبالغ الممنوحة الى المخصصة لمبادرة (12,282) ترليون دينار عراقي للمصارف المتخصصة الى عام (2023)

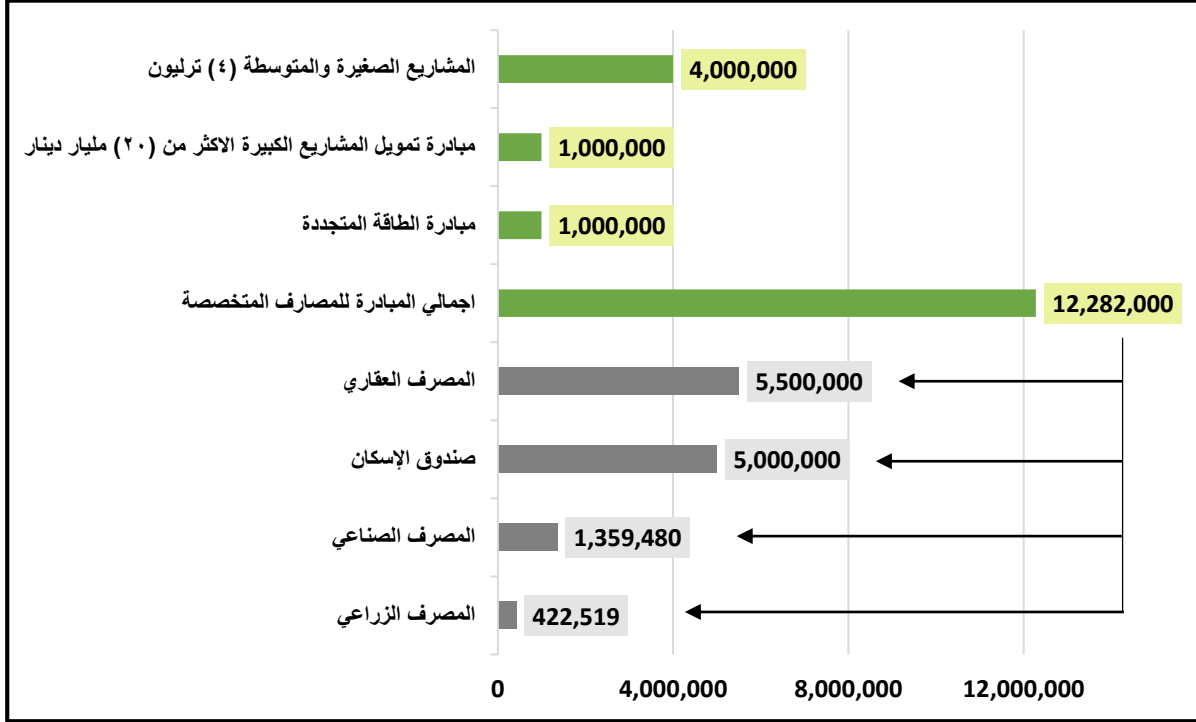


المصدر - من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (13).

ومن ثم أن مبلغ الـ (18) ترليون دينار عراقي المخصص من مبادرات البنك المركزي للمصارف العاملة في العراق لنهاية عام 2023، توزع وفق هذا الشكل اذ تم تخصيص (4) ترليون دينار عراقي الى مبادرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتم تخصيص مبلغ مقداره (1) ترليون دينار عراقي الى مبادرة تمويل المشاريع الكبيرة الأكثر من (20) مليار دينار عراقي، وكذلك بالنسبة لمبادرة الطاقة المتجددة قد خصص لها (1) ترليون دينار عراقي، اما بالنسبة الى اجمالي مبادرة المصارف المتخصصة اذ تم تخصيص مبلغ مقداره (12,282,000) ترليون دينار عراقي وقد توزعت بين (5,500,000) مليون دينار عراقي للمصرف العقاري و (5,000,000) مليون دينار عراقي لصندوق الإسكان

و(1,359,481) مليون دينار عراقي للمصرف الصناعي و (422,519) مليون دينار عراقي للمصرف الزراعي، وكما موضح بالشكل (10).

الشكل (10) المبالغ المخصصة لمبادرات البنك المركزي للمصارف العاملة في العراق الى عام (2023) مليون دينار



المصدر- البنك المركزي، التقرير الاقتصادي الفصلي، الفصل الثالث، 2022، ص (18).

المبحث الثاني: - اسهام المصارف المتخصصة في ظل مبادرات البنك المركزي

المطلب الأول: - المصارف المتخصصة المشاركة في مبادرات البنك المركزي العراقي

انطلاقاً من البرنامج الحكومي لدعم القطاع الخاص وسياسة البنك المركزي العراقي لتشجيع ودعم الجهاز المصرفي ولتوفير السيولة النقدية الضرورية لتعزيز الوضع الاقتصادي للبلاد وتخفيف العبء التي تعترض طريق التنمية الاقتصادية، وفي إطار هذه الجهود تقرر منح القروض بالشكل ميسر وبفوائد مناسبة لدعم وتطوير المصانع والمعامل الحديثة، بالإضافة إلى تعزيز القطاعات الاقتصادية المختلفة وتحريك السوق، إذ تبنت مبادرات البنك المركزي العراقي تمويل المشاريع الاقتصادية سواء كانت للمواطنين أو للقطاع الخاص وفي المجال الصناعي والزراعي والعقاري والإسكان من خلال توفير التمويل اللازم للمشاريع الاستثمارية والمبادرات التنموية مما يسهم في تعزيز التوظيف وزيادة الإنتاجية وتعزيز الاستقرار الاقتصادي للبلاد، وتعد المصارف المتخصصة من بين أبرز المؤسسات التي تؤدي دوراً حيوياً في تعزيز الشمول المالي وتحقيق أهداف السياسة النقدية فضلاً عن توفير الخدمات المالية للجمهور، وهي أحد الركائز الأساسية في تعزيز الاقتصاد ومن ثم فإن توسيع نطاق تواجدها يعد خطوة ضرورية لتحقيق التنمية المستدامة وسعى البنك المركزي العراقي لتشجيع هذه المصارف على فتح فروع لها في جميع مناطق البلد لإن هناك حاجة ملحة لزيادة الجهود بهذا الصدد، ومن الأفضل أن ترافق هذه الجهود بخطط استراتيجية شاملة تهدف إلى تحسين البنية التحتية المصرفية وتعزيز الثقافة المالية في المجتمع، ومن الممكن أن تكون الشراكة بين القطاعين العام والخاص أداة فعالة لتحقيق هذه الأهداف بما في ذلك توفير التمويل والدعم للمصارف التي ترغب في توسيع نشاطها في المناطق التي يكون الوصول إليها أقل، لذا يتعين على الجهات المعنية اتخاذ خطوات إضافية لتعزيز الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية في العراق وذلك من خلال تشجيع المصارف على فتح المزيد من الفروع في المناطق النائية وتوفير الدعم اللازم لهذه الجهود بما يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين ومن هذه المصارف.

1- المصرف الصناعي العراقي

استناداً إلى كتاب مكتب رئيس الوزراء ذي العدد (12528) لعام 2015/8/31 تم التعاقد مع البنك المركزي العراقي بكفالة وزير المالية بوصفه الكفيل الضامن عن المصرف الصناعي، وذلك لإقراض المشاريع الصناعية بحسب المبلغ المقرر في العقد المشار إليه واستناداً إلى آلية الإقراض المعتمدة من قبل مكتب رئيس الوزراء بكتابهم المرقم (16419)

في عام 2015/11/22 تم اعداد التعليمات المصرفية ذي العدد (1) لعام 2017 والخاصة ببرنامج قروض البنك المركزي العراقي لعام 2015 اذ تم شمول المصرف الصناعي فقط من بين المصارف المتخصصة في مبادرة الـ(1) ترليون دينار عراقي، وبأشر المصرف في استلام الطلبات المقدمة والمستوفية الشروط قرض المبادرة ورفع الطلبات الى الفريق الوطني لدراسة الجدوى في مكتب رئيس الوزراء، ووضع المصرف خطته الائتمانية واصدر التعليمات الخاصة بهذه المشاريع لمنح القروض والتسهيلات الصناعية والتجارية حسب سقف المبالغ المحددة وموزعة على فروع ومكاتب المصرف وقد باشر المصرف في منح المبالغ في عام 2017 وكما موضح بالجدول (14) (1) .

الجدول (14) المبالغ التي منحها المصرف الصناعي العراقي من مبادرات البنك المركزي مليون دينار

السنوات	المبالغ الممنوحة
2017	1,074
2018	82,000
2019	22,050
2020	36,220
2021	133,523
2022	341,908
المجموع	616,775

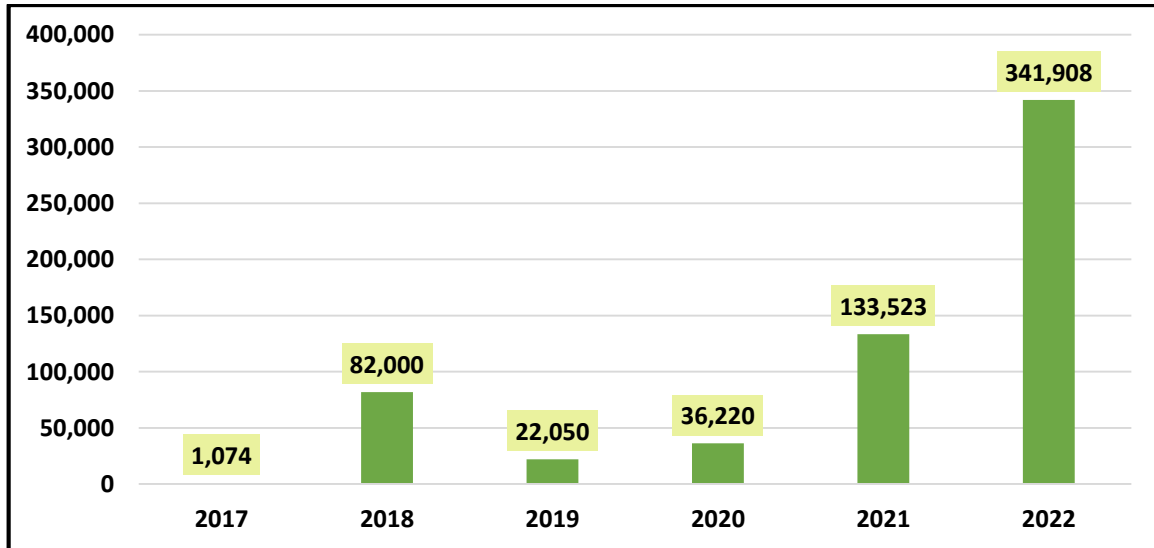
المصدر - من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المقدمة من المصرف الصناعي العراقي.

من خلال الجدول (14) يتضح انه في عام 2017 كان عدد المعاملات المرفوعة (27) معاملة مجموع مبالغها (180) مليار دينار عراقي وقد تم منح قرض واحد فقط من قبل فرع ساحة بيروت كدفعة اولى مقداره (1,074) مليون دينار عراقي، اما في عام 2018 واستناداً الى كتاب البنك المركزي العراقي (1964/6) والمؤرخ في 2018/6/4 تم إيقاف العمل بمنح القروض عن طريق المبادرة الصناعية واكمال المعاملات المرفوعة الى الفريق الوطني

1- المصرف الصناعي العراقي، التقرير السنوي، 2017، ص (13).

والبالغة (10) معاملات مجموعة مبالغها (82,000) مليون دينار عراقي وبنسبة زيادة في المبلغ الممنوح بلغت (18%)، اما في عام 2019 قد بلغ اعداد القروض الممنوحة (7) قروض مجموع مبالغها (22,050) مليون دينار عراقي، اما في عام 2020 فقد بلغ مجموع المبالغ الممنوحة (36,220) مليون دينار عراقي، اما في عام 2021 فقد بلغ مجموعة المبالغ الممنوحة (133,523) مليون دينار عراقي، اما في عام 2022 فقد بلغ مجموع المبالغ الممنوحة (341,908) مليون دينار عراقي، اذ وزعت مبالغ هذا العام بين (21,011) مليون دينار عراقي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من (مبادرة دون 250 مليون) وكذلك (143,453) مليون دينار عراقي للمشاريع الصناعية السابقة والحديثة و(35,961) مليون دينار عراقي قروض سكنية، و(18,161) مليون دينار عراقي قروض شخصية ميسرة، و (123,321) مليون دينار عراقي قروض للمشاريع الصناعية والخدمية، علماً ان مبالغ جميع هذه السنوات موزعة بين مبادرات البنك المركزي، اذ بلغ مجموع المبالغ الممنوحة من المصرف بمقدار (616,775) مليون دينار عراقي، وبنسبة تنفيذ بلغت (45.3) من المخصصة للمصرف الصناعي من مبادرات البنك المركزي وكما موضح بالشكل (11)⁽¹⁾.

الشكل (11) المبالغ الممنوحة من المصرف الصناعي العراقي



المصدر- من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (14).

1- المصرف الصناعي العراقي، التقرير السنوي، مصدر سابق.

2- المصرف الزراعي التعاوني

استناداً الى موافقة مجلس الوزراء وبموجب كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء المرقم (10552) في عام 2015/4/1 وقرار اللجنة العليا للمبادرة الزراعية باجتماعها الثاني بتاريخ 2015/2/11 قرر المصرف الزراعي التعاوني إطلاق القروض الخاصة بالمبادرة الزراعية ، بالإضافة الى ذلك تم مخاطبة الشركة العامة للتجهيزات الزراعية والشركة العامة للصناعات الميكانيكية في الاسكندرية للتأكد من توفر الحاصدات والساحبات قبل ارسال الصكوك الخاصة بمبالغ تلك المعدات، ويقوم المصرف الزراعي التعاوني بمنح قروض المبادرة الزراعية للفلاحين والمزارعين والشركات الزراعية دون أية فائدة مصرفية وبنسب اسهام تتراوح بين (80) الى (100 %) من كلفة المشروع، علماً أن المصرف اشترك في عام 2016 وبدأ في منح المبالغ من اجل تمويل المشاريع الزراعية للنهوض الواقع الزراعة في العراق وكما موضح بالجدول (15)⁽¹⁾.

الجدول (15) المبالغ التي منحها المصرف الزراعي التعاوني من مبادرات البنك المركزي مليون دينار

السنوات	المبالغ الممنوحة
2016	715
2017	14,115
2018	7,774
2019	24,483
2020	3,131
2021	993
2022	2,737
2023	187
المجموع	54,135

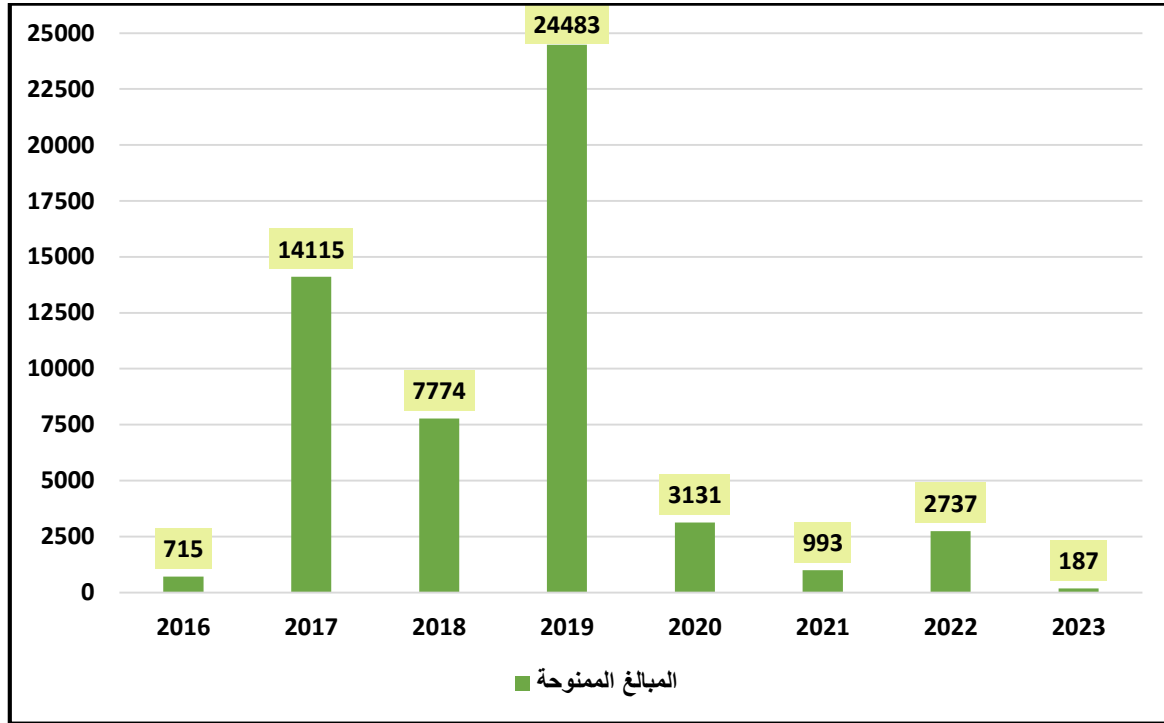
المصدر - من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المقدمة من المصرف الزراعي التعاوني.

1- المصرف الزراعي التعاوني، التقرير السنوي، 2021.

من خلال الجدول (15) يمكن ملاحظة ان المصرف الزراعي التعاوني انطلق في عام 2016 لتمويل المشاريع الزراعية وبمبلغ قدرة (715) مليون دينار عراقي، اما في عام 2017 يظهر ان هناك زيادة في المبالغ الممنوحة بلغ مجموع القروض الممنوحة (14,115) مليون دينار عراقي، وفي عام 2018 إذ بلغ مجموع القروض الممنوحة (7,774) مليون دينار عراقي، اما في عام 2019 ايضاً بلغ مجموع المبالغ الممنوحة (24,483) مليون دينار عراقي والذي تعد اعلى نسبة منح، اما في عام 2020 بلغ مجموع المبالغ الممنوحة (3,131) مليون دينار عراقي، وفي عام 2021 بلغ مجموع المبالغ الممنوحة (993) مليون دينار عراقي، وتبين ان سبب انخفاض القروض لكل من (2020-2021) يرجع الى جائحة كورونا ومما لها من تداعيات على القروض والنشاط الاقتصادي ككل، اما في عام 2022 فقد بلغ مجموع المبالغ الممنوحة (2,737) مليون دينار عراقي، اما في عام 2023 فقد بلغ مجموع المبالغ الممنوحة (187) مليون دينار عراقي وان هذا الانخفاض جاء بسبب انخفاض المبلغ المخصص من المبادرة لهذا العام، اذ بلغ مجموع المبالغ الممنوحة من المصرف بمقدار (54,135) مليون دينار عراقي، وبنسبة تنفيذ بلغت (94.8) من حجم المبالغ الممنوحة من البنك وبنسبة (12.8) من المخصصة للمصرف الزراعي من مبادرات البنك وكما موضح بالشكل (11) وأكد المصرف أن مبادرة البنك المركزي العراقي في محورها الزراعي تضمنت نحو عشرة أغراض زراعية مستهدفة في مبادرة البنك المركزي شملت مشاريع (انشاء حقول دواجن ، معامل العلف ، تشغيل حقول الدواجن - انشاء وتأهيل وتشغيل المفاص ، تربية أبقار الحليب المستوردة ، شراء الحاصدات والمكننة الزراعية ، مضخات الماء التي تعمل بالطاقة الشمسية ، منظومات الري الحديثة ، انشاء البيوت الزجاجية المكيفة ، انشاء بساتين النخيل في الأراضي الصحراوية).

وفي عام 2023 أكد المصرف الزراعي التعاوني إمكانية ترويج معاملات قروض لشراء وحدات سكنية وقروض شخصية للموظفين والذي رواتبهم موطنه على المصرف الزراعي في إطار مبادرات البنك المركزي.

الشكل (12) المبالغ الممنوحة من المصرف الزراعي التعاوني



المصدر - من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (15).

3 - المصرف العقاري العراقي

هو مصرف حكومي مملوك لوزارة المالية يخضع لتعليمات البنك المركزي وهو تحت اشراف ديوان الرقابة المالية والجهة الإدارية المسؤولة عن المهام وأعمال المصرف هي وزارة المالية، وأن المصرف العقاري معتمد على مبادرة البنك المركزي من اجل زيادة رأس المال لكي يتمكن من ممارسة المهام والنشاطات بدون تحديات، إذ إن مبادرة السكن عبارة عن عقد إقراض ما بين المصرف العقاري والبنك المركزي حسب توجيهات الحكومة وبدعم من البنك المركزي وبفوائد مخفضة للمواطنين، بهدف التخفيف من آثار أزمة السكن التي يمر بها البلد لذا قرر البنك المركزي العراقي دعم سيولة المصرف العقاري لإقراض المواطنين والموظفين الراغبين بشراء وحدات سكنية في عموم العراق، علماً أن المصرف العقاري اشترك في عام 2016 وبدأ في منح المبالغ كما في الجدول (16).

الجدول (16) المبالغ التي منحها المصرف العقاري من مبادرات البنك المركزي مليون دينار

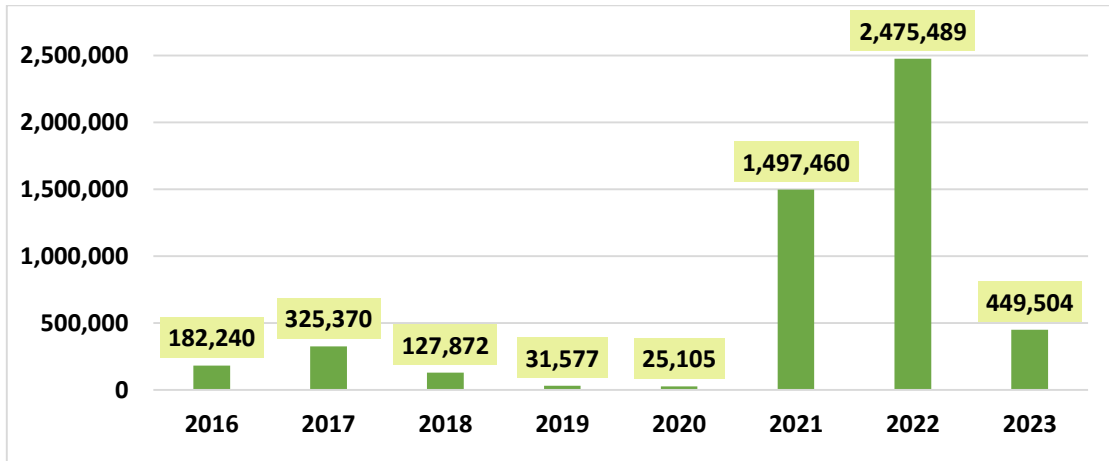
السنوات	المبالغ الممنوحة
2016	182,240
2017	325,370
2018	127,872
2019	31,577
2020	25,105
2021	1,497,460
2022	2,475,489
2023	449,504
المجموع	5,114,617

المصدر - من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المقدمة من المصرف العقاري.

نلاحظ من الجدول (16) ان المصرف العقاري اشترك في مبادرة البنك المركزي في عام 2016 من اجل تمويل الإسكان وبدا باستقبال المعاملات وانطلق بتقديم القروض للمواطنين خلال هذه السنوات من (2016- 2020) بلغ مجموع المعاملات المقدمة للمصرف العقاري (18330) الف معاملة ومنح مبلغاً مقداره (692,164) مليون دينار عراقي، ويعد عام 2017 اعلى نسبة منح حسب المبادرة القديم اذ منح مبلغاً مقداره (325,370) مليون دينار عراقي، وبهذا استنفذ المبلغ المخصص من البنك المركزي، اما في 2021 تم تخصيص مبالغ جديدة للمصرف العقاري وصندوق الإسكان وحسب مبادرة البنك الجديدة وتم تقسم هذه القروض الى قرض بمبلغ قدره (100) مليون دينار عراقي لشراء وحدات سكنية خارج المجمعات السكنية الاستثمارية بمساحة لا تقل عن (100) متر مربع، وستكون هذه القروض بفائدة سنوية متناقصة نسبتها (2%) من قيمة القرض وبمدة سداد لا تتجاوز (20) سنة وقروض بمبلغ (125) مليون دينار عراقي لشراء وحدات سكنية في المجمعات السكنية الاستثمارية، وبمدة سداد لا تتجاوز (20) سنة وستكون تلك القروض دون فوائد على أن تستقطع عمولة إدارية لمرة واحدة نسبتها (5%) من قيمة القرض وعليها فائدة تأمين الحياة، وفي هذا العام قد بلغ عدد القروض

المصرفية (14678) وتم منح ما مقداره (1,497,460) مليون دينار عراقي، منها (12423) قرصاً وبمبلغ (1,124,965) مليون دينار عراقي مصرفية للشراء خارج المجمع، و(11758) قرصاً وبمبلغ (1,350,24) مليون دينار عراقي للشراء داخل المجمع، اما في عام 2022 فقد بلغ عدد القروض المصرفية (24181) وتم منح ما مقداره (2,475,489) مليون دينار عراقي، منها (7955) قرصاً وبمبلغ (714,620) مليون دينار عراقي مصرفية للشراء خارج المجمع، و(6723) قرصاً وبمبلغ (728,840) مليون دينار عراقي للشراء داخل المجمع، اما في عام 2023 فقد بلغ عدد القروض المصرفية (4159) وتم منح ما مقداره (449,504) مليون دينار عراقي، منها (2010) قرصاً وبمبلغ (179,535) مليون دينار عراقي مصرفية للشراء خارج المجمع، و(2149) قرصاً وبمبلغ (269,969) مليون دينار عراقي للشراء داخل المجمع، اذ بلغ مجموع المبالغ الممنوحة من المصرف بمقدار (5,114,617) مليون دينار عراقي، وبنسبة تنفيذ بلغت (87.4%) من المبلغ الممنوحة وبنسبة بلغت (93%) من المبلغ المخصصة الكلي للمصرف العقاري وكما موضح بالشكل (13).

الشكل (13) المبالغ الممنوحة من المصرف العقاري



المصدر- من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (16).

4- صندوق الإسكان

عمل صندوق الإسكان على منح قروض للبناء وشراء الوحدات السكنية وان هذه الخطوة من شأنها ان تخفف من أزمة السكن والحد من ارتفاع العقارات وتحريك عمل القطاع الخاص ووضع ضوابط صارمة تحد من رفع أسعار الوحدات السكنية ومنع عمليات استغلال المواطنين من قبل الشركات المستثمرة، والسيطرة على معدلات النمو السكاني اذ بلغت (2.6%) والتي يمكن ان تفاقم من أزمة

الفصل الثالث: المبحث الثالث/ تقييم الدور التنموي للمبادرات الإنمائية للبنك المركزي العراقي

السكن في السنوات القادمة، إذ انطلق صندوق الإسكان في عام 2016 لمنح قروض مبادرات البنك المركزي وبذلك مارس دوراً كبيراً في منح هذه القروض وكما موضح في الجدول (17).
الجدول (17) المبالغ التي منحها صندوق الاسكان العراقي من مبادرات البنك المركزي مليون دينار

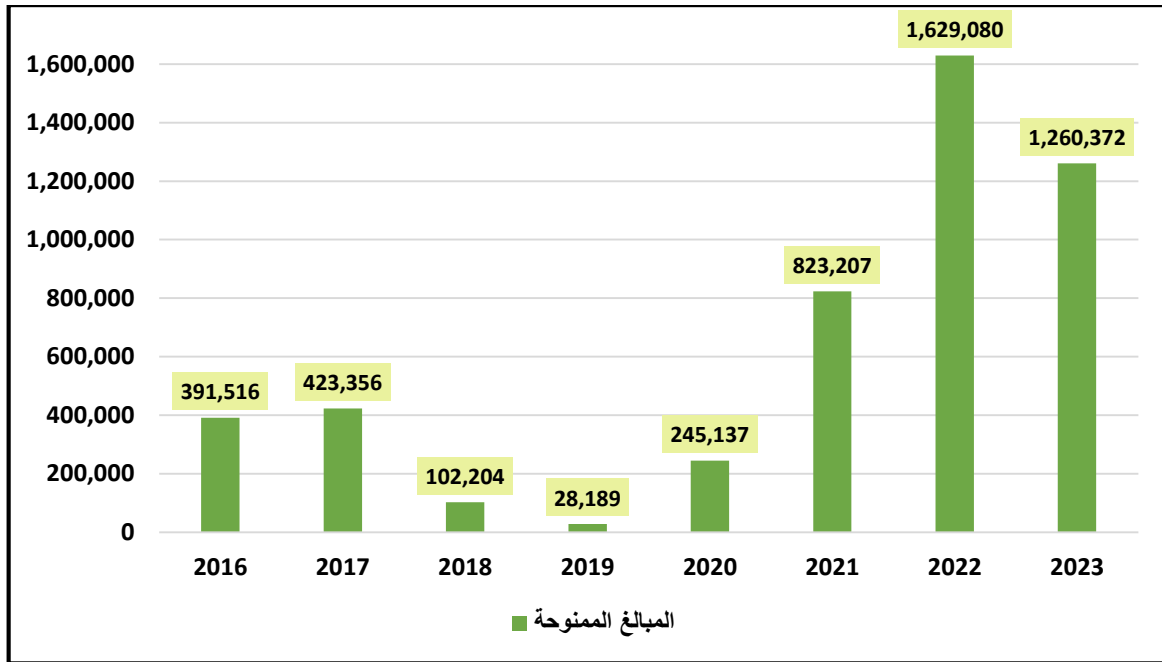
عدد القروض الممنوحة	المبالغ الممنوحة	السنوات
27134	391,516	2016
12115	423,356	2017
28	102,204	2018
330	28,189	2019
9883	245,137	2020
18968	823,207	2021
31892	1,629,080	2022
16870	1,260,372	2023
117220	4,912,061	المجموع

المصدر - من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المقدمة من صندوق الإسكان.

نلاحظ ان صندوق الإسكان قد اشترك في المبادرة المقدمة من البنك المركزي منذ انطلاقتها عام 2016 اذ بلغ مجموع القروض (27134) وقد منح المستفيدين ما مقداره (391,516) مليون دينار عراقي، اما في عام 2017 فقد بلغ عدد القروض (12115) وبمبالغ مجموعها (423,356) مليون دينار عراقي، اما في عام 2018 بلغ عدد القروض (28) قرصاً وقد تم منح ما مقداره (102,204) مليون دينار عراقي، وان سبب هذا الانخفاض هو استخدام كامل المبلغ المخصص من المبادرة وبذلك فقد تم استقبال عدد قليل من القروض، اما في عام 2019 بلغ عدد القروض (330) وقد تم منح ما مقداره (28,189) مليون دينار عراقي، كذلك انخفض المبلغ الممنوح من البنك لهذا العام والبالغ (50,000) مليون دينار عراقي، اما في عام 2020 فقد بلغ عدد القروض (9883) وبمبلغ ممنوح

قدره (245,137) مليون دينار عراقي، ان هذا الارتفاع نتيجة لزيادة المبلغ الممنوح من المبادرة لهذا العام والبالغ (200,000) مليون دينار عراقي، اما في عام 2021 فقد بلغ مجموع القروض (18968) وبمبلغ ممنوح من المصرف مقداره (823,207) مليون دينار عراقي، إذ إن هذا الارتفاع في القروض والمبالغ الممنوحة نتيجة الغاء الفائدة على القروض والاكتفاء بعمولة (1%) ولمرة واحدة للبنك و(4%) لصندوق الإسكان على الأقساط المتبقية استناداً لقرار مجلس الإدارة (114) لسنة 2021، اما في عام 2022 فقد بلغ عدد القروض (31892) وقد تم منح ما مقداره (1,629,372) مليون دينار عراقي، إذ إن هذا الارتفاع جاء نتيجة لزيادة المبلغ الممنوح من البنك لهذا العام (1,600,000) مليون دينار عراقي، اما في عام 2023 فقد بلغ مجموع القروض (16870) وبمبلغ ممنوح (1,260,372) مليون دينار عراقي، إذ بلغ مجموع المبالغ الممنوحة من صندوق الإسكان بمقدار (4,912,061) مليون دينار عراقي، وبنسبة تنفيذ بلغت (95.4) من حجم المبالغ الممنوحة وبنسبة (98.2) من المخصص لصندوق الإسكان وهذا يعد مؤشراً جيداً لنجاح صندوق الإسكان في تنفيذ قروض مبادرة البنك المركزي وايصالها الى المستفيدين كما موضح بالشكل البياني (14) .

الجدول (14) المبالغ الممنوحة من صندوق الإسكان العراقي

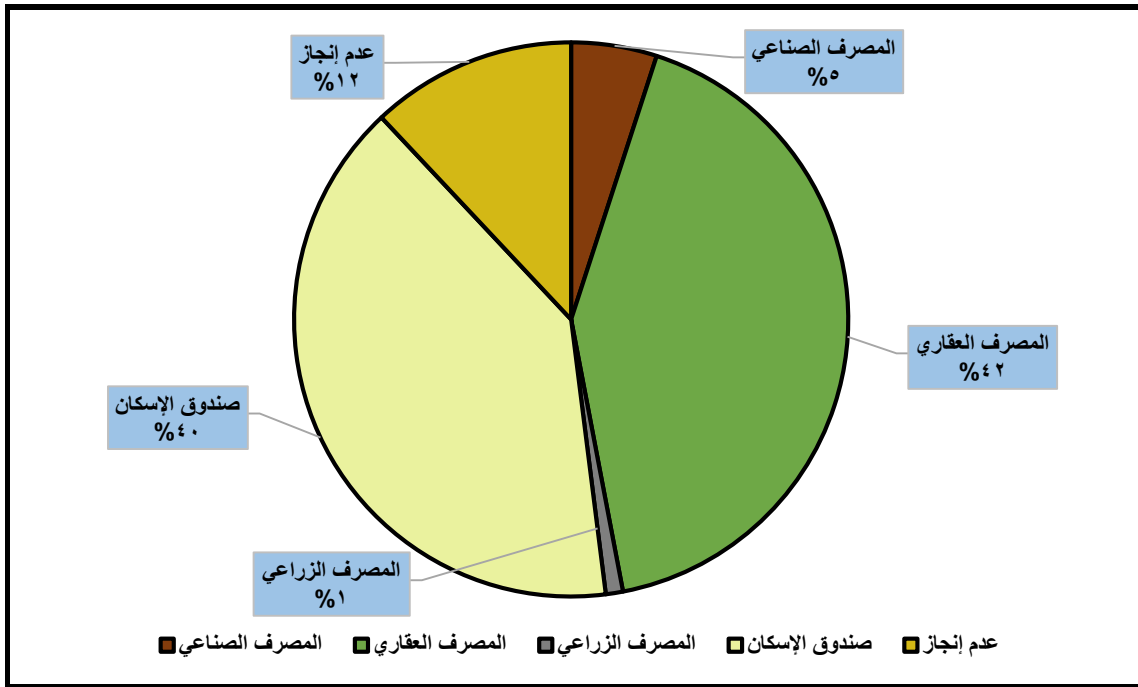


المصدر - من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (17).

وبذلك يكون مجموع المبلغ الممنوح من المصارف المتخصصة وصندوق الإسكان (10,697,588) مليون دينار عراقي وبنسبة تنفيذ (93.4%) من المبلغ الممنوح فعلياً

وبنسبة تنفيذ (87.1%) من المبلغ المخصص من البنك المركزي، وعليه فإن الحصة الأكبر من مجموع المبلغ الممنوح كانت من نصيب المصرف العقاري وبنسبة تنفيذ (42%) من المبلغ الممنوح وذلك بسبب الطلب الكبير على القروض العقارية من أجل بناء الوحدات السكنية، ويأتي بعده صندوق الإسكان وبنسبة تنفيذ (40%) من المبلغ الممنوح، ومن ثم المصرف الصناعي وبنسبة تنفيذ (5%) من المبلغ الممنوح والسبب لم يتم صرف مبالغ كبيرة لدعم إعادة بناء المصانع القديمة التي توقفت لمدة طويلة ولتفعيل دور القطاع الصناعي، ومن ثم يأتي المصرف الزراعي وبنسبة تنفيذ (1%) من المبلغ الممنوح نتيجة لعدم صرف المبالغ المخصصة من البنك لاستصلاح الأراضي الزراعية والتي تضررت نتيجة المشاكل الأمنية والاقتصادية وتهجير الأهالي وبالإضافة الى ان المستثمر لم يعد يرغب في المشاركة في هذه المجالات لصعوبة منافسة السلع المستوردة المنخفضة الكلفة ، اما نسبة عدم الإنجاز بلغت (12%) وبذلك عمل البنك المركزي في تشجيع المصارف على منح الائتمان للمستثمرين بنسبة فائدة منخفضة جداً دعماً للاقتصاد الوطني وكما موضح بالشكل البياني (15).

الشكل (15) نسبة المبالغ الممنوحة للزبائن من مجموع مبلغ مبادرة البنك المركزي ولكل مصرف



المصدر - البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي السنوي، 2019، ص (88).

المطلب الثاني: -الفوائد المتحصلة للبنك المركزي من المبادرات

1- حجم المبالغ المخصصة من المصرف الصناعي

بدأ المصرف الصناعي بمنح القروض من مبادرات البنك المركزي في عام 2017 اذ منح مبلغاً مقداره (1,074) مليون دينار عراقي وبنسبة فائدة (6%)، اما في عام 2018 ازداد المبلغ الممنوح نتيجة لزيادة المبلغ المخصص والممنوح من البنك المركزي اذ منح مبلغاً ما مقداره (82,000) مليون دينار عراقي وبمعدل نمو بلغ (7535%) عن العام السابق وبنسبة فائدة (6%)، اما في عام 2019 منح مبلغاً ما مقداره (22,050) مليون دينار عراقي وبمعدل نمو (73-%) ونسبة فائدة (5%)، اما في عام 2020 ثم منح مبلغاً (36,220) مليون دينار عراقي وبمعدل نمو (64%) وبنسبة فائدة منخفضة عن السنة السابقة بلغت (4%) مما اثر إيجابياً على زيادة المبلغ الممنوح من المصرف في هذا العام، وفي عام 2021 منح مبلغاً مقداره (133,523) مليون دينار عراقي وبمعدل نمو (268%) وبنسبة فائدة (3%) وان سبب الارتفاع في المنح هو انخفاض نسبة الفائدة وزيادة المبلغ الممنوح من البنك المركزي العراقي، اما في عام 2022 فقد تم منح اعلى نسبة من القروض اذ بلغ ما مقداره (341,908) مليون دينار عراقي وبمعدل نمو (156%) وبنسبية فائد (3%) إذ إن سبب الزيادة المنح في هذا العام هو ارتفاع المبلغ الممنوح من البنك المركزي العراقي وكما موضح بالجدول (18).

الجدول (18) حجم للمبالغ المخصصة من المصرف الصناعي مليون دينار

السنوات	المبلغ الممنوح من المصرف صناعي	معدل النمو %	نسبة الفائدة %
2017	1,074	0	6
2018	82,000	7535	6
2019	22,050	(73)	5
2020	36,220	64	4
2021	133,523	268	3
2022	341,908	156	3

المصدر - من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (14).

$$* \text{ اذ تم حساب معدل النمو وفق المعادلة الاتية (1): } n = \frac{y_t - y_0}{y_0} \times 100$$

1- عبدالقادر محمد عبدالقادر، رمضان محمد احمد مقلد، النظرية الاقتصادية الكلية، قسم الاقتصاد كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2005، ص (279).

2- حجم المبالغ المخصصة من المصرف الزراعي التعاوني

ان المصرف الزراعي اول المشاركين في مبادرات البنك المركزي العراقي اذ اشترك في عام 2016 من اجل تمويل المشاريع الزراعية للنهوض بالواقع الزراعي وكما في الجدول (19).

الجدول (19) حجم المبالغ المخصصة من المصرف الزراعي التعاوني مليون دينار

السنوات	المبلغ الممنوح من المصرف الزراعي	معدل النمو %	نسبة الفائدة %
2016	715	0	7
2017	14,115	1874	8
2018	7,774	(45)	9
2019	24,483	215	6
2020	3,131	(87)	7
2021	993	(69)	4
2022	2,737	176	3
2023	187	(93.1)	3

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (15).

نلاحظ من خلال الجدول (19) بدأ المصرف بمنح المبالغ في هذا العام وبمبلغ مقداره (715) مليون دينار عراقي وبنسبة فائدة (7%) اما في عام 2017 فقد منح مبلغاً مقداره (14115) مليون دينار عراقي وبمعدل نمو مقداره (1874%) وبنسبة فائدة (8%) إذ إن سبب الارتفاع هو زيادة المبلغ الممنوح من البنك المركزي العراقي، اما في عام 2018 منح مبلغاً مقداره (7,774) مليون دينار عراقي وبمعدل نمو مقداره (45-%) وبنسبة فائدة (9%) وان سبب الانخفاض في المبلغ الممنوح هو ارتفاع نسبة الفائدة لهذا العام، اما في عام 2019 تم منح مبلغاً (24,483) وبمعدل نمو مقداره (215%) وبنسبة فائدة (6%) ويعد هذا اعلى نسبة للقروض الممنوحة نتيجة لزيادة المبلغ الممنوح من البنك لهذا العام وانخفاض نسبة الفائدة على قروض المصرف، اما في عام 2020 فقد انخفضت نسبة المبالغ الممنوحة اذ منح مبلغاً مقداره (3,131) مليون دينار عراقي وانخفاض وبمعدل نمو مقداره (87-%)

وبنسبة فائدة (7%)، اما في عام 2021 فقد منح مبلغاً مقداره (993) مليون دينار عراقي وبمعدل نمو عن العام السابق (69-%) وبنسبة فائدة (4%) اما في عام 2022 ازداد المبلغ الممنوح فقد بلغ (2,737) مليون دينار عراقي وبمعدل نمو مقداره (176%) وبنسبة فائدة (3%) اما في عام 2023 فقد انخفض المبلغ الممنوح بالشكل كبير نتيجة لانخفاض المبلغ الممنوح من البنك اذ بلغ (187) مليون دينار عراقي وبمعدل نمو مقداره (93.1-%) وبنسبة فائد (3%).

3- حجم المبالغ المخصصة من المصرف العقاري

بدأ المصرف العقاري بمنح القروض من مبادرات البنك المركزي عام 2016 وكما في

الجدول (20).

الجدول (20) حجم المبالغ المخصصة من المصرف العقاري مليون دينار

السنوات	المبلغ الممنوح من المصرف العقاري	معدل النمو %	نسبة الفائدة والعمولة الإدارية %
2016	182,240	0	4
2017	325,370	78.5	2
2018	127,872	(46.8)	2
2019	31,577	(75.3)	2
2020	25,105	(20.4)	2
2021	1,497,460	5864.7	5
2022	2,475,489	65.3	5
2023	449,504	(81.8)	5

المصدر - من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (16).

ونلاحظ من خلال الجدول (20) انه في عام 2016 منح مبلغاً مقداره (182,240)

مليون دينار عراقي وبنسبة فائدة (4%)، اما في عام 2017 فقد منح مبلغاً مقداره

(325,370) مليون دينار عراقي وبمعدل نمو مقداره (78.5%) وبنسبة فائدة (2%) إذ إن سبب ارتفاع معدل نمو في المنح نتيجة تدخل البنك وتخفيض نسبة الفائدة الى (2%)، اما في عام 2018 فقد منح مبلغاً (127,872) مليون دينار عراقي وبمعدل نمو مقداره (46.8- %) وبنسبة فائدة (2%) ، اما في عام 2019 فقد منح مبلغاً مقداره (31,577) مليون دينار عراقي وبمعدل نمو مقداره (75.3- %) وبنسبة فائدة (2%)، اما في عام 2020 فقد منح مبلغاً مقداره (25,105) مليون دينار عراقي وبمعدل نمو مقداره (20.4- %) وبنسبة فائدة (2%) إن سبب انخفاض معدل نمو بالسالب نتيجة لنهاذ التخصيص من المبادرة البنك، اما في عام 2021 فقد تم منح مبلغاً مقداره (1,497,460) مليون دينار عراقي وبمعدل نمو مقداره (5864.7) وإن سبب ارتفاع معدل نمو نتيجة للمبالغ الممنوحة والمخصصة من البنك وحسب المبادرة الجديدة للبنك المركزي وكذلك لإلغاء الفائدة على القروض واختصارها بعمولة ادارية (5%) تستقطع من المبلغ ولأول مرة منها (1%) للبنك المركزي و(5%) للمصرف العقاري ، اما في عام 2022 فقد منح مبلغاً مقداره (2,475,489) مليون دينار عراقي وبمعدل نمو مقداره (65.3%) وبعمولة ادارية (5%)، اما في عام 2023 تم منح مبلغاً مقداره (449,504) مليون دينار عراقي وبمعدل نمو مقداره (81.8%) وبعمولة ادارية (5%) .

4 - حجم المبالغ المخصصة من صندوق الإسكان العراقي

بدأ صندوق الاسكان بمنح القروض للمستفيدين من مبادرات البنك المركزي عام 2016 اذ منح مبلغاً مقداره (391,516) مليون دينار عراقي وبسعر فائدة (3%) ، اما في عام 2017 فقد منح مبلغاً مقداره (423,356) مليون دينار عراقي وبمعدل نمو مقداره (8.13%) وبنسبة فائدة (3%) ، اما في عام 2018 فقد منح مبلغاً (102,204) مليون دينار عراقي وبمعدل نمو مقداره (75.8%) وبنسبة فائدة (3%) ، أما في عام 2019 تم منح مبلغاً مقداره (28,189) مليون دينار عراقي وبمعدل نمو مقداره (72.4%) وبنسبة فائدة (3%)، وفي عام 2020 فقد منح مبلغاً مقداره (245,137) مليون دينار عراقي وبمعدل نمو مقداره (769.6%) وبنسبة فائدة (3%)، اما في عام 2021 وحسب المبادرة الجديدة وبهدف التخفيف من آثار أزمة السكن التي يمر بها البلد، قرر البنك المركزي العراقي استمرار مبادرته في دعم سيولة قطاع الاسكان وإقراض المواطنين والموظفين الراغبين

بشراء وحدات سكنية في عموم العراق، وتقسم هذه القروض على قروض الإسكان التي تكون بمبلغ قدره (75) مليون دينار عراقي لبناء وحدات سكنية بمساحة لا تقل عن (100) متر مربع أو إضافة بناء في بغداد ومراكز المحافظات، وقروض بمبلغ قدره (60) مليون دينار عراقي في اقلية العاصمة بغداد و (50) مليون دينار عراقي خارج مراكز باقي المحافظات، وقروض بمبلغ قدره (75) مليون دينار عراقي لشراء وحدات سكنية في المجمعات السكنية الاستثمارية التي سبق وأن حصلت الموافقة على تمويلها من الصندوق، وسيكون القرض دون فوائد سوى عمولة إدارية لمرة واحدة نسبتها (5%) من قيمة القرض وبمدة سداد لا تتجاوز (20) سنة، لتسهيل قيمة القسط الشهري، فقد منح مبلغاً مقداره (823,207) مليون دينار عراقي وبمعدل نمو مقداره (235.8%) وبعمولة إدارية (5%) منها (1%) للبنك المركزي و(4%) لصندوق الإسكان ، اما في عام 2022 فقد منح مبلغاً مقداره (1,629,080) مليون دينار عراقي وبمعدل نمو مقداره (235.8%) ونتيجة الارتفاع في هذه النسبة بسبب زيادة المبلغ الممنوح من البنك، اما في عام 2023 فقد منح مبلغاً مقداره (1,260,372) مليون دينار عراقي وبمعدل نمو مقداره (97.8%) وكما موضح بالجدول (21).

الجدول (21) حجم المبالغ المخصصة من صندوق الاسكان العراقي مليون دينار

السنوات	المبلغ الممنوح من صندوق الإسكان	معدل النمو %	نسبة الفائدة والعمولة الإدارية %
2016	391,516	0	3
2017	423,356	8.13	3
2018	102,204	75.8	3
2019	28,189	72.4	3
2020	245,137	769.6	3
2021	823,207	235.8	5
2022	1,629,080	97.8	5
2023	1,260,372	(22.6)	5

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (17).

ويمكن ان نستخلص في الجدول (22) نسبة اسهام مبالغ مبادرات البنك المركزي من مجموع الائتمان المقدم من المصارف المتخصصة.

الجدول (22) نسبة اسهام المبادرة من مجموع ائتمان المصارف المتخصصة

نسبة اسهام المبادرة %	2023-2016		المصارف
	الائتمان الممنوح من راس مال المصرف	الائتمان الممنوح من مبالغ المبادرة	
17.2	3,583,753	616,775	المصرف الصناعي
0.40	13,535,311	53,948	المصرف الزراعي
23.4	21,848,816	5,114,617	المصرف العقاري

المصدر - من اعداد الباحث بالاعتماد على البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، سنوات متفرقة،

2023-2016

وكما موضح بالجدول (22) ان نسبة اسهام مبالغ مبادرات البنك المركزي من مجموع الائتمان المقدم من المصارف اذ بلغت (41%)، اذ أثر البنك المركزي تأثير مباشر من خلال تحفيزه للنشاط الاقتصادي عن طريق توفير سيولة إضافية للمصارف من اجل زيادة قدرتها على الإقراض والتمويل داخل الاقتصاد والتي يمكن ان تؤثر على نسبة مساهمتها في الائتمان ، اذ بلغت نسبة اسهام المبادرة (17.2%) من مجموع الائتمان المقدم من المصرف الصناعي، اما بالنسبة للمصرف العقاري بلغت نسبة الاسهام (23.4%) من مجموع الائتمان المقدم من المصرف، اما بالنسبة للمصرف الزراعي فقد بلغت نسبة الاسهام (0.40%) وتعد ضعيفة جداً بسبب انخفاض المخصص من البنك المركزي، اما بالنسبة لصندوق الإسكان وخلال الزيارة الميداني لم أتمكن بالحصول على بيانات الائتمان وعدم معرف اين يتم إيداع أموال الصندوق، وكما موضح بالجدول (22).

المبحث الثالث: - تقييم الدور التنموي للمبادرات الإنمائية للبنك المركزي العراقي

المطلب الأول: - تقييم المبادرات من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية

أولاً: - الناتج المحلي الإجمالي

يعد الناتج المحلي الإجمالي مؤشراً هاماً لقياس حجم الاقتصاد ونموه، إذ يعتمد الناتج المحلي الإجمالي العراقي على النفط الذي يشكل مصدراً رئيساً للإيرادات الوطنية ويتأثر الناتج المحلي الإجمالي بالاستثمارات الحكومية والخاصة وكذلك التغيرات في الطلب المحلي والعالمي ومع تحديات الأمن والاستقرار الذي واجهها البلد تعد التحسينات في الناتج المحلي الإجمالي العراقي علامة إيجابية على تعافي الاقتصاد وقدرته على التكيف مع الظروف المتغيرة ويتطلب دعم الناتج المحلي الإجمالي العراقي جهوداً مستمرة تمثلت بدعم البنك المركزي العراقي بمبادراته للقطاع الخاص لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام وتحقيق التنمية المستدامة للبلاد وكما موضح في الجدول (23).

الجدول (23) الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية واسهام القطاعات غير النفطية ترليون دينار

النسبة اسهام القطاعات غير النفطية %	معدل النمو %	الناتج المحلي بالأسعار الجارية	السنوات
37.5	(2.4)	196.5	2016
38.5	13.1	226.0	2017
36.3	9.9	251.1	2018
37.8	4.5	262.9	2019
36.6	(32.2)	198.8	2020
43.5	34.1	301.4	2021
39.1	21.3	383.1	2022
34.2	(13.8)	330.0	2023

المصدر- من اعداد الباحث بالاعتماد على البنك المركزي، التقارير الاقتصادية السنوية (2016-2023).

يوضح الجدول (23) مقدار الناتج المحلي الإجمالي لعام 2016 اذ بلغ (196.5) ترليون دينار عراقي وبمعدل نمو سالب (2.4-%) وبنسبة اسهام القطاعات غير النفطية بلغت (37.5%) ويرجع السبب الى اعتماد الاقتصاد العراقي على النفط كونه مصدراً وحيداً للموازنة والانخفاض الملحوظ في نمو كل من قطاع (البناء والتشييد، الكهرباء والماء) بالإضافة الى الارتفاع في نشاط قطاع البنوك والتأمين وهنا يظهر التأثير الضعيف للمبادرات، اما في عام 2017 فقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (226.0) ترليون دينار عراقي وبمعدل نمو (13.1%) عن العام السابق وقد بلغت نسبة اسهام القطاعات غير النفطية ما نسبته (38.5%) ويرجع السبب الى الارتفاع الحاصل في نشاط القطاعات الكهرباء والماء والصناعات التحويلية اذ شكلت ما نسبته (24.1%) من الناتج المحلي الإجمالي، وهنا يظهر واضحاً تأثير مبادرات البنك المركزي، اما في عام 2018 فقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (251.1) ترليون دينار عراقي وبمعدل نمو بلغ (9.9%) عن العام السابق وقد بلغت نسبة اسهام القطاعات الغير نفطة (36.3%) اذ شكلت ما نسبته (11.2%) من الناتج المحلي الإجمالي ولجميع الأنشطة، اما في عام 2019 فقد ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (262.9) ترليون دينار عراقي وبمعدل نمو عن العام السابق بلغ (4.5%) اذ بلغت نسبة اسهام القطاعات غير النفطية ما نسبته (73.8%) نتيجة للنمو الحاصل بالأنشطة التوزيعية والخدمية اذ شكلت هذه الأنشطة ما نسبته (3.2%) من الناتج المحلي الإجمالي⁽¹⁾.

اما في عام 2020 فقد شهد الاقتصاد العراقي انخفاضاً ملموساً اذ كان لجائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط الخام العالمية نتائج سلبية على الناتج المحلي الإجمالي اذ بلغت ما مقداره (198.8) ترليون دينار عراقي وبمعدل نمو (32.2-%) عن العام السابق وقد انخفضت نسبة اسهام القطاعات غير النفطية الى (36.6%) ويرجع السبب الى الانخفاض الحاصل في كل من (قطاع التعدين والمقالع، وقطاع الكهرباء والماء، وقطاع التشييد والبناء) اذ شكلت كل هذه الأنشطة ما نسبته (28.5-%) عن العام السابق من الناتج المحلي الإجمالي

1- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، سنوات متفرقة، (2016-2019).

وهنا يبرز الدور الضعيف للمبادرات البنك في هذه القطاعات اما في عام 2021 فقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (301.4) ترليون دينار عراقي وبمعدل نمو (34.1%) عن العام السابق وقد سجلت اسهام القطاعات غير النفطية ارتفاع ملحوظاً ما نسبته (43.5%) عن العام السابق ويرجع السبب الى زيادة كل من نشاطات الصناعات التحويلية وقطاع الماء والكهرباء والنقل والمواصلات والخزن وتجارة الجملة والمفرد وخدمات الفنادق وخدمات التنمية الاجتماعية والشخصية اذ شملت ما نسبته (36.8%) من الناتج المحلي الإجمالي، وتعد اعلى نسبة اسهام لهذه القطاعات وهنا يظهر واضحاً الدور الإيجابي للمبادرات البنك المركزي العراقي، اما في عام 2022 فقد ارتفعت الناتج المحلي الإجمالي ما مقداره (383.1) ترليون دينار عراقي وبمعدل نمو بلغ (21.3%) عن العام السابق وبلغت نسبة اسهامات القطاعات غير النفطية ما نسبته (39.1%) وتعد هذا النسبة مرتفعة مع بقيه الأعوام ويرجع السبب الى نمو القطاعات (الصناعات التحويلية، الكهرباء والماء، والنقل والمواصلات، وتجارة الجملة والمفرد والفنادق) عدا التشييد والبناء اذا شملت ما نسبته على التوالي (2.1%، 7.5%، 10.4%، 12.4%) وشملت مجموعها ما نسبته (27.1) من الناتج المحلي الإجمالي وهنا يظهر الدور المهم لمبادرات البنك المركزي في كل من قطاع الصناعة والخدمات⁽¹⁾.

اما عام (2023) فقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي الى ما مقداره (330.0) ترليون دينار وبمعدل نمو بلغ (-13.8%) عن العام السابق وبذلك بلغت نسبة اسهام القطاعات غير النفطية (34.2%) اذ شكل قطاع التعدين النسبة الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفصل الأول بنسبة (56.8%)⁽²⁾.

ثانياً: - الصادرات

اتجهت السياسة الاقتصادية في العراق بعد عام 2003 الى تحرير التجارة الخارجية وذلك لغرض الافادة من المزايا التي يمكن تحقيقها من التحرير ولربط الاقتصاد العراقي بالسوق العالمية لتكون حافزاً لبذل المزيد من الاصلاح

1- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، 2022، ص (14).
2- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي، الفصل الثالث، 2023، ص (2).

الاقتصادي الشامل وتعزيز النمو من خلال تطوير قدرة الناتج المحلي واتباع سياسة التنويع واعادة النظر في هيكله الانتاجي وتحسين استخدام الموارد بغية تعزيز الصادرات لتكون قادرة على المنافسة في الاسواق العالمية، وترتبط ارتباطاً وثيقاً بخطة التنمية التي تضعها الحكومة وكما موضح بالجدول (24).

الجدول (24) الصادرات غير النفطية واسهامها في الناتج المحلي الإجمالي مليون دولار

السنوات	الصادرات غير النفطية	معدل النمو %	نسبة الاسهام في الناتج المحلي الاجمالي %
2016	90.2	0	0.8
2017	215.8	58.2	0.2
2018	125.2	(72.3)	0.1
2019	485.2	78.5	0.2
2020	156.2	(210.6)	0.3
2021	258.2	39.5	0.30
2022	181.2	(42.4)	0.15
2023	428.0	(136.2)	0.2

المصدر - من اعداد الباحث بالاعتماد على البنك المركزي العراقي التقارير الاقتصادية، للمدة (2016-2023).

يوضح الجدول (24) صادرات العراق غير النفطية ونسبة اسهامها في الناتج المحلي الإجمالي، ففي عام 2016 بلغت الصادرات غير النفطية ما مقداره (90.2) مليون دولار وبلغت نسبة الاسهام (0.8%) من مجموع الصادرات وضمت مجموعة من الفقرات (المواد الغذائية والمواد الخام غير الغذائية عدا الوقود، المواد الكيميائية، السلع المصنعة، مكائن ومعدات النقل والسلع الغير

المصنفة) ويظهر بوضوح دور مبادرات البنك المركزي في مجموع القطاعات التي تضم هذه الفترات المتمثل بالقطاع الزراعي والصناعي (1).

اما في عام 2017 فقد شهدت مجموع الصادرات غير النفطية ارتفاعاً واضحاً إذ بلغ ما (215.8) مليون دولار وبمعدل نمو (58.2%) عن العام السابق ويرجع هذا الارتفاع الى الاسهام الجيدة لمبادرات البنك المركزي في للقطاعات التي تضم هذه الفترات اذ شكلت نسبة اسهام بلغت (0.2%) من مجموع الصادرات لهذا العام، اما في عام 2018 فقد انخفضت الصادرات غير النفطية وبلغت (125.2) مليون دولار وبمعدل نمو (-72.3%) وبنسبة اسهام بلغت (0.1%) ويرجع الامر الى ضعف اسهام مبالغ مبادرة البنك المركزي في هذه القطاعات وزيادة تخصيص المبالغ الى قطاع السكن بالإضافة الى ريعية صادرات العراق الذي تعتمد على النفط بالدرجة الأساسية، اما في عام 2019 فقد ارتفعت الصادرات غير النفطية وبلغت (485.2) مليون دولار وبمعدل نمو (78.2%) وبنسبة اسهام بلغت (0.2) من اجمالي الصادرات لهذا العام ويرجع السبب الى انخفاض صادرات النفط في هذا العام بالإضافة الى زيادة مبالغ المبادرة الى هذه القطاعات والتي تضم كل من فترات (المواد الغذائية والحيوانات الحية، والمواد الخام الغير غذائية عدى الوقود، سلع مصنعة)، اما في عام 2020 فقد انخفضت الصادرات غير النفطية وذلك بسبب جائحو كورونا وبلغت ما مقداره (156.2) مليون دولار وبمعدل نمو (210.6%) وبنسبة اسهام مرتفعة عن العام السابق وبلغت (0.3%) من اجمالي الصادرات اما في عام 2021 فقد ارتفع حجم الصادرات غير النفطية إذ بلغت (258.2) مليون دولار وبمعدل نمو بلغ (39.5%) وبنسبة اسهام (0.30%) من اجمالي الصادرات ويرجع السبب الى التعافي من جائحة كورونا وبالإضافة الى زيادة تخصيص المبالغ للقطاعات الاقتصادية التي تضم مجموع من الفترات التي تخص هذه القطاعات (2).

1-البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، 2016، ص (78).

2- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، 2021، ص (54).

اما في عام 2022 فقد انخفضت الصادرات غير النفطية بمقدار (181.2) مليون دولار وبمعدل نمو (42.2%) وبنسبة اسهام (0.15%) من اجمالي الصادرات، اما في عام 2023 فقد ارتفعت الصادرات الغير نفطية بمقدار (428.0) مليون دولار وبمعدل نمو (0.2%)⁽¹⁾.

وبصورة عامة وهذا يدل على عمق الاختلال الهيكلي في الاقتصاد العراقي والاعتماد بالشكل كبير على تصدير النفط والناجم عن ضعف بيئة الاعمال وانخفاض دور القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي وانعدام التنوع الاقتصادي مما ينعكس على عدم تنوع الصادرات وبالشكل عام ان اسهام مبادرات البنك المركزي في هذه القطاعات التي تضم قطاع الصناعة والزراعة تعد ضعيفة جداً.

ثالثاً: - الاستيرادات

ترتبط التجارة الخارجية في العراق ارتباطاً وثيقاً بخطط التنمية التي تضعها الحكومة، اذ يعتمد العراق بالشكل رئيس على صادرات النفط لتمويل مشاريع التنمية وتسهم هذه الصادرات في توفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ مشاريع التحسين والتطوير في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة الى ذلك تؤدي الاستيرادات دوراً حيوياً في تلبية الاحتياجات الأساسية للنمو الاقتصادي المتمثل بتوفير الآلات والمعدات الضرورية لبناء وتطوير البنية التحتية في العراق وتعد التجارة الخارجية الوسيلة الرئيسية لتلبية هذه المتطلبات، اذ يتم تبادل السلع والخدمات مع الدول الأخرى لتحقيق أهداف التنمية المحددة، ويرتبط العراق بعلاقات اقتصادية دولية مع معظم الاقتصاديات العالمية الرئيسية، مما يسهم في تعزيز التبادل التجاري وتعزيز التكامل الاقتصادي العالمي بوصفه جزءاً لا يتجزأ من الاقتصاد العالمي، ويلتزم العراق بتعزيز علاقاته الدولية وتطوير قدراته التجارية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة للبلاد وكما موضح بالجدول (22).

1- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي، الفصل الثالث، ص (20).

الجدول (25) الاستيرادات ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي مليون دولار

السنوات	الاستيرادات	معدل النمو %	نسبة الاسهام في الناتج المحلي الاجمالي %
2016	40518.9	(28.6)	20.6
2017	45736	13.5	20.2
2018	45898.9	20.8	18.2
2019	58138	27.1	22.1
2020	48150	(17.2)	24.2
2021	40736	(29.9)	13.5
2022	55194	35.1	14.4
2023	47110	(14.6)	0.12

المصدر- من اعداد الباحث بالاعتماد على البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوي، (2016-2023).

يوضح الجدول (25) حجم الاستيرادات واسهامها بالناتج المحلي الإجمالي اذ تعتمد استيرادات العراق على الدول الاسيوية بنسبة كبيرة، ففي عام 2016 بلغ حجم الاستيرادات (40518.9) مليون دولار وبمعدل نمو بلغ (28.6%) عن العام السابق وكذلك بلغت نسبة اسهام استيرادات هذا العام في الناتج المحلي الاجمالي (20.6) اذ سجلت فقرة الآلات ومعدات النقل اعلى نسبة اسهام من اجمالي الاستيرادات اذ بلغت (38.5%)، اما في عام 2017 فقد ارتفعت الاستيرادات بمقدار (45736) مليون دولار وبمعدل نمو بلغ (13.5%) عن العام السابق وبنسبة اسهام (20.2%) من الناتج المحلي الإجمالي، اذ سجلت فقرة المكائن ومعدات النقل اعلى نسبة من اجمالي الاستيرادات اذ بلغت (38.5%)، اما في عام 2018 فقد ارتفع حجم الاستيرادات وبلغ (45898.9) مليون دولار وبمعدل نمو بلغ (20.8) وبنسبة اسهام (18.2%) من الناتج المحلي الإجمالي اذ شكلت فقرة المكائن ومعدات

لنقل المرتبة الأولى في سلم ترتيب الأولوية لنسبة اسهام في اجمالي الاستيرادات وبلغت (38.5%)، اما في عام 2019 فقد ارتفع حجم الاستيرادات وبلغ (58138) مليون دولار مما ساعد في ارتفاع حجم التجارة الخارجية وبمعدل نمو بلغ (27.1%) وبنسبة اسهام من الناتج المحلي الإجمالي (22.1%) كذلك شكلت فقرة المكنان والمعدات ما نسبته (38.5%) من اجمالي الاستيرادات اما بقية الفقرات فقد شكلت ما نسبته (61.5)⁽¹⁾.

اما في عام 2020 فقد انخفض حجم الاستيرادات وبلغ (48150) مليون دولار وبمعدل نمو (-17.2%) وبنسبة اسهام (24.2%) في الناتج المحلي الإجمالي ويرجع ذلك للصدمة الاقتصادية والصحية مما جعل بيانات هذا العام مشوهه وغير اعتيادية فضلا عن تغير في سعر الصرف ، اما في عام 2021 فقد انخفض حجم الاستيرادات وبلغ (40736) مليون دولار وبمعدل نمو ما نسبته (-29.9%) وبنسبة اسهام (13.5%) من اجمالي الناتج المحلي الإجمالي اذ تم مقارنة هذا العام بعام 2019، اما في عام 2022 فقد ارتفع حجم الاستيرادات ليبلغ (55194) مليون دولار نتيجة لتعافي الاقتصاد من ازمة كورونا وبمعدل نمو بلغ (35.1%) وبنسبة اسهام بلغت (14.4%) من اجمالي الناتج المحلي الإجمالي ، اما في عام 2023 فقد انخفض حجم الاستيرادات ليبلغ (47110) وبنسبة مساهمة (-14.6%) من اجمال الناتج المحلي الإجمالي⁽²⁾.

ويظهر خلال هذه السنوات ان تأثير مبادرات البنك المركزي في هذه القطاعات الاقتصادية ضعيف إذ شكلت نسبة قليل من حجم الاستيرادات وهذا يدل على انخفاض حجم السلع التي تدخل في الإنتاج بسبب ضعف الإنتاج المحلي، بالإضافة الى ذلك نجد ان نسبة فقرة (الآلات ومعدات النقل) مرتفعة وتشكل نسبة كبيرة من حجم الواردات وعلى الرغم من هذا الارتفاع إلا أن أغلب هذه المعدات هي للاستخدام الشخصي وبنسبة أقل موجه نحو الإنتاج، وهذا مما سمح في فتح الباب امام السلع الأجنبية وبدورة يؤدي الى خروج العملة الصعبة لتغطية قيمة هذه الواردات والتي تشمل على الاغلب سلعاً استهلاكية تسهم في جعل الميزان التجاري السلعي غير النفطي في حالة عجز مستمر، من جانب آخر نلاحظ عدم تغير نسبة الاسهام النسبية لهيكل الاستيرادات من إجمالي الاستيرادات العامي 2020-2021 وهذا يُعزى إلى عدم جودة البيانات بسبب استخدام الأساليب غير الحديثة في جمع البيانات وعدم الاعتماد على الأتمتة الحديثة للكمارك.

1- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، 2020، ص (57).
2- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي، الفصل الثالث، 2023، ص (21).

رابعاً: - التضخم

خلال مدة البحث استمر البنك المركزي العراقي في توجيه سياسته النقدية نحو الحفاظ على الاستقرار العام للأسعار ولمكافحة التضخم، فقد نجح البنك المركزي من خلال إجراءات اقتصادية ومالية محسوبة وجريئة في تقديم الدعم المستمر للاقتصاد العراقي وتبني البنك المركزي إطاراً جديداً ومعاصراً لسياسته النقدية للمدة من 2016 إلى 2022، إذ اعتمد استراتيجيات فعالة تهدف إلى بناء الثقة بالاقتصاد العراقي وتوفير الإمكانيات اللازمة لتحقيق النهضة الاقتصادية وتجاوز الأزمة المالية الحالية، إذ استمدت الاستراتيجية المتبعة من سياسة الدولة العامة التي تهدف إلى بناء اقتصاد حر مبني على مبادئ السوق والمنافسة، مما يمكن القطاع الخاص من أداء دور أساسي في تحقيق التنمية الاقتصادية، وبالشكل عام يتمثل دور مبادرات البنك المركزي في ضبط وإدارة الكتلة النقدية في الاقتصاد وهو ما يؤثر بالشكل كبير على النشاط الاقتصادي والاستقرار النقدي في البلد وكما موضح بالجدول (26) (1).

الجدول (26) معدلات التضخم في العراق للمدة من (2016-2023) (2012 = 100)

السنوات	التضخم	معدل نمو التضخم %
2016	104.2	1.2
2017	105.1	0.6
2018	105.3	0.2
2019	105.2	(0.1)
2020	106.2	1.0
2021	113.1	6.4
2022	118.5	4.8
2023	123.2	3.9

المصدر- البنك المركزي العراقي، تقارير السياسة النقدية السنوي، للمدة (2016-2023)

1-البنك المركزي العراقي، تقرير السياسة النقدية السنوي، 2016، ص (3).

كما موضح بالجدول (23) سجل معدل التضخم العام السنوي ارتفاعاً في عموم العراق عام 2016 مسجلاً (104.2) نقطة وبلغ معدل النمو ما نسبته (1.2%) إذ إن سبب الارتفاع نتيجة لارتفاع اغلب المجاميع السلعية والخدمية للمستهلك وجاءت اعلى نسبة في كل من (السكن والكهرباء والنقل) نتيجة صيانة وخدمات السكن بالإضافة الى ارتفاع نسبة اجارات المباني نتيجة لزيادة الطلب عليها من قبل النازحين من المحافظات التي سيطرة عليها العصابات الإرهابية اما بالنسبة لقطاع النقل فقد سجل ما نسبته (1.2%) لماله من اسهام كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي ودوره المهم في عملية التنمية (1).

اما في عام 2017 فقد اظهر التضخم ارتفاعاً ضئيلاً مسجلاً (105.1) نقطة وبمعدل نمو بلغ (0.6%) عن العام السابق، اما في عام 2018 فقد اظهر التضخم ارتفاعاً ضئيلاً اذ سجل (105.3) نقطة وبلغ معدل نموه (0.2%)، اما في عام 2019 فقد اظهر التضخم انخفاضاً بسيطاً بلغ (105.2) وبمعدل نمو سالب (0.1-%) ويرجع السبب بالدرجة الأساس الى السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي الذي كان هدفه الحفاظ على سعر صرف مثالي الامر الذي انعكس في انخفاض أسعار السلع الاستهلاكية المستوردة مقومة بالعملة الوطنية مما اسهم في عدم ارتفاع الأسعار المحلية، اما في عام 2020 اظهر التضخم ارتفاعاً مسجلاً (106.2) نقطة وبمعدل نمو نسبته (1.0%) إذ إن سبب الارتفاع كان نتيجة لارتفاع الأسعار العالمية ونقص الامدادات بسبب تفشي جائحة كورونا الا ان هذا الارتفاع يقع ضمن المستويات المقبولة نتيجة لنجاح البنك المركزي في إدارة سعر الصرف، اما في عام 2021 فقد اظهر التضخم ارتفاعاً مسجلاً (113.1) نقطة وبمعدل نمو بلغ نسبته (6.4%) ويرجع السبب الى انخفاض سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي لمواجهة الازمة المزدوجة (انخفاض الإيرادات النفطية، الازمة الصحية) التي مر بها البلد ومن جانب اخر تأثر العراق بحركة الأسعار مع الشركات التجارية والصادرات الخارجية مثل ارتفاع أسعار السلع الأساسية (الغذائية والحديد والنقل) في الاسواق العالمية فضلاً

1- البنك المركزي العراقي، تقرير السياسة النقدية السنوي، 2017، ص (6).

عن إجراءات الدولة لمواجهة الجائحة كل هذه العوامل أدت الى ارتفاع التضخم (1).

اما عام 2022 سجل معدل التضخم (118.5) نقطة وبذلك انخفض التضخم ليبلغ نسبة (4.8%) عن العام السابق بسبب تجاوز صدمة تخفيض سعر صرف الدينار العراقي، ويهتم البنك المركزي العراقي بموضوع التوقعات لاسيما ان البلد يعتمد على النفط بشكل كبير مما جعله عرضه للصدمات الخارجية اذ سجل معدل التضخم في عام 2023 (123.2) نقطة مسجلاً انخفاضاً يصل الى (3.9%) جراء استقرار بعض السلع الأساسية ومن جانب اخر توجه البنك المركزي نحو رفع سعر الفائدة الذي يؤدي الى تباطؤ النمو للسيطرة على أسعار السلع المستوردة وكذلك اعتماد سعر الصرف كمتبث اسمي للسيطرة على التضخم(2).

وخلال مدة البحث يظهر تأثير مبادرات البنك المركزي العراقي على زيادة الكتلة النقدية خلال (2016-2023) مما أسهم في زيادة معدلات التضخم إذ زاد من (104.2) نقطة وبمعدل نمو (1.2%) عام 2016 الى (123.2) نقطة وبمعدل نمو (3.9) عام 2023، نتيجة لدعم البنك المركزي الاقتصاد الوطني بأطلاق مبادراته الاقراضية التي كانت تهدف الى تنشيط القطاعات الاقتصادية من اجل توسيع القاعدة الإنتاجية المحلية وتحريك عجلة الاقتصاد وخلق فرص عمل وتوسيع نطاق الائتمان لدعم سيولة المصارف ولدعم عملية التنمية.

خامساً: -الاستثمار

يعد العراق بلداً ذا اقتصاد كبير ومتنوع ويتمتع بموارد طبيعية هائلة تشمل النفط والغاز والزراعة والسياحة، مما يجعله محطة استثمارية مهمة في منطقة الشرق الأوسط، إذ وتوفر بيئة العراق فرصاً استثمارية متنوعة ومتعددة في عدة قطاعات وتتطلب هذه الفرص التعاون والشراكة بين القطاعين العام والخاص لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في البلد، وكما يوضح الجدول (27) الاستثمار ونسبة اسهام في الناتج المحلي الإجمالي.

1-البنك المركزي العراقي، تقرير السياسة النقدية السنوي، 2021، ص (10).
2- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي، الفصل الثالث، 2023 ص (5)

الجدول (27) الاستثمار ونسبة الاسهام في الناتج المحلي الإجمالي ترليون دينار

السنوات	الاستثمار	معدل النمو %	نسبة الاسهام في الناتج المحلي الإجمالي %
2016	15.89	(14.4)	8.9
2017	16.5	3.6	7.8
2018	13.8	(16.1)	5.5
2019	24.4	76.7	9.3
2020	3.2	(86.9)	1.6
2021	13.3	315.2	4.4
2022	12.18	(9.8)	3.1
2023	2.40	12.7	7.2

المصدر - البنك المركزي، النشرات الإحصائية السنوية، للمدة (2016-2023).

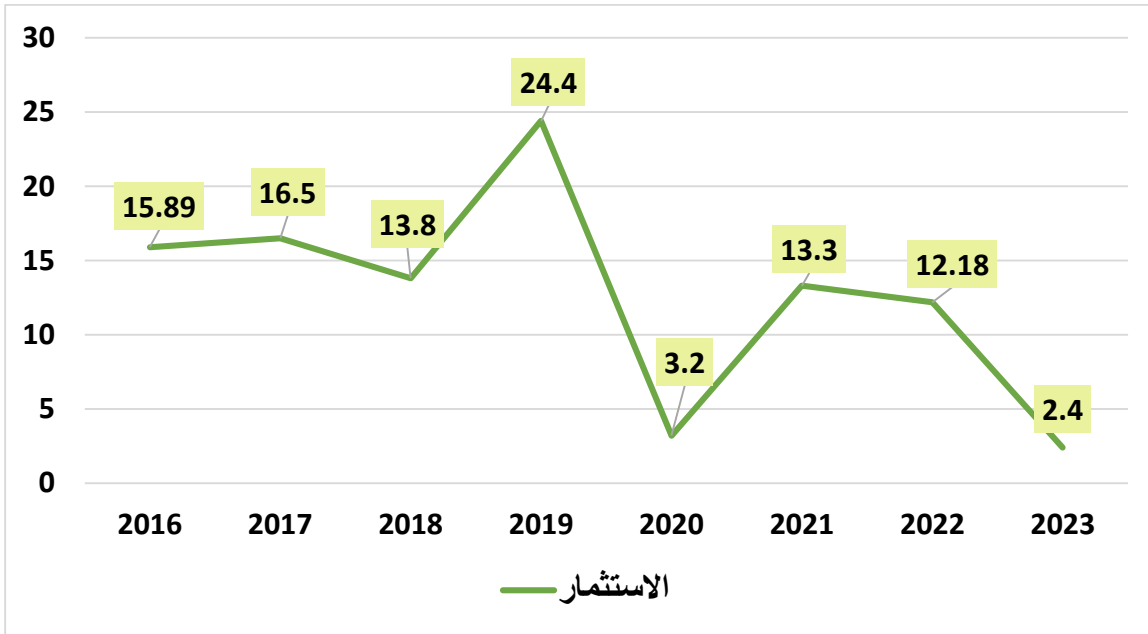
يوضح الجدول (27) مجموع التخصيصات الاستثمارية ومن المعروف انها تهدف الى النهوض بالنشاط الاقتصادي ولتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال الاعمار وتنمية المشاريع في المحافظات كافة وتحريك الطلب داخل الاقتصاد من خلال خلق العرض للسلع المطلوبة ورفع القدرة الإنتاجية للاقتصاد، ففي عام 2016 سجل الاستثمار انخفاضاً مقداره (2.67) ترليون دينار عراقي وبمعدل نمو سالب (14.4%) ليبلغ (15.89) ترليون دينار عراقي وبنسبة اسهام (8.9%) من الناتج المحلي الإجمالي وبالأسعار الجارية، ويأتي هذا الانخفاض بسبب الازمة المزدوجة التي تعرض لها العراق وهي انخفاض الطلب العالمي على النفط وانخفاض أسعاره، وكذلك تعرض البلد الى هجمة إرهابية شرسة اذ عملت الحكومة على توفير الإيرادات اللازمة الى كل ما يحتاجه البلد لمواجهة الإرهاب، مما خلق بيئة طاردة للاستثمار وتحويل اغلب مخصصات الاستثمار في الموازنة الى النفقات العامة والتي غلب عليها الطابع العسكري مما انعكس على انخفاض الاستثمار، اما في عام 2017 فقد سجل

الاستثمار ارتفاعاً قدره (0.6) ترليون دينار عراقي وبمعدل نمو (3.6%) ليبلغ (16.5) ترليون دينار عراقي وبنسبة اسهام (7.3%) من الناتج المحلي الإجمالي اذ استحوذ القطاع الصناعي على اعلى نسبة تخصيص من النفقات الاستثمارية فقد بلغت (86.3%) ويأتي بعده قطاع المباني والخدمات بنسبة اسهام (11.5%) ، كما سجل القطاع الزراعي نسبة اسهام (0.3%) فيما حصلت بقية القطاعات على النسبة البالغة (1.9%) من مجموع الاستثمار، اما في عام 2018 سجل الاستثمار انخفاضاً ليبلغ معدل نمو سالب بنسبه (16.1%-) ليبلغ (13.8) ترليون دينار عراقي، وبنسبة اسهام بلغت (5.5%) من الناتج المحلي الإجمالي اذ استحوذ القطاع الصناعي على اعلى تخصيص ليبلغ (80.6%) يأتي بعده قطاع المباني والخدمات بنسبة (14.6%) فيما سجلت بقية القطاعات بين (0.6%- 2.6%) من مجموع الاستثمار⁽¹⁾، اما في عام 2019 فقد سجل الاستثمار ارتفاعاً ملحوظاً وبمعدل نمو بلغ (76.7%) ليبلغ (24.4) ترليون دينار عراقي وبنسبة اسهام (9.3%) من اجمالي الناتج المحلي الإجمالي، اذ استحوذ القطاع الصناعي على اعلى تخصيص ليبلغ (80.5%) يأتي بعده كل من قطاع النقل والمواصلات وقطاع المباني والخدمات وبنسبة (7.8%-9.5%) على التوالي فيما الشكل القطاع الزراعي ما نسبته (1.2%) وقطاع التعليم ما نسبته (1%) وهذا الارتفاع في الاستثمار كان قبل وقوع جائحة كورونا، اما في عام 2020 فقد بلغ الاستثمار انخفاضاً ملحوظاً وبمعدل نمو سالب (86.9%-) ليبلغ (3.2) ترليون دينار عراقي وبنسبة اسهام (1.6%) من الناتج المحلي الإجمالي وقد استحوذ قطاع المباني على اعلى نسبة بلغت (41.5%) من مجموع التخصيصات، ويرجع سبب الانخفاض الى انتشار وباء كورونا وتراجع أسعار النفط وتوقف اغلب المشاريع فضلاً عن تدني الإيرادات العامة مما أدى الى تقليص الانفاق الاستثماري لجميع القطاعات، وبذلك وجهت اغلب النفقات الاستثمارية نحو نفقات تشغيلية ونفقات صحية مما ترتب على ذلك انخفاض حاد في حجم الاستثمار، اما في عام 2021 فقد سجل الاستثمار ارتفاعاً كبيراً وبمعدل نمو بلغ (315.2%) ليبلغ (13.3) ترليون دينار عراقي وبنسبة اسهام (4.4%) من الناتج المحلي الإجمالي، ويرجع سبب الارتفاع الى إعادة العمل بالمشاريع التي توقفت في 2020 فضلاً عن ارتفاع الإيرادات العامة مما أدى الى زيادة التخصيصات الاستثمارية ولجميع القطاعات،

1- البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية، 2016-2018.

اذ استحوذ القطاع الصناعي على اعلى تخصيص وبنسبة اسهام (64.1%) يأتي بعده قطاع المباني والخدمات وبنسبة (19.1) من اجمالي التخصيصات الاستثمارية ويأتي بعدها كل من قطاع النقل والمواصلات والتربية والتعليم وقطاع الزراعي وبنسبة (12% - 3% - 1.9%) على التوالي، اما في عام 2022 فقد سجل الاستثمار انخفاضاً وبمعدل نمو سالب بلغت نسبته (-9.8%) ليبلغ (12.18) ترليون دينار عراقي وبنسبة اسهام (3.1%) من الناتج المحلي الإجمالي ويرجع هذا السبب الى توقف العمل بالمشاريع الاستثمارية ذات نسبة الانجاز المنخفضة، اذ استحوذ قطاع المباني والخدمات على اعلى نسبة من التخصيصات الاستثمارية اذ سجل نسبة اسهام (48.81%) يأتي بعده قطاع النقل والمواصلات وبنسبة (26.8%) ويأتي بعده القطاع الصناعي وبنسبة (20.1%)، اما في عام 2023 اذ شكلت النفقات الاستثمارية ما نسبته وبمعدل نمو (12.7%) ليبلغ (2.24) ترليون دينار عراقي وبنسبة اسهام (7.2%) من الناتج المحلي الإجمالي ويمكن توضيح مسار تطور الاستثمار بالشكل (16)⁽¹⁾.

الشكل (16) اتجاه الاستثمار في العراقي (2016-2022)



المصدر - من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات في الجدول (27)

يوضح الشكل (16) مسار تطور الاستثمار في العراقي خلال مدة البحث (2016-2022) اذ يبين اتجاه الاستثمار انه يأخذ بالارتفاع رغم التذبذب بين الارتفاع والانخفاض من سنة الى اخرى، إذ إن السنوات التي يرتفع فيها الاستثمار نجد مشاركته في نمو القطاعات تكاد تكون جيدة، ويمكن ان نلمس انعكاس مبادرات البنك المركزي من خلال الاستثمار في نمو قطاع الصناعة بنسبة كبيرة في اغلب السنوات، ونجد ان قطاع المباني والخدمات يأتي بالمرتبة الثاني في اغلب السنوات وقد حصل على اعلى نسبة من التخصيص الاستثماري في عام 2020 ويرجع ذلك الى المبالغ الكبيرة المخصصة الى هذا القطاع من صندوق الإسكان والمصرف العقاري، اما بالنسبة للقطاع الزراعي نجد تأثيره ضئيلاً جداً في حجم الاستثمار وهذا بسبب ضعف المراقبة والتتبع مسار ومخاطر المشاريع الزراعية وكذلك استعمال مبالغ المبادرة استعمالاً شخصياً لأغلب المواطنين.

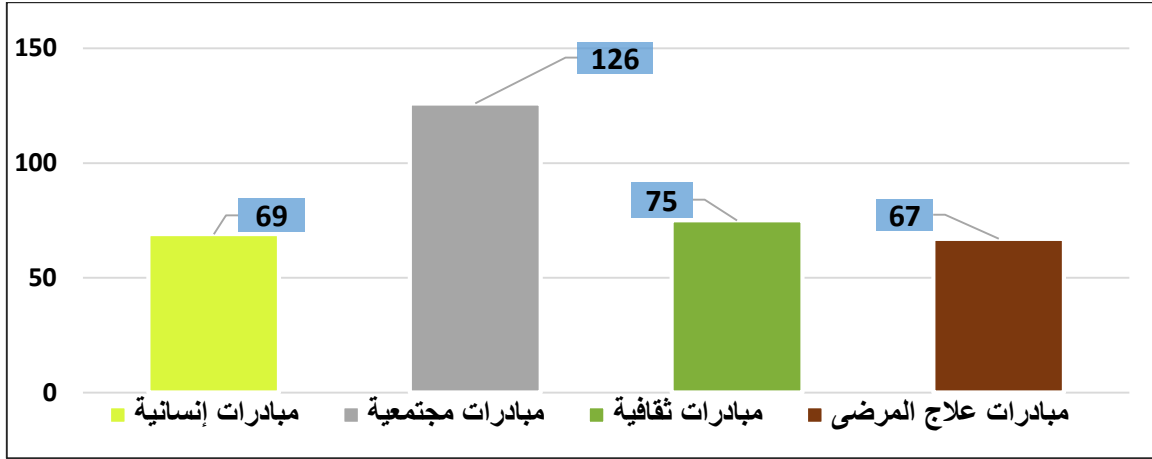
المطلب الثاني: - رؤية مستقبلية لدور المبادرات في تحقيق التنمية الاقتصادية

اولاً- دور البنك المركزي في دعم المصارف لتحقيق الاستدامة المجتمعية (صندوق المبادرات المجتمعية)

تهدف هذه المبادرة إلى تمكين المجتمع العراقي ودعم المشاريع الاستراتيجية للإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ونهضة الشباب وتمكين المرأة ودعم المؤسسات العامة والخاصة والأفراد لأداء وظائفهم بأفضل الشكل، إذ يمول صندوق المبادرات المجتمعية (تمكين) عبر اشتراكات من المصارف الخاصة العراقية وبعض المؤسسات المالية غير المصرفية وتودع تلك الأموال في حساب مستقل لدى البنك المركزي العراقي وتصرف بإيعاز من مجلس إدارة المبادرة وتبرز أهمية صندوق المبادرات (تمكين) في سعيه إلى دعم المجتمع من خلال إنعاش الوضع الاجتماعي والاقتصادي، وتشغيل الأيدي العاملة، وتمكين المرأة والشباب ودعم الحالات الإنسانية والثقافية والمجتمعية والفنية والبيئية وقد بلغ مجموع المبادرات التي دعمها الصندوق منذ إنشائه مئات المبادرات الاقتصادية والإنسانية والثقافية والمجتمعية وكما موضح بالشكل⁽¹⁾ (17).

1-البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، 2022، ص (63).

الشكل (17) اعداد المشاريع الممولة في مبادرة النشاطات الإنسانية والثقافية والمجتمعية وعلاج المرضى عام (2022)



المصدر- البنك المركزي، التقرير الاقتصادي السنوي، ص (64)، 2022.

يتضح من خلال الشكل (17) أهم المجالات التي أسهم فيها صندوق (تمكين) وتوزع كما يلي:

1- الحالات الإنسانية والاجتماعية

2- دعم قطاع التربية والتعليم

3- حماية البيئة ومكافحة التصحر بالتعاون مع وزارة الزراعة

4- الدعم المقدم للثقافة والتراث والإعلام والفنون

5- تمويل المشاريع الاقتصادية والتنموية وإعادة الإعمار

6- تمكين المرأة والشباب

ثانياً - دور البنك المركزي في تعزيز رأس المال الفكري والبشري

من بين القضايا الاستراتيجية الملحة تنمية رأس المال الفكري، إذ يعد هذا النوع من التنمية عملية ضرورية لتعزيز قدرات وكفاءات الانسان وتطويرها في مختلف الجوانب العلمية والسلوكية ويهدف ذلك إلى تزويد الأفراد بمصادر ومهارات تزيد من قدرتهم على العمل والإنتاج فتنمية رأس المال الفكري يسهم بالشكل كبير في تعزيز القدرة على التطور والابتكار في المجتمع لذا اتخذ البنك

المركزي على عاتقه تطوير وتنمية الكوادر البشرية في الجهاز المصرفي بصورة عامة والوزارات الأخرى والقطاع الخاص وعلى مستويين⁽¹⁾.

1- الوزارات كافة والقطاع الخاص

عمل مركز الدراسات المصرفية في هذا البنك على تطوير المهارات وقدرات موظفي البنك المركزي العراقي فضلا عن الجهاز المصرفي العراقي خلال عام 2022.

أ- بلغ إنجاز الخطة التدريبية بنسبة (100%) لعام 2022.

ب- عدد المشاركين في الدورات (5516) مشاركا منها (999) مشاركاً من البنك المركزي العراقي و (4184) مشاركاً من المصارف الحكومية والخاصة و (147) مشاركاً من الشركات المالية غير المصرفية و (186) مشاركاً من الجهات والوزارات الحكومية الأخرى.

2- موظفي البنك المركزي العراقي

تعمل الدائرة الإدارية على القيام بتخطيط القوى العاملة وتنظيم العملية التدريبية إذ يعتمد تخطيط القوى العاملة على إعداد الملاك وتنفيذ خطة البرامج التدريبية بشقيها داخل وخارج العراق لتطوير أداء الموظفين، وكما يبين والجدول (28) عدد الدورات لموظفي البنك المركزي العراقي بضمن الخطة التدريبية لعام 2022.

الجدول (28) عدد الدورات لموظفي البنك المركزي العراقي لعام (2022)

عدد المشاركين	دورات ON LIEN	عدد المشاركين	دورات خارج العراق	عدد المشاركين	دورات داخل العراق
25	17	170	31	1031	144

المصدر - البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، ص (64)، 2022.

1- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، 2022، ص (64).

اذ تعد استراتيجية البنك المركزي العراقي وتطبيقات سياسته النقدية خلال عامي 2021 و2022 ناجحة وموثوقة، ويظهر ذلك من خلال التركيز البارز على تحقيق الهدف المجتمعي للقطاع المصرفي يتمثل هذا الهدف في تمويل صندوق تمكين للمشاريع المجتمعية، والذي يعد جزءاً أساسياً من الاستراتيجية الشاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق، منذ بداية هذه المبادرة وحتى الآن وتم تأهيل حوالي (1200) مشروع في بغداد والمحافظات المختلفة والتي تشمل مشاريع (تنموية وثقافية وإنسانية) ويظهر هذا العدد الكبير من المشاريع الممولة من قبل صندوق تمكين للمشاريع المجتمعية الجهود الجادة والمستمرة التي يبذلها البنك المركزي العراقي في دعم وتنمية المجتمع المحلي وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في البلاد.

المطلب الثالث: - نسبة تنفيذ المبادرات ومدى انعكاسها على الاقتصاد من خلال بعض المؤشرات

اولاً- نسب التنفيذ

نسب التنفيذ لكلا الجزئيين من المبادرات.

1- نسبة تنفيذ مبادرة (4) ترليون دينار عراقي

تم منح مبلغاً قدره (2,882,340) ترليون دينار عراقي من مبلغ المبادرة البالغ (4) تريليون دينار عراقي، وبنسبة التنفيذ (72%) خلال المدة 2015-2023 والمتبقي من مبلغ المبادرة الذي لم يمنح هو (1,117,660) مليار دينار عراقي، إذ وجه المبلغ الممنوح من هذه المبادرة إلى القطاع (الزراعي والصناعي والتجاري والخدمي والسكني وقروض شخصية) اذ استولى القطاع الصناعي على الحصة الاكبر بنسبة (27.5%) من المبلغ الممنوح (2,882,340) ترليون دينار عراقي، ثم جاء القطاع السكني بالمرتبة الثانية وبنسبة (26.9%)، ثم جاء القطاع التجاري وبنسبة (20%) من مجموع المبلغ الممنوح وذلك لسهولة الأرباح وسرعة استرداد راس المال، ثم القطاع الخدمي (صحي، تربيوي، سياحي بنسبة (13.3%)، وبعدها القروض الشخصية وبنسبة (7.3%) ويأتي القطاع الزراعي

في المرتبة الأخيرة بنسبة (6%) وذلك لارتفاع تكاليف الانتاج وانخفاض الارباح بحكم منافسة السلع المستوردة

2- نسب تنفيذ مبادرة (12,282) ترليون دينار عراقي

تم تخصيص المبلغ (12,282) ترليون دينار عراقي للقطاع الصناعي والزراعي والعقاري عبر المصارف المخصصة إضافة إلى صندوق الإسكان ووفق الآتي:

أ- المصرف الزراعي (422,519) ترليون دينار عراقي ولم يمنح سوى (54,135) مليار دينار عراقي

ب- المصرف الصناعي (1,359,480) ترليون دينار عراقي ولم يمنح سوى (616,775) مليار دينار عراقي

ت- المصرف العقاري (5,500,000) ترليون دينار عراقي ومنح (5,114,617) ترليون دينار عراقي

ث- صندوق الإسكان (5,000,000) ترليون دينار عراقي ومنح (4,912,061) ترليون دينار عراقي

وأصبح مجموع المبلغ الممنوح للمصارف (10,697,588) ترليون دينار عراقي وبنسبة التنفيذ (87.1%) خلال المدة 2016-2023 والمتبقى من مبالغ المبادرة الذي لم يمنح هو (1,584,412) ترليون دينار عراقي، بمعنى إن نسب التنفيذ كانت متدنية بالنسبة للمصرف الصناعي (45.3%) ومتدنية جداً للمصرف الزراعي (12.8%) وكانت جيدة بالنسبة للمصرف العقاري (92.9%) وصندوق الإسكان (98.2%)، قد يعود انخفاض نسب المصرف الصناعي والزراعي إلى ضعف هذه المصارف من جانب وعدم جدية هذه القطاعات ومن ناحية أخرى بحكم ارتفاع التكاليف وانخفاض الارباح وزيادة منافسة السلع المستوردة، أما بالنسبة لارتفاع نسب لتنفيذ المصرف العقاري وصندوق الإسكان قد تعود لسببين الأول الحاجة الماسة للسكن والثاني انخفاض الفائدة.

ثانياً: - مؤشرات الاقتصاد

ان متابعة بعض مؤشرات الاقتصاد خلال مدة تنفيذ المبادرة يمكن ان يتضح مدى انعكست هذه المبادرات على اداء الاقتصاد.

1- التضخم

إن التضخم قد انخفض من (1.2%) عام 2015 إلى (1.0%) عام 2020 وسرعان ما عادت نسبة التضخم بالارتفاع خلال الأعوام 2021-2023 وعلى التوالي (6.4% - 8.4% - 3.6%).

2- البطالة

ارتفعت نسبة البطالة من (10.70%) كنسبة من القوى العاملة عام 2015 إلى (14.20%) عام 2020 وإلى (15.60%) عام 2023.

3- النمو الاقتصادي

تشير بيانات البنك الدولي إلى تذبذب النمو الاقتصادي خلال المدة 2015-2020 إذ انخفض من (4.70%) عام 2015 إلى (-11.3%) عام 2020 وإلى (3.7%) عام 2022 ومن المتوقع ان يبقى هذا النمو متذبذب، اما بالنسبة للنمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الغير نفطي ارتفع خلال المدة 2016 - 2023 من (-2.4%) عام 2016 إلى (6%) عام 2023.

4- نسبة اسهام الزراعة في الناتج

انخفضت نسبة اسهام الزراعة من (4.20%) عام 2015 إلى (2.80%) في الناتج المحلي الإجمالي عام 2018 ثم ارتفعت إلى (3.80%) عام 2019 وإلى (6%) عام 2020 ثم تراوحت بين (2.5% - 4.7%) خلال المدة 2021-2023⁽¹⁾.

5- نسبة اسهام التصنيع في الناتج

كذا الحال بالنسبة للتصنيع، إذ ارتفعت بالشكل طفيف من (2.18%) عام 2015 إلى (2.25%) عام 2016، ثم انخفضت إلى (2.18% - 2.2%) عام 2017 و 2018 على التوالي ثم ارتفعت إلى (3%) عام 2020، ثم تراوحت بين (2.03% - 2.8% - 3.1%) خلال المدة 2021-2023 على التوالي⁽²⁾.

1- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي، سنوات متفرقة، (2015-2023).
2- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، سنوات متفرقة، (2015-2023).

وتشير المؤشرات أعلاه إلى انعكاس المبادرة بالشكل سلبي على أداء الاقتصاد كما هو الحال في مؤشر النمو الاقتصادي والبطالة، وفي المقابل تشير المؤشرات الأخرى التي انعكست المبادرة عليها بالشكل ايجابي وعلى أداء الاقتصاد كما هو الحال في نمو الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي ومؤشر التضخم عدا السنوات الأخيرة والسبب جائحة كورونا وانعكاسها على الاقتصاد العراقي كذلك السنوات الأخيرة لنسب اسهام الزراعة والتصنيع.

وعلى الأرجح أن هذه المبادرة لم تنعكس على الاقتصاد الحقيقي بالشكل الذي يسهم في تجذير القاعدة الانتاجية وتقوية الاقتصاد لأن الاقتصاد العراقي لازال أسير الهيمنة النفطية وغير متنوع انتاجياً ومالياً ولازال عرضة للأزمات الداخلية والخارجية.



الاستنتاجات و توصيات

الاستنتاجات :

أسهم البنك المركزي العراقي في دعم القطاعات الاقتصادية من خلال مبادراته وادناه اهم الاستنتاجات التي تم التوصل اليها من خلال ما تم عرضه في الجانب النظري وكذلك في جانب تحليل البيانات.

1- أن مبادرات البنك المركزي العراقي لم تحدث تغيير وتنمية اقتصادية على ارض الواقع، الا ان وبشكل عام هناك علاقة بين عملية تنفيذ المبادرات الإنمائية للبنك المركزي والتنمية الاقتصادية.

2- أطلق البنك المركزي العراقي مبادرات رائدة تتمثل في تخصيص مبالغ ضخمة، اذ خصص (4) ترليون دينار عراقي للاقراض المشاريع الصغير والمتوسطة، (12,282) ترليون دينار عراقي للمصارف المتخصصة لاقراض المشاريع الكبيرة، و(1) ترليون دينار عراقي للطاقة المتجددة و(1) ترليون لتمويل المشاريع الكبيرة الأكثر من (20) مليار دينار عراقي، اذ بلغ مجموع مبالغ المبادرات (18,282) ترليون دينار عراقي تم ضخها في الاقتصاد العراقي خلال سنوات الدراسة، لمعالجة البطالة وتطوير القطاع الحقيقي فضلاً عن تعزيز القطاع الصناعي والزراعي والخدمي والسكني من خلال توفير سلع وخدمات محلية كبديل عن المستوردة، وذلك بهدف تعزيز التنمية المستدامة وتحفيز النمو الاقتصادي في البلاد.

3- قام البنك المركزي العراقي بتمويل المشاريع الاقتصادية بهدف تحقيق التنمية الاقتصادي وتتمثل هذه بالمبادرات التمويلية المتعددة في توجيه الاستثمارات نحو قطاعات تعد حيوية لتعزيز النشاط الاقتصادي.

4- اسهمت القروض التمويلية لمبادرات البنك المركزي في دعم قدرات الأفراد العاطلين أو الباحثين عن العمل، من خلال توفير فرص عمل تتناسب مع رغباتهم واستعداداتهم ومؤهلاتهم من جميع النواحي وبذلك تكون هذه القروض وسيلة فعالة التحفيز الاقتصادي وتشجيع الابتكار، بدلاً من الاعتماد على الوظائف الحكومية المتاحة.

5- ان قطاع المباني والخدمات قد حصل على اعلى نسبة من التخصيص الاستثماري ويرجع ذلك الى المبالغ الكبيرة المخصصة الى هذا القطاع من صندوق الإسكان والمصرف العقاري.

6- نسب التنفيذ كانت ضئيلة ومتدنية بالنسبة للمصرف الصناعي وللمصرف الزراعي وجيدة بالنسبة للمصرف العقاري وصندوق الإسكان ويرجع سبب الارتفاع في نسب لتنفيذ المصرف العقاري وصندوق الإسكان قد تعود لسببين الأول الحاجة الماسة للسكن والثاني انخفاض الفائدة.

7- خلال مدة المبادرات لم يظهر الأثر الواضح اسهام القطاعات الاقتصادية (الصناعي والزراعي) في داخل الناتج المحلي الإجمالي.

8- ان اسهام مبادرات البنك المركزي في القطاعات (الصناعة والزراعة) تعد ضعيفة جداً.

9- اسهمت المبادرات في تعزيز القطاع الخاص من خلال توفير التمويل اللازم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، ومن ثم دعم نمو الاقتصاد وتوفير فرص العمل.

10- تعاني اغلب المشاريع الاستثمارية من تأخر في تنفيذ معاملات منح الائتمان من قبل المصارف بسبب عدم توافر الضمانات المطلوبة من قبل المستفيدين، مما يتسبب في خسائر لهذه المشاريع.

11- النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الغير نفطي زاد من (2.4%-) عام 2016 الى (6%) عام 2023.

12- من خلال دراسة تجارب كل من مصر والولايات المتحدة الامريكية والجزائر تبين بأن هذه الدول تتوفر فيها شروط تطبيق سياسة التيسير الكمي.

التوصيات:

1- دعم جميع المصارف في العراق إلى القيام بدورها الفعال في توفير الموارد المالية الضرورية من خلال تقديم الدعم المالي والاستثماري اللازم من قبل البنك المركزي للمشاريع الواعدة والقطاعات الحيوية بهدف تحفيز النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية المستدامة البلد.

2- تعزيز البنك المركزي والمصارف المتخصصة الرقابة على ادارة وتنفيذ اموال المبادرات، فضلا عن تقديم التقارير الدورية لتقييم أداء هذه المبادرات وتقييم وتعزيز المساءلة والشفافية لضمان استخدام الأموال بكفاءة وفعالية.

3- شجع البنك المركزي والمصارف المتخصصة على تعزيز التواصل والتشاور مع القطاع الخاص والحكومي والمجتمع المدني لضمان أن المبادرات الإنمائية تلبى احتياجات وتطلعات المجتمع ولنشاط الاقتصادي.

4- ينبغي على البنك المركزي والمصارف المتخصصة تعزيز التعاون بينهم وتطوير آليات التمويل لتحفيز الاستثمارات في المشاريع الإنمائية وتعزيز النشاط الاقتصادي.

5- ان يستمر البنك المركزي العراقي بتبني المزيد من الاسهامات والمبادرات في مختلف المجالات والتي تسهم في تحقيق ابعاد التنمية المستدامة.

6- ينبغي الاستفادة من مبادرات البنك المركزي العراقي من خلال حث المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص على تبنيها لتسهم بتحقيق ابعاد التنمية المستدامة.

7- ينبغي الإطلاع على تجارب الدول في مجال تمويل وتطبيق سياسة التسيير الكمي التي تم عرضها، والإستفادة منها في تنمية القطاعات الاقتصادية في العراق.

8- على المصارف المتخصصة دراسة وتحسين جودة البيانات والمعلومات المتاحة حول المشاريع الإنمائية والمؤشرات الاقتصادية اللازمة من أجل اتخاذ القرارات الأفضل استناداً إلى البيانات الدقيقة والموثوقة.

9- ضرورة توفير التنسيق بين البنك المركزي الذي يتولى تنفيذ أهداف السياسة النقدية، والجهات الحكومية الأخرى المسؤولة عن وضع وتنفيذ السياسات المالية والتجارية، ضمن إطار السياسة الاقتصادية الشاملة للدولة.

المصادر

المصادر العربية

القران الكريم

اولاً: الكتب

1. أبو شاور، منير إسماعيل، مساعدة، أمجد عبد المهدي، نقود وبنوك، الطبعة الاولى، مكتبة المجتمع العربي، للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
2. الافندي، محمد احمد، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2018.
3. بدران، احمد جابر، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة 6 أكتوبر، القاهرة، مصر، 2014.
4. برجر، تشارلز كندل، أسس ومفاهيم وتخطيط التنمية الاقتصادية، ترجمة وتحرير ايمن عبد العظيم، وكالة الصحافة العربية (ناشرون)، الجيزة، مصر، 2021.
5. الجنابي، هيل عجمي، ياسين، رمزي، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
6. حدة، رايس، دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، اجتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2009.
7. الحلاق، سعيد سامي، العجلوني، محمد محمود، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
8. الخصاونة، صالح فواز محمد، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2000.
9. الخطيب، فاروق بن صالح، النقود والسياسة النقدية، الطبعة الأولى، مكتبة الشفري للنشر والتوزيع، جدة، 2015.
10. الخيكانى، نزار كاظم، حيدر يونس الموسوي، السياسة الاقتصادية الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار اليازوري، عمان، 2015.
11. الدليمي، عوض فاضل، النقود والبنوك، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، بغداد، 1989.
12. الدليمي، عوض فاضل، مهام البنوك المركزية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، مطبعة دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، 1990.
13. الدوري، زكريا، السامرائي، يسرى، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2006.
14. الزبيدي، حسن لطيف، واخرون، البنك المركزي العراقي الأدوار- المهام - وخيارات المستقبل، الطبعة الأولى، مركز الرافدين للحوار للنشر والتوزيع، 2021.
15. زياد رمضان، محفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006.
16. زين، منصور، استقلالية البنك المركزي وأثرها على السياسة النقدية مؤتمر المنظومة للجزائر والتحول الاقتصادي الواقع بعد التحديث، الجزائر، 2004.
17. ساملسون، بول، هاوس، وليام نورد، الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، الطبعة 15، الدار الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001.
18. السبهاني، محمود عبيد صالح، النقود والسياسة النقدية في الاقتصادي الإسلامي، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.

19. السلموني، سعاد إبراهيم، استراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2019.
20. السويدي، سيف سيعد، النقود والبنوك، الطبعة الثالثة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة قطر، قطر، 2002.
21. السيد، سامي، النقود والبنوك والتجارة الدولية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2018.
22. الشاذلي، احمد شفيق، قنوات انتقال أثر السياسة النقدية الى الاقتصاد الحقيقي الدائرة الاقتصادية والفنية صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الأمانة العربية المتحدة، 2017.
23. الشافعي، محمد زكي، مقدمة في النقود والبنوك، الطبعة السابعة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2000.
24. شبل، فواد، التنمية الاقتصادية أصولها وقواعدها، الطبعة الأولى، وكالة الصحافة العربية (ناشرون)، الجيزة، مصر، 2021.
25. الشمري، صادق راشد، إدارة العمليات المصرفية مدخل وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار اليازوري للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 2016.
26. الشمري، صادق راشد، إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العلمية، دار الفرح للنشر، بغداد، 2008.
27. الشمري، صادق راشد، عقود البيع والمعاملات المحرمة (الجزء الاول)، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2022.
28. صالح، مظهر محمد، السياسة النقدية للعراق بناء الاستقرار الاقتصادي الكلي والحفاظ على نظام مالي سليم، بيت الحكمة، بغداد، 2012.
29. العاني، قتيبة عبد الرحمن، التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية والتجارية - دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
30. عبد الحميد، عبد المطلب، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الجزائر، 2001.
31. عبد الحميد، عبد المطلب، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، الطبعة الأولى، دار الجامعة الإسكندرية، 2013.
32. عبد الرحيم، حسن احمد، اقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الأولى، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008.
33. عبد الرحيم، محمد إبراهيم، اقتصاديات النقود والبنوك، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2015.
34. عبد القادر، محمد عبد القادر، رمضان محمد احمد مقلد، النظرية الاقتصادية الكلية، قسم الاقتصاد كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2005.
35. عبد الملك، مروان، دنون، استقرارات في التمويل الاقتصادية، الطبعة الأولى، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2020، (18).
36. عوض الله، زينب، القولي، أسامة محمد، أساسيات الاقتصاد النقدي المصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003.
37. العيسى، نزار سعد الدين، قطف، إبراهيم سليمان، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2006.
38. الغالبي، عبد الحسين جليل، الصيرفة المركزية والنظرية والسياسات، الطبعة الأولى، 2015.

39. غدير، هيفاء، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010.
40. القريشي، محمد صالح، اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية، الطبعة الأولى، أثير للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2009.
41. القريشي، مدحت، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، الطبعة الأولى، دائر وائل للنشر، عمان، 2007.
42. قناوي، عزت، أساسيات في النقود والبنوك، دار العلم للنشر والتوزيع، 2005.
43. كراجة، عبد الحليم محمود، محاسبة البنوك، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
44. الكردي، محمد صلاح، الية عمل النظم البنكية في ظل الصدمات النقدية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2023.
45. كنعان، علي، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، الطبعة الأولى، دار المنهل للطباعة والنشر، بيروت لبنان، 2012.
46. لويس، آرثر، نظرية التنمية الاقتصادية، تقديم ومراجعة سعاد درويش، وكالة الصحافة العربية (ناشرون)، الجيزة، مصر، 2021.
47. الماحي، محمد، تخطيط وتمويل التنمية (المناهج-النماذج-التطبيق)، بستان المعروف، الإسكندرية، 2010.
48. محمد عبد الحميد موسى، الاقتصاد بعد الإصلاح، مجلة المصارف العراقية، السنة الثانية، العدد 17، 2015، ص (6).
49. محمود رمزي، التيسير الكمي سياسة نقدية غير تقليدية لتنشيط الاقتصاد القومي، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2019.
50. محمود، رمزي، التيسير الكمي، سياسة نقدية غير تقليدية لتنشيط الاقتصاد القومي، دار التعليم الجامعي، القاهرة، مصر، 2019.
51. مصطفى، عبد اللطيف، ساتية، عبد الرحمن بن، دراسات في التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2014.
52. مصيطفي، عبد اللطيف، بوزيان محمد بن، أساسيات النظام المالي واقتصاديات الأسواق المالية، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2015.
53. مطاي، عبد القادر، راشدي، فتيحة، سياسة التيسير الكمي كأسلوب حديث لإدارة السياسة النقدية في ظل الأزمات- تجربة كل من اليابان والولايات المتحدة الأمريكية، جامعة حسيبة بن بو علي الشلف، الجزائر، 2016.
54. الموسوي، ضياء مجيد، أسس علم الاقتصاد (الجزء الثاني نقود وبنوك ودورات اقتصادية وعلاقات اقتصادية دولية)، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014.
55. موسى، سندس حميد، البنوك المركزية والتوازن الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2017.
56. موسى، شقيري نوري، المؤسسات المالية المحلية والدولية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الاردن، 2009.

57. النعيمي، عدنان تايه، إدارة العملات الأجنبية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2012.
58. الوادي، محمود حسين، واخرون، النقود والمصارف، الطبعة الأولى دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الاردن، 2010.
59. الياسري، إبراهيم جاسم جبار، تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية (العراق أنموذجاً)، الطبعة الأولى، بيروت/النجف الاشرف، 2022
60. يوسف، مصطفى، كافي، التنمية المستدامة، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.

ثانياً: الرسائل والاطاريح

1. جراح، نعيم صباح، البنك المركزي ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2013)، اطروحة دكتوراه (بحث غير منشور)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، 2014.
2. سعيد، عفراء هادي، البنك المركزي ودوره في تحقيق التوازن الاقتصادي مع إشارة خاصة الى العراق، أطروحة دكتوراه (بحث غير منشور)، جامعة بغداد، 2004.
3. السلموني، سعاد إبراهيم، استراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2019،
4. سلومي، باسم، حمد، مبادرات البنك المركزي وتأثيرها في بعض النشاطات المصرفية، رسالة ماجستير (بحث غير منشور)، المعهد العالي للدراسات المحاسبية المالية، جامعة بغداد، 2022.
5. عبد الله، عادل، حميد، المحمدي، دور مبادرات البنك المركزي للمصارف الخاصة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسط، رسالة ماجستير (بحث غير منشور)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2019.
6. علي، زينب، عب الحسن، تقييم مبادرات البنك المركزي العراقي في تمويل قطاع السكن، رسالة ماجستير (بحث غير منشور)، المعهد العالي للدراسات المحاسبية المالية، جامعة بغداد، 2021.
7. عيادة، خالد، انعكاسات الفساد الاقتصادي على التنمية الاقتصادية "دراسة حالة الأردن"، بحث غير منشور (أطروحة دكتوراه)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2014.
8. فاتح، جاري، زهير، شلال، سياسة التيسير الكمي، كاتجاه حديث لإدارة السياسة النقدية في الجزائر، ورقة بحثية (بحث غير منشور)، جامعة بومرداس، الجزائر، 2019.
9. فريد، علي، عبد الكريم، مبادرات القروض ودورها في دعم وتمويل المشاريع- تجارب دول مختارة مختاره مع الإشارة الى العراق، رسالة ماجستير (بحث غير منشور)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2019.
10. قندح، عدلي، سياسة التيسير الكمي وخطة بنك الاحتياط الفيدرالي الأمريكي لتقليص ميزانيته والدروس المستفادة، عمان، الأردن، 2019.
11. ميادة، بوسلف، ريمة، بوالنش، السياسة النقدية بين الأدوات التقليدية وغير التقليدية - دراسة حالة الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، رسالة ماجستير (بحث غير منشور)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، الجزائر، 2018.
12. يوسف، لرزق، قويدر، عايش، أثر السياسة النقدية في ظل تطبيق التيسير الكمي، ورقة بحثية (بحث غير منشور، جامعة الاغواط، الجزائر، 2020.

ثالثاً: البحوث والمجلات

1. احمد، شايب، زبير، بن عامر، أثر أدوات السياسة النقدية غير التقليدية على النمو الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية، مجلة افاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد 5، العدد 1، 2021، الجزائر.
2. الأمين، محمد، طالب، وليد، الأدوات غير التقليدية للسياسة النقدية (على ضوء الازمة المالية 2007-2008)، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة قسنطينة 2، المجلد 6، العدد 1، الجزائر، 2019.
3. البرزنجي، محمود، المشاريع مشروع أقرض الصغيرة والمتوسطة، مجلة المصارف العراقية، السنة الثانية، العدد 17، 2015.
4. ثويني، فلاح حسن، استقلالية البنك المركزي العراقي والسياسة الاقتصادية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، المجلد 7، العدد 21، 2009.
5. ثويني، فلاح حسن، باجي، احمد كريم، دراسة في اهداف البنوك المركزي مع إشارة خاصة الاهداف البنك المركزي العراقي للمدة 2012-2014، المجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد 106، 2016.
6. الجميلي، حميد، عناصر القوة الاقتصاد الأمريكي وضعفة مع إشارة خاصة للمديونية الأمريكية، مجلة منتدى الفكر العربي، المجلد 28، العدد 258، 2013، الأردن.
7. الجوارى، مناضل عباس، وآخرون، دور الإيرادات غير النفطية في بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية للمدة (2004-2020)، مجلة وراث العلمية، المجلد 5، العدد 14، 2022.
8. الحلفي، عبد الجبار عبود، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي في استهداف التضخم، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد الثامن، العدد 31، 2012.
9. خسن، نيفين، مختار، مصادر تمويل خطط التنمية الاقتصادية واثارها على الاقتصاد المصري، مجلة الدراسات الافريقية، مجلد 46، عدد 2، مصر، 2024.
10. دنيازاد، منى، مخاطر إفراط البنوك المركزية في استخدام سياسة التيسير الكمي في ظل جائحة كورونا تجربة الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 5، العدد 2، جامعة سطيف، الجزائر، 2021.
11. الشمري، هاشم مرزوك، وآخرون، إثر التباطؤات الزمنية لقنوات انتقال اثار السياسة النقدية على اجمالي الاستثمار في العراق للمدة (2005-2020)، مجلة الكوت للاقتصاد والعلوم الإدارية، المجلد 15، العدد 47، 2023.
12. صالح، مظهر حمد، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومتطلبات الاستقرار والنمو الاقتصادي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، مجلد 6، العدد 18، بغداد، 2008.
13. طعمة، حيدر حسين، البنك المركزي العراقي ارهاصات الهيمنة وقضم الاستقلالية، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، جامعة بابل، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلد 2014، عدد 10، العراق، 2014.
14. عباس، محمود جاسم، النمو الاقتصادي.. المؤشرات الأساسية في الاقتصاد العراقي (1970-2008)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد 27، 2012.
15. عبد الملك، مهري، سمايلي، نوفل، آلية التمويل غير التقليدي للإنفاق العام بين التجربة الأمريكية الناجحة وملاحم المغامرة الجزائرية دراسة مقارنة الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي وبنك الجزائر،

- الملتقى الدولي الثاني حول البدائل التمويلية للأنفاق الحكومي بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي، الجزائر، 2018.
16. عبد النبي، وليد عيدي، الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق كمفتاح للنمو في ضوء تجربة البنك المركزي العراقي، مجلة الدراسات المالية والنقدية، المؤتمر السنوي الثالث، عدد خاص، 2017.
17. عبد النبي، وليد عيدي، دور السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي في تطوير النشاط الاقتصادي في العراق، مجلة المصارف العراقية، السنة الثانية، العدد 17، 2015.
18. عبد النبي، وليد عيدي، دور البنك المركزي العراقي في مواجهة الازمة الاقتصادية وتطوير الاقتصاد العراقي والقطاع المصرفي للبنك المركزي العراقي، 2018.
19. العكلي، صباح حسن، دور القروض الموجهة في تمويل التنمية الاقتصادية (المصارف التجارية في العراق حالة دراسية 2005-2018)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، المجلد، العدد 65، 2021.
20. العنكي، عبد الحسين محمد، وآخرون، رؤية حول مستوى التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في العراق للمدة (2003-2010)، مجلة جامعة بابل للعلوم المصرفية، المجلد 20، العدد 1، 2012.
21. فرحان، سعدون حسين، إبراهيم، ثابت خليل، الاستقرار النقدي وأثره في النمو الاقتصادي في عدد من الدول النامية (1990-2010)، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة كركوك، العدد 2، 2014.
22. كامل، هبة حاكم، اتجاهات الشباب الجامعي نحو المشاركة في المبادرات التنموية، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية، العدد 60، الجزء الثاني، القاهرة، 2022.
23. مكاوي، هجير، بوكر، محمد، مساهمة التمويل غير التقليدي، في معالجة عجز الموازنة العامة في الجزائر، دراسة تحليلية 2014-2019، مجلة اقتصاديات المال والاعمال، المجلد 4، العدد 1، الجزائر، 2020.
24. موسى، محمد عبد الحميد، المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودورها في إنعاش الاقتصاد، مجلة المصارف العراقية، السنة الثانية، العدد 16، 2015.
25. مولا، وليد عبد، التخطيط الاستراتيجي للتنمية، مجلة جسر التنمية، العدد 114، الكويت، 2012.
26. هاني، محمد، سياسة التيسير الكمي كألية لتمويل الاستراتيجية التنموية لبرنامج التحول الاقتصادي في الجزائر، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 6، العدد 2، الجزائر، 2021.

رابعاً: التقارير

1. بنك الجزائر، إعادة تمويل النظام البنكي وخزينة بنك الجزائر، 2018.
2. بنك الجزائر، التقرير السنوي، 2019.
3. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، سنوات متفرغة، (2014-2017).
4. البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، 2014.
5. البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، 2015.
6. البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، 2022.
7. البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي الفصلي، الفصل الثالث، 2022.

8. البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي للمصرف الصناعي العراقي، 2017.
9. البنك المركزي العراقي، التقرير الطوعي الثالث في تحقيق اجندة التنمية المستدامة، 2030.
10. البنك المركزي العراقي، النشرات الإحصائية السنوية، (2022-2016)
11. البنك المركزي العراقي، تقارير السياسة النقدية السنوية، (2022-2016).
12. البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي السنوي، 2019.
13. البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي السنوي، 2020.
14. البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي السنوي، 2022.
15. البنك المركزي العراقي، تقرير البنك المركزي، المكتب الإعلامي، 2021.
16. البنك المركزي العراقي، تقرير البنك المركزي، دور البنك المركزي العراقي في تحقيق النمو المستدام، دائرة الإحصاء والأبحاث، 2020.
17. البنك المركزي العراقي، قسم الحسابات.
18. البنك المركزي المصري، الباب العاشر، الفصل الأول، مبادرات الشركات والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، 2015.
19. البنك المركزي المصري، الباب العاشر، الفصل الثالث، مبادرة التمويل العقاري، 2014.
20. البنك المركزي المصري، الباب العاشر، الفصل الثاني، مبادرة القطاع الخاص والصناعي والزراعي والمقاولات، 2015
21. البنك المركزي المصري، الباب العاشر، الفصل السادس، مبادرة إحلال المركبات، 2020.

خامساً: مواقع الانترنت

1. بنك التنمية الافريقي، متاح على الرابط التالي <https://www.afdb.org/en/countries/north-africa/egypt/egypt-economic-outlook>
2. الحاج، نصار، بالأرقام احصائيات رسمية لحجم احتياطات البنك المركزي والدين العام، 2022/4/24، متاح على الرابط: <httpns://www.ina.iq/154431.html>
3. عبد الرضا، نبيل جعفر، الشراكة بين القطاعين الخاص والعام في العراق، الحوار المتمدن، العدد 3702، 2012، وعلى الرابط التالي: <http://www.ahewar.org/deb>
4. فايد، أمجد، مؤشرات التنمية الاقتصادية وكيفية قياسها متاح على الرابط، <https://economiccorner.com/>، 2020/12/31.

سادساً: القوانين والتعليمات والضوابط العراقية

1. الجريدة الرسمية، القانون 17/10، العدد 57، الجزائر، 2017.
2. قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2004، المادة (3).
3. قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2004، المادة (32) الفقرة (2).
4. قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2004، المادة (40).

A- Books

1. Addis Ababa Othow Akongdit, **Impact of Political Stability On Economic Development: Case of South Sudan**, Printed in the United States of America, 2019.
2. Blinder, Quantitative Easing, **Entrance and Exit Strategies, Federal Reserve Bank** of St. Louis Review, 2010.
3. FREDERIC S. MISHKIN, **Monetary Policy Strategy**, First MIT Press, Massachusetts Institute of Technology, 2009.
4. Frederic, Other, **Monnaie Banque Et Marches Financiers**, Ed 9, Paris, France, 2010.
5. Nexhbi Veseli, other, **Financing of Small and Medium Enterprises Case of Macedonia**, The Eurasia Proceedings of Educational Social Sciences (EPESS), Volume 5, 2016.
6. R. Jayaprakash Reddy, **Advanced Monetary Theory & Policy**, Published by S.B. Nangia, New Delhi, 2004.
7. Ran joy Ray Chaudhuri, **Central Bank Independence and Regulations and Monetary Policy**, Muhlenberg College Allentown, PA, USA, 2018.
8. Sampat Mukherjee, **ECONOMICS** Allied Publishers Pvt, NEW DELHI, 2002.
9. William J. Baumol and Alan S. Blinder, **Economics Principles and Policy**, 1998 .

B- Magazines and periodicals

1. Ali, Walter, M. Jabir, **Monetary Policy Responses to the 2008 Financial Crisis: Quantitative Easing Evidence in the United Kingdom**, Journal of Economic Cooperation and Development, Vol 39, N (4), 2018.
2. Asgeirsirsdotter, Quantitative Easing: **Economic and Fainancial Effects of an Unconventional Monetary**, Copenhagen Business School, Denmark, 2014.
3. Borko Krstic, and Mirjana Jemovic, **Crisis Concept of the Central Bank Functions Optimization**, Economics and Organization, Vol 7, N23, 2010.

4. Epstein, Geraid, **Central Banks as Agents of Economic Development** Research paper, United Nations University in Development Economics Research Statute, 2006.
5. Fumio Hayashi and Junko Koela, **Aregime switshing Svar Analysis of Quantitative Easing**, Hitotsubashi University , Japan,2013
6. Serhan Cevik, Katerina Teksoz, **The Effectiveness of Monetary Policy Transmission Channels in the GCC Countries**, Imp Working Paper 191/12, International Monetary Fund, 2012.
7. uzzaman, and other, **bank loans in increasing the productivity of small and medium enterprises in Kingdom of Saudi Arabia, Purpose of the study Bangladesh**, Australian Academy of Accounting and Finance Review study, research published in the Journal of the Australian Academy of Accounting,2019.

Abstract

In 2014, as a result of the challenges witnessed by the Iraqi economy, it was described as the worst and most challenging year in the history of the Iraqi economy, which was a cause of economic stagnation. As a result, the Central Bank of Iraq presented initiatives in the last quarter of 2015 to be exceptional initiatives presented as an attempt to find mechanisms to address the problem. Financing small, medium and large projects, as well as supporting specialized banks and the Housing Fund. The research problem relates to a set of questions, including: What are the most important development initiatives taken by the Central Bank of Iraq in recent years, and what are the mechanisms used to measure and evaluate the success of these initiatives in achieving sustainable development goals? These are the tangible results and impacts achieved by the development initiatives of the Central Bank of Iraq on the economic sectors that make up the local economy. The research assumes that there is a positive and moral relationship between the process of implementing the development initiatives adopted by the Central Bank and achieving economic development. The research aims to introduce the Central Bank of Iraq and its role in supporting development initiatives. And knowing the role of specialized banks in supporting and enhancing the effectiveness of the Central Bank's initiatives in Iraq, and analyzing the development initiatives of the Central Bank of Iraq by measuring some development indicators and the rates of implementation of the initiatives, and reviewing the experiences of some countries in the field of quantitative easing and initiatives for central banks.

The researcher reached a number of conclusions, the most prominent of which is that the Central Bank of Iraq adopted an unconventional monetary policy to finance economic projects with the aim of achieving economic development, and the impact of these initiatives on increasing the monetary supply during the period (2016-2022), as it is considered a catalyst for inflation, which contributed to increasing inflation rates. It increased from (1.2%) in 2016 to (4.8) in 2022.

Therefore, the researcher recommends that the Central Bank and specialized banks should enhance cooperation between them and develop financing mechanisms to stimulate investments in development projects and enhance economic activity, as well as that the Central Bank of Iraq should continue to adopt more contributions and initiatives in various fields that contribute to achieving the dimensions of sustainable development.

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education and Scientific
Research University of Karbala
College of Management and Economics
Graduate Studies
Department of Economics



Evaluation of Central Bank Development Initiatives – Experiences of Selected Countries with Special Reference to Iraq

A thesis submitted to the Council of the College of Administration
and Economics - University of Karbala, which is part of the
requirements for obtaining a master's degree in economic sciences

Submitted by the student

Hassan Khudair Abbas Al-Hamidawi

Supervised by

Assistant Professor Dr

Zainab Hadi Neama Al Khafaji

1446 AH

2024 AD